المأساة الفلسطينيّة:
أثير الأحلام وصناعة الإذعان

الدّكتور فيصل درّاج

ربّما يخبر التّاريخ عن حركات وطنيّة هزمت ذاتها قبل أن تهزم، لكنّه لم يُخبر عن حركة صالحت عدوّها الوطنيّ وجمّلت صورته و«الثّورة الفلسطينيّة» لا تكترث بأحكام التّاريخ، فتجمّل صورة العدوّ في اعتراف مزدوج: اعتراف بشرعيّة دولة إسرائيل، واعتراف بحقّ الدّولة في احتلال الأراضي الفلسطينيّة. ويعطي الاعتراف اللاّمعقول رعشات على صورته، تفصح عن نفسها في تصريحات عامرة بالضّحك الأسود. التّنسيق الأمني، التّعاون الاقتصادي، محاربة الإرهاب... وفي هذا يتمّ تبديد عقود طويلة من الكفاح، ويذهب القتال الفلسطيني إلى تأكيد العدوّ لا إلى نفيه. يحيل الواقع الرّاهن على مؤسّسة مهزومة، غير أنّه يعلن أولاً عن: هزيمة الحلم الشّعبيّ العربيّ بتحرير فلسطين.

تثير المقايضة دهشة خانقة، لكن الدّهشة تنقشع لحظة قراءة مسار المؤسّسة الفلسطينيّة. يقول إدوارد كار: «قبل أن تدرس التّاريخ ادرس المؤرّخ»[1]. ويمكن لمن لم تخنقه الدّهشة أن يقول: قبل دراسة اتفاق غزّة ـ أريحا ينبغي دراسة مسار المؤسّسة الّتي أنجزته. وكان المسار مسكوناً بالمفارقة: يريد أن يكون ثوريّاً بوسائل تقليديّة قديمة، وقوميّا عربيّاً في ممارسة قطريّة مغلقة، وشعبيّاً وهو يحتقر الشّعب ويمجّد النخبة الإداريّة، وتحرّريّاً يطارد الفكر الحرّ وحقّ الاختلاف، وموحّداً للشعب الفلسطيني وفق منظور يكرّس التّجزئة.... هزمت هذه التّناقضاتُ المشروع الفلسطينيّ قبل هزيمته المؤرّخة، فكان الاتفاق نقلاً للهزيمة من القوّة إلى الفعل لا أكثر. صدرت الهزيمة، ومنذ البدء، عن اختلاف المنظور بين المقاتل والقائد، يوحّد الأوّل بين قائد المؤسّسة والوطن، فالقائد رمزٌ وهويّة وانتماء، ويوحّد الثّاني بين ذاته والحقيقة والوطن، فتكون الجماهير المقاتلة أداة لقائد ـ حقيقة، يستعمل الجماهير ويختلف عنها. يردّ تماهي المؤسّسة بالحقيقة إلى تصوّر تقليديّ ـ استبداديّ يهزم كلّ فعل ينزع إلى التحرّر، فالتّماهي بالحقيقة يجعل القائد ـ الحقيقة أصلاً والوطن فرعاً فقير المعنى. وكان صادق العظم صائباً، حين كتب قبل أكثر من عقدين السّطور التالية «إلاّ أنّه منذ البداية، كان واضحاً للمناضلين الأكثر وعياً، وتقدّماً في الحركة الفلسطينيّة، وللمثقّفين الأكثر راديكاليّة ممّن ارتبطوا، بصورة أو بأخرى، بالمقاومة أنّ الحركة برمّتها، كانت تبدو على كافّة المستويات (الاجتماعيّة والسّياسيّة والعسكريّة والإيديولوجيّة...) مُثقلة بأعباء الإرث الّذي حملته من أنماط الحياة العربيّة الماضية والحاضرة الّتي جعلت انهيار عام ١٩٦٧ محتّماً»[2]. كان العمل الوطني الفلسطيني يعلن، منذ عقدين، عن إرثه التّقليدي. وعوضاً عن أن يكون مسار العمل هو مسار تصحيحه الذّاتي، فإنّ العقدين اللاّحقين، ولأسباب متعدّدة، طوّرا الإرث التّقليدي، الأمر الّذي نقل الانهيار الممكن إلى مقام الهزيمة ـ الذّاتيّة الأكيدة.

جاء ميلاد المقاومة الفلسطينيّة، وبعد سنوات من الإحباط، بعنصرين جديدين هما: مبادرة الفلسطيني الذّاتيّة في التّعامل مع قضيّته، واعتماد الكفاح المسلّح عنواناً للمبادرة. واستطاعت هذه المبادرة، في شكليها، استنهاض الفلسطينيّ وجذبه، خاصّة أنّ الخطاب الشّعبويّ ـ التّحريضيّ جعل فلسطين في قبضة اليد، أو تكاد. كان ذلك الخطاب، كما وسائله، يلبّي حاجة لاجئ فلسطيني مقموع إلى استعادة وضعه الوطنيّ والإنسانيّ السويّ، إذ أنّ اللجوء فرض على اللاّجئ اغتراباً متعدّد الأبعاد، يمسّ الكرامة والوجود والقيم. فلقد أدّى اللّجوء إلى تبعثر الفلسطينيّ وزمانه، وجاء الكفاح المسلّح واعداً بتوحيد ما تفكّك، على مستوى الوجود الإنسانيّ والتّاريخ الوطنيّ.

---

(١) أ. كار. ما هو التّاريخ، المؤسّسة العربيّة للنشر، بيروت، ١٩٧٦، ص. ٣٩

(٢) د. صادق جلال العظم. دراسة نقديّة لفكر المقاومة الفلسطينيّة، دار العودة، بيروت، ١٩٧٣، ص: ٩

كان الفلسطيني المضطهد، في كفاحه المسلّح، يؤكّد ذاتيّة قُمعت وأذلّت، ويواجه مخلصاً عدوّاً أسطرته الهزائم العربيّة. ولم يكن يكتشف البندقيّة بقدر ما كان يعيد اكتشاف ذاته، والعدوّ الّذي يقاتله وكان الاكتشاف المزدوج يرفع الفلسطيني، شيئاً فشيئاً، من وعي قَدَريّ بائس إلى وعي متمرّد غائم الملامح. ويبقله من مدار الوعود والانتظار إلى تخوم أحلام يقرّرها الوعي المقاتل. إنّ النّزوع الشعبيّ الفلسطينيّ إلى التحرّر، بعد سنوات من التّهميش والخيبة، هو الّذي خلق الأطر السّياسيّة الفلسطينيّة، ومنح المسؤولين فيها قيمة، وفرض منظّمة التّحرير تجسيداً لإرادة وطنيّة جماعيّة. وكان من المفترض، أن تتطوّر المنظّمة وفقاً لتطوّر الإرادة الجماعيّة الّتي خلقتها، فيتطوّر الكمّ إلى كيف، ويتعمّق الانتماء الجماعيّ، وتتوسّع العلاقات الحواريّة، وترتقي المسؤوليّة الأخلاقيّة ـ الوطنيّة... غير أنّ «الإرث التّقليديّ»، وقد عزّزته شهوة السّلطة، فرض التّقليديّ نظراً وعملاً، فتقدّس الواحد وطُرِد المتعدّد، كما احُتِفل بالامتثال ونفي الاختلاف. وتمثّل «الإرث» بالفراق القديم والمتجدّد بين القائد السّياسي والعناصر المقاتلة من أجل التحرّر، إذ القائد لا يقود قوّاته إلى التحرّر إلاّ إذا كانت مكبّلة، كأنّ التحرّر هدف مفارق لا علاقة له بالقوى الّتي تتطلّع إليه. يكون القائد في هذه المفارقة المأساويّة هو الحرّ الوحيد، وتمنع الحرّيّة عن المقاتلين من أجل الهدف المفارق، أي يصبح إلغاء الإنسان الشّامل مقدّمة لتحريره، وهو أمر مستحيل. أنتج المنظور التّقليدي، ومنذ البدء، انقلاباً مزدوجاً: وضع المشروع التحرّري في مؤسّسة مستبدّة، ثمّ قام بقلب العلاقة بين المؤسّسة والإرادة الجماعيّة، فلم يعد المقاتلون يخلقون تمثيلهم السّياسيّ والإداري، بل أصبحت المؤسّسة تخلق مقاتلين على صورتها، يقبلون بالاستبداد، ويذهبون، بلا بصيرة، إلى معركة التحرّر. عاد المقاتل الفلسطينيّ، في هذا الانقلاب المزدوج، إلى اغترابه الأوّل، يصنعه الموضوع ولا يصنع الموضوع، لأنّ ذاته غائبة. ولم يخلق الفلسطينيّ المقاتل قيادته إلاّ في لحظات قليلة، ذلك أنّ «الإرث التقليديّ»، الموزّع على السّلطات العربيّة، بما فيها قيادة منظّمة التّحرير، جعل المنظّمة جزءاً من الإرث والسّلطات. فكانت مرآة للممارسات السّلطويّة العربيّة التقليديّة لا أكثر. وربّما يكون الزّمن التّاريخيّ الّذي تطوّرت فيه منظّمة التّحرير، وهو زمن الإخفاق الرّسمي وتهميش الحركة الشعبيّة العربيّة، جعل ممارسات المنظّمة تكثيفاً شديداً للسلب السلطويّ العربي، في أكثر أشكاله بؤساً وتخلّفاً وعقماً.

توطّدت منظّمة التّحرير كياناً تقليديّاً مغلقاً بعد تحوّلها إلى سلطة بصيغة الجمع، سلطة اقتصاديّة وسياسيّة وفكريّة وإعلاميّة... ولم يكن التحوّل ممكناً من دون دعم السّلطات العربيّة، الأكثر انغلاقاً.

وكانت المنظّمة، في هذا التحوّل، تفقد دلالتها الأولى، فلم تعد مرجعاً وطنيّاً ـ معنويّاً جماعيّاً بقدر ما أصبحت سلطة اقتصاديّة ـ معياريّة، تحدّد الوطنيّة بمعايير الخضوع والولاء والصّمت فالموقف من القائد هو الموقف من الوطن، لأنّ القائد يصنع الوطن ولا يصنعه الوطن. وفي علاقات الاستبدال أحد الفدائيّ موقع «العامل المأجور» في ظرف مختلف، حيث يختفي «فائض القيمة» وراء هالة الوطن والكفاح المقدّس. دفع «فائض القيمة» المحتجب اللاّمعنى إلى حدوده القصوى، حين أصبحت «المقاومة» مكاناً لعمل، والشّهادة حدثاً دامياً من حوادث العمل، والملصق إعلاناً إعلاميّاً يحجب التّجارة وراء الرّموز المقدّسة عاشت المنظّمة دورة الحصور والإلغاء الذّاتي، فقد وحّدت الشّعب الفلسطينيّ وبدّدت الوحدة في علاقات تفقر الفكر وتحذف المبادرة وتشلّ الرّوح، واحتضنت نزوع التحرّر وحاصرته بسطوة «المخصّص الشهري»، ورفعت علم فلسطين وجعلت من المؤسّسة العَلَم الوحيد.

مارست منظّمة التّحرير القيادة، إلى أن تمرّدت وغرقت في بيروقراطيّتها، فاختزلت معنى القيادة إلى بؤس الإدارة وبين القيادة والإدارة مسافة نهايتُها الكارثة. فالقيادة تتضمّن الإدارة وتفيض عنها، تنظّم العلاقات وتراقب أوضاعها وتقتصد الطّاقة الإنسانيّة وتحترمها... لكنّها تحقّق هذا كلّه من وجهة نظر المصلحة الوطنيّة والأهداف الوطنيّة القريبة والبعيدة في آن، بشكل يوحّد بين الإداريّ والوطنيّ، ويجعل من الممارسات الإداريّة خطة وطنيّة بامتياز. تنطلق القيادة من المجموع والمصلحة الجماعيّة، في حين تبدأ الإدارة وتنتهي بمصالح أفراد الإدارة، وتُخضع القضيّة الوطنيّة إلى مصالح مؤسّسة ترى في استمرار ذاتها قضيّة أولى يطرح هذا الموضوع سؤال المسؤوليّة الأخلاقيّة ـ الوطنيّة، إذ أنّ قلب العلاقة بين المؤسّسة والوطن يجعل من الأخلاق سؤالاً سياسيّاً، ومن السّياسة قضيّة أخلاقيّة. ولهذا، أصبح سؤال الأخلاق، في منظّمة التّحرير، سؤالاً أساسياً، لأنّ إفساد الأفراد، رشوةً وارتزاقاً وتكسّباً، يؤدّي إلى إفساد القضيّة الوطنيّة وفسادها. ويمكن الفصل، منطقيّاً، بين عدالة القضيّة وفساد المؤسّسة، غير أنّ العدالة لا توجد إلاّ بوجود الأطراف المدافعة عنها، فإن كانت الأطراف ظالمة ضاعت العدالة في أعطاف الجلاّد المدافع عنها.

سار النّضال الفلسطينيّ، في إدارة منظّمة التّحرير، في اتّجاهين متعارضين، اتّجاه شعبيّ يتطلّع إلى الوطن واستعادة الجوهر المفقود، واتّجاه إداريّ ـ سلطويّ يرعى المؤسّسة ويدافع عنها. ولقد ساعد الشّتات الفلسطيني ومطاردة المقاتل، بأدوات إسرائيليّة تارة وبأدوات سلطويّة عربيّة تارة أخرى، على علاقة ملتبسة بين الاتّجاهين، أضعف الشعبيّ وحاصره وعزّز الإداريّ الفلسطينيّ ووطّد مواقعه،

حتّى استعاد الشّعب الفلسطيني مآل ثورة ١٩٣٦ من جديد، حيث يُقاتل من لا يقود ويقود من لم يقاتل. وهذه القسمة، كما ممارسات أخرى، تُدْرج التّقليديّ الفلسطينيّ في الممارسات التّقليديّة العربيّة المسيطرة، وتستولد الاغتراب، عربيّاً وفلسطينيّاً. ففي الحالين، يتحوّل البشر إلى أشياء وكفاح البشر إلى ملكيّة خاصّة.

ومثلما يطرح المسار الفلسطينيّ سؤال الأخلاق، فإنّه يطرح سؤال معنى الإنسان في ممارسات لاأخلاقيّة. فمن عبث المفارقة أن تكون كلمة السّياسة، في مشتقّاتها المتعدّدة، مسيطرة وشائعة الانتشار، من دون أن يكون لها وجود، بالمعنى الحقيقيّ للكلمة. تستلزم السّياسة الاعتراف المتبادل بين حملة الأفراد الّذين يمارسون السّياسة، أي أنّ السّياسة لا وجود لها إلّا بوجود ذوات إنسانيّة حرّة، تعرف معنى السّياسة وتحدّد أهدافها وتساهم في صياغة وجوهها المختلفة. بهذا المعنى تكون السّياسة فعلاً حديثاً، بالمعنى التّاريخي، يشير إلى جماعات لا إلى فرد أو أفراد. وهذا ما يميّز الطّقس السّلطويّ من السّياسة الحديثة، فالطّقس مرجعه فرد لا يعترف بما هو خارجه، والسّياسة اعتراف جماعيّ متبادل، يُنكر الفرد ـ المركز. إنّ السّياسة، بالمعنى النّظريّ الحديث، فعل جماعيّ مشترك، يتحرّر فيه الفرد من العقبات الخارجيّة والكوابح الداخليّة الّتي ورثها من ماضٍ لا يسمح بالسّياسة. ولقد سارت «السّياسة الفلسطينيّة» في مسار ينكر السّياسة، لأنّه ينكر الفعل الجماعي ولا يعترف بالذّات الحرّة، بل إنّ هذه السّياسة قمعت وهمّشت كلّ مبادرة تطالب بالحرّيّة والاعتراف بالذّات الإنسانيّة. وهذا الواقع يفسّر غياب النّقد وتكاثر التّجريد والمجرّدات، حيث تدور اللّغة المسيطرة سياسيّاً وثقافيّاً وأدبيّاً حول كلمات لا تعيين لها. فالعدوّ قائم، كما الوطن والأرض والفدائيّ والشّهيد، في منظور لا يعرف المشخّص ولا يكترث بالتّاريخ. ووراء هذا التّجريد كانت المؤسّسة الفلسطينيّة تحجب ممارسات، تتحدّث عن هدف بعيد وموعود، وتغفل عن حاضر معقّد هو حاضر المؤسّسة، الّتي تلغي ما تشاء، وصولاً إلى الإلغاء ـ الذاتيّ.

يؤكّد الاستبداد بداهةً مسيطرة، قوامها أولويّة المصلحة المؤسّساتيّة على المصلحة الوطنيّة، وعندها تتكشّف المؤسّسة الفلسطينيّة وجهاً من وجوه الواقع العربيّ، الّذي لا يُفسَّر بمصطلح «الاستبداد الشرقيّ» الاستشراقي، بل بمصطلح آخر هو: التبعيّة. تحفظ المؤسّسة المستبدّة مصالحها بإلغاء الشّعب ومصالحه، وتأكيد مسافة ثابتة بين المؤسّسة والمؤسّسات العربيّة الأخرى، بحيث تتناتج منفصلة يوحّدها القمع لا الانتماء القوميّ العربيّ الّذي تدّعيه. يشير القمع، إذن، إلى سلطة سياسيّة محدّدة، وإلى إيديولوجيا سلطويّة محايثة له هي: القطريّة، الّتي تستجيب إلى المصالح الاستعماريّة، الّتي قسّمت العالم العربي ومكّنت القطريّة في السّلطات القطريّة المتواترة.

ومثلما أخذت المؤسّسة الفلسطينيّة المسيطرة بالاستبداد شكلاً سياسيّاً، فإنّها أخذت بدورها بالإيديولوجيا المحايثة له. تستظهر الإيديولوجيا الفلسطينيّة في شعار: «القرار الفلسطيني المستقلّ»، شعاراً ينقض جوهرُه ظاهره، لأنّه ينفصل عن السّلطات العربيّة لغة، ويعود إليها ممارسة. فكلّ المؤسّسات تمارس الانفصال مسوّغاً بتعبير الاستقلال وباسم خصوصيّات مختلفة، تُردّ إلى النّزعات السّلطويّة لا إلى الوقائع المشخّصة. وعلى هذا، فإنّ الاستقلاليّة الفلسطينيّة الوهميّة مرآة حقيقيّة للسلطات القطريّة العربيّة القائمة. وبما أنّ لكلّ «استقلاليّة» لغتها، يكون على «القرار الفلسطيني المستقلّ» أن يتبح أدواته لغة في: الرّمز الفلسطينيّ، الصوت الفلسطينيّ، الكتابة الفلسطينيّة، إلى أن يصل إلى «أحفاد كنعان»، الّذين هم مرآة مقلوبة لـ «أبناء مصر الخالدة». تحمل اللّغة القطريّة التّوحيد والانفصال معاً، توحّد السّلطويّ الفلسطينيّ بالسّلطويّ العربي، وتفصل بين الشّعب الفلسطينيّ والشعب العربيّ. فيكون «القرار الفلسطينيّ المستقلّ» مشتقّاً لـ «القرار المصري المستقلّ» وخيار القرار الأوّل تابعاً هزيلاً للقرار السّاداتيّ.

مارس أنور السّادات، بعد معاهدة كامب ديفيد، القطريّة نظراً وعملاً، وتخلّى عن الموروث القوميّ النّاصريّ، واستتبت لغة قطريّة شعارها: «مصر الخالدة»، إذ يحجب عمق التّاريخ سياسة قطريّة صغيرة. يسوّغ الشّعار الكبير الخيار السّياسيّ، لأنّ انتماء الرّئيس إلى بلد صفته الخلود يمنع عنه الخطأ، ويقيم فصلاً بين «شعب مصريّ خالد» و«شعب عربيّ عابر». تبحث السّلطة عن شرعيّة غائبة، تستولدها من تلفيق إيديولوجي يمزج الفرعونيّة بتعاليم دينيّة مزوّرة. يركن الرّئيس إلى شكلانيّة دينيّة وشوفينيّة بائسة، تعوّض تصغير مصر الحقيقيّ بتعظيم وهميّ لها. واقتداءً بالنّموذج السّاداتي، اختطّت المؤسّسة الفلسطينيّة دربها وخلقت الخطاب الموائم له. فالرّئيس المصري يبني خطابه على ثنائية مزوّرة هي: التّعظيم والإلغاء، تعظيم ذات مصر وإلغاء الذّات العربيّة، أو تعظيم الذّات القطريّة تمهيداً لإلغاء الذّات القوميّة العربيّة، اعتماداً على المسافة القائمة بين «الخالد» و«العابر». بينما تقيم المؤسّسة الفلسطينيّة قولها على ثنائية: التّجاوز والنَّبذ. يظهر تجاوز العربيّ في «الصّوت الفلسطينيّ» المحصّن بـ «البندقيّة»، ويبرز النّبْذ في «يا وحدنا» الشهيرة، الّتي تركن العربيّ جانباً، لأنّه خذل الشّعب الفلسطينيّ وقتاله. ينفصل الفلسطينيّ عن العربيّ، في لحظة التّجاوز، بسبب البنادق والأشبال والزّهرات و الشهداء والعمليّات الفدائيّة، أي بسبب أفعال لا يستطيع العربي العاديّ أن يقوم بها، ويقوم بها الفلسطينيّ وحيداً. ويستعاد الانفصال، في لحظة النّبذ، لأنّ العربي

ترك الفلسطيني وحيداً لمصيره يختصر القول، في الحالين، هوّة بين العربيّ والفلسطينيّ، ويساوي بين الرّسميّ والشعبيّ. يصبح العربيّ المجرّد عدوّاً جديداً يُضاف إلى عدوّ قديم، ويعدو الفلسطينيّ محاصراً بعدوّين، وعليه أن يبحث عن خلاصه الفردي فوق أقاليم لا مراجع لها.

يتكشّف، في هذه الحدود، معنى تحرّر المؤسّسة الفلسطينيّة من أيّة مراجع عربيّة، شعبيّة كانت أو ثقافيّة وتاريخيّة، أي يتكشّف بحثها السّائب عن كلّ ما يحفظ المؤسّسة ويحافظ على استمرارها، ولو أدّى ذلك، ترويرا، إلى مساواة العربيّ بالصهيونيّ، أو تفضيل الثّاني على الأوّل. تحقّق المؤسّسة، في هذا الخيار، مصلحتها الذاتيّة الضيّقة، وتحقّق أيضاً مصلحة السّلطات القطريّة العربيّة، لأنّ «استقلال القرار» المزعوم، يحرّر السّلطات من أيّ التزام بالقضيّة الفلسطينيّة. يتناتج التّلفيق في الإيديولوجيا القطريّة الفلسطينيّة، فهي تنتج أولاً القرار المستقلّ، وتضيف إليه مساواة مزوّرة بين العربيّ والصهيونيّ، وتكون المساواة مبرّراً كافياً للاعتراف بالصّهيونيّ، طالما أنّ العربيّ قد حاصر الفلسطينيّ وحده. وعلى هذا، فإنّ القول بـ «قرار فلسطينيّ مستقلّ» مقدّمة ضروريّة لإنجاز الاستسلام الفلسطينيّ. أو بشكل آخر: كان تحوّل المؤسّسة الفلسطينيّة إلى مؤسّسة قطريّة شرطاً لاعتراف القطريّات العربيّة بها، وكان شرط استمرارها إنتاج الآثار السّياسيّة الملازمة للقطريّة، والّتي تتمثّل في الاندراج في التّبعيّة وتأكيدها واعتراف غزّة - أريحا صورة للاندراج في التّبعيّة وتأكيد لها، لأنّه يصون «هدوء منطقة الشّرق الأوسط» ويمهّد لخلق منطقة شرق - أوسطيّة متجانسة، تصوغها القوّة الجسديّة العربيّة «والعبقريّة الفكريّة اليهوديّة». تعطي منظّمة التّحرير، في تحوّلاتها، نقائض مبادئ بدايتها، تعيد الفلسطيني إلى اغترابه، وتنفي القوميّ وتثبّت القطريّ.

وتطرح ثنائية الاستبداد/القطريّة موضوع الهويّة الفلسطينيّة اليوم، بعد اتفاق غزّة - أريحا، وربّما قبله أيضاً فقد طمح الشّعب الفلسطينيّ إلى هويّة عنوانها منظّمة التّحرير، تجسّد التحرّري والقوميّ والتّوحيدي والمستقبليّ وتهاوى التّجسيد المرغوب في ممارسات بائسة متعدّدة، آخرها تجزيء الشّعب الفلسطينيّ وتسويغ وجود العدوّ، بل إسعافه في تحقيق طموحاته. ولعلّ التّنسيق الأمني والاقتصادي و«شجب الإرهاب» آية على مسافة العدوّ والخذلان الذاتيّ والتخلّي عن البديهيّات الوطنيّة فوجود الاحتلال هو وجود المقاومة الّتي ترفض الاحتلال، بعيداً عن الحساب الفقير، لأنّ الاعتراف بالاحتلال تفكيك للذات الّتي تعترف به، وتدمير لهويّتها تتخلّى منظّمة التّحرير عن الهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة لأنّها تقطع مع التّاريخ الّذي أنتج الهويّة تقطع مع التّاريخ الصّهيونيّ الّذي اغتصب الوجود الفلسطينيّ، فترى الحاضر الإسرائيلي لحظة منطقيّة لا تاريخ لها، تردّ إلى «التّعاون والسّلام». وتقطع مع التّاريخ الفلسطيني فيكون التّاريخ لقاء منظّمة التّحرير مع قادة إسرائيل، أي أنّها تعتبر التّاريخ السّابق خاطئاً أو لا وجود له. وفي انحلال الذّاكرة التاريخيّة تتماثل اللّغة في مأساويّة طليقة، لأنّ أحد الطّرفين احتفظ بلغته الصهيونيّة، وأضاع الآخر لغته فالتقط لغة الآخر واكتفى بها. إنّ شجب مقاومة الاحتلال، وهو ما فعلته منظّمة التحرير، مرآة للغة هجينة متصهينة، تساوي، بسبب تصهينها، بين المقاومة والإرهاب. بمعنى آخر: إنّ تماثل اللّغة بين غالب ومغلوب يكشف عن حضور هويّة وغياب الهويّة الّتي كانت تناقضها.

جاء التّدمير الطوعيّ للهويّة الذاتيّة من سياسة وطنيّة اختُزلت إلى إدارة مؤسّسيّة، والسّياسة تتعامل بالنّصر والهزيمة وبالصّحيح والخاطئ، في حين تأخذ الإدارة بمعايير الرّبح والخسارة، والتّجارة تتعامل مع أيّام لا تاريخ لها، لأنّ تاريخها الوحيد هو الرّبح والخسارة يختفي مفهوم الهويّة الوطنيّة في فضاء الإدارة، ذلك أنّه يردّ إلى حاضر لا يمكن عزله عن الماضي. وحاضر الهويّة الوطنيّة، بالمعنى النّظريّ، هو حاضر صراعها مع عدوّ له هويّة مختلفة، وهذا الحاضر يأخذ شكله من ماضٍ أفضى إليه. وعلى هذا، فإنّ الهويّة الفلسطينيّة تردّ إلى مرجع مزدوج، الحاضر كلحظة عربيّة - فلسطينيّة تحدّد هويّة العربيّ بمستوى صراعه مع العدوّ الامبرياليّ - الصّهيونيّ، والماضي كمرجع تاريخيّ وحّد العربيّ والفلسطينيّ - العربيّ في لحظات الطّموح والتحرّر والهزيمة والبحث المستمرّ عن أفق تحرّري تتحدّد هويّة المُقْتَلَع من أرضه بكفاحه المستمرّ لاستعادة الأرض المغتصبة، أي أنّ الهويّة، بالمعنى التّاريخيّ، لا تحيل على الأرض والجغرافيا والذّكريات، بل على صراع الإنسان المستمرّ من أجل وجود سويّ، خصائصه الحريّة والكرامة الوطنيّة. ولذلك، فإنّ الانتساب إلى فلسطين انتساب إلى الوقائع الوطنيّة الفلسطينيّة، بدءاً بهبّة البراق وثورة عام ١٩٣٦ وصولاً إلى مجازر صبرا وشاتيلا وشهداء الانتفاضة. وهو انتساب لا يستقيم إلّا بالاحتفاظ بذاكرة تاريخيّة، لا يُنْسيها الانهيار العربيّ الرّاهن، اسم العدوّ الذي قام بمجازر دير ياسين وكفرقاسم وعين الزّيتون.

يصدر سؤال الهويّة الوطنيّة عن البداهة الإنسانيّة الّتي راكمتها الشّعوب المضطَهدة والبداهة تعترف بظرف يسمح بالنّصر وبظروف تمنع النّصر وتُكاثر الهزائم غير أنّ البداهة السّليمة لا تتعرّف على مهزوم يلغي هويّته، ويزوّر التّاريخ الّذي تصارعت فيه هويّتان مختلفتان، حتّى بدا الصّهيونيّ صديقاً مرغوباً والعربي هامشاً مغموراً بالخطيئة والسّلب.

أدركت النّخبة الوطنيّة الفلسطينيّة، منذ العشرينات، أن تحرّر فلسطين لا ينفصل عن تحرّر العالم العربي، كما وعت النّخبة الوطنيّة

العربيّة أنّ تحرير العالم العربيّ لا يتحقّق من دون هزيمة المشروع الصهيونيّ. وأكّدت منظّمة التّحرير، في ألوانها المختلفة، البعد العربيّ للقضيّة الفلسطينيّة. يقول الميثاق الوطني الفلسطيني: «إنّ فلسطين جزء لا يتجزّأ من الوطن العربي، والشّعب الفلسطيني جزء لا يتجزّأ من الأمّة العربيّة». تنسف لغة اتّفاق غزّة - أريحا الجزء والكلّ معاً، لأنّ الاتّفاق إعلان عن هزيمة الأمّة العربيّة، ولأنّه أيضاً مرحلة نوعيّة هدفها تأكيد الهزيمة وتأبيدها. وهو هدف كانت المنظّمة تناهضه قبل أن تدخل مرحلة الفساد والانحلال. يقول خالد الحسن، في زمن مضى: «والتّحرير بالنّسبة إلى فتح، ليس مجرّد تحرير فلسطين، بل إنّ له معنى بعيداً عن الأنانيّة القطريّة ونقيضاً لها، وهو تحرير الأمّة العربيّة من كلّ أنواع الاحتلال العسكريّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ. إنّنا كأمّة لم تبدأ إلّا مؤخّراً في الخروج البطيء من زمن الانحطاط الفكريّ الّذي حاق بها في الـ ٤٠ سنة الماضية، والّذي بسببه نعيش اليوم حالة انعدام وزن حضاريّ وفكريّ، وإلّا لما كان من الممكن أن تُسرق فلسطين ويشرّد أهلها بالإرهاب الصّهيونيّ»[٣]. يخبر قول خالد الحسن عن مدى الانحلال - الذاتيّ لمنظّمة التّحرير، الّذي أعاد حلقها لتكون نقيضاً كاملاً لما بدأته ولما اعتبرته هدفاً. فالاتفاق الّذي أنجزته يشير في بؤسه إلى فئة لا إلى قطر، ويبرّر الاحتلال العسكريّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، ويؤكّد احتلال فلسطين، ويخلع عن المشروع الصّهيوني صفة الإرهاب ويلبسها إلى المقاومة الوطنيّة الفلسطينيّة.

يفرض علينا انهيار ذاكرة منظّمة التّحرير التّذكير بثبات واتّساق ووضوح الذّاكرة الصّهيونيّة، الّتي تتابع سياساتها الخاصّة بالسّيطرة على العالم العربي وتجميع يهود العالم في فلسطين والإلغاء النّظريّ والعمليّ للكيانيّة الفلسطينيّة، بل إنّ هذه الذّاكرة، وهي يقظة متجدّدة، لا تتحدّث عن سوريّين وفلسطينيّين ومصريين، إنّما تتحدّث دائماً عن العرب، لا بمعنى القوميّة المجاورة، بل بمعنى النّقيض الحضاريّ الشّامل. يوحّد الكيان الصّهيونيّ العرب، بلا تمييز، لأنّه يودّ السّيطرة على العرب جميعاً، ويميّز العرب بعضهم عن بعض، كي يقبلوا السّيطرة ويعترفوا بها. ومنظّمة التّحرير، الّتي كان عليها أن تواجه الانفصال العربي، تأخذ به وتغذّيه، أي تسهم في تسريع الانهيار العربيّ الّذي مهّد لانهيارها، ولانتقالها من موقع المناهض للصّهيونيّة إلى موقع المعترف بها والمبشّر بلغتها. ولعلّ من مأساة منظّمة التّحرير ألّا تواجه الانهيار العربي، ولا حتّى توازيه، بل تتجاوزه وتتقدّم عليه. فإذا كان خالد الحسن يتحدّث عن تحرير الأمّة في تحرير فلسطين، فإنّ المسار العربيّ المنهار، والمسار الفلسطينيّ المحايث له وأداً، بثبات لا نقصان فيه، التحريرين معاً. ففي البدء كان الحديث يدور حول الصّراع العربي - الامبرياليّ، ثمّ تحوّل إلى صراع عربيّ - صهيونيّ، فصراع عربيّ - إسرائيليّ، فصراع فلسطينيّ - صهيونيّ، فصراع فلسطينيّ - إسرائيليّ... إلى أن انتهى إلى انتصار الصّهيوني ونُصْرته عربيّاً وفلسطينيّاً.

ولعلّ كلّ فصل بين العربيّ والفلسطينيّ لا معنى له، فالفصل بينهما هزيمة، والمفصول بينهما مهزومان، والتصلّب الصّهيونيّ حافظ على ثباته، والمتماسك العربيّ تحوّل إلى أثير، وانتصر الحلم الصّهيونيّ، حتّى الآن، وتداعى حلم التحرّر العربيّ وحلم الفلسطينيّ - اللّاجئ بالعودة إلى الوطن. يقول الكاتب الإسرائيلي عاموس عوز: «يشكّل اتفاق غزّة - أريحا الانتصار التّاريخي الثّاني للصهيونيّة». وكي ندرك معنى الانتصار الثّاني ينبغي استعادة عناصر الانتصار الأوّل وهي: إخراج الفلسطينيّين من أرضهم، دحر الأنظمة العربيّة، الولادة الرّسميّة للدولة الصّهيونيّة. ويتمّ في الانتصار الثّاني إخراج الفلسطينيّين من قضيّتهم، ففي الانتصار الأوّل فقد الفلسطينيّون الأرض واحتفظوا بالقضيّة، وفي الثّاني يفقدون قضيّتهم ويحتفظون بالخسارة. وتقع على المنظّمة المدحورة القسمة ذاتها، تندحر وتحتفظ بالرّفض في اللّحظة الأولى، وتظلّ مدحورة وتخسر الرّفض في اللّحظة الثّانية، ويأخذ الإذعان الجديد مكان الرّفض القديم. وتدخل دولة إسرائيل ولادة جديدة، فقد ولدت من هزائم العرب، واحتفظت بأسوارها مغلقة، حتّى هزم العرب أنفسهم من جديد، ففتحت القلعة أبوابها، لأن ظلّ المحارب العربيّ لا مكان له.

يحكي فلسطيني عن تجربة المخيّم والمنفى كما تتراءى له مناماً فيقول: «وبالمنام بسّ، وصلنا على فلسطين، ما شفت إلّا كلّ أهالي المخيّم يتفرّقوا وصار كلّ واحد يروح على بلده...»[٤]. ويتابع فلسطيّ المخيّم ليرى أهل المخيّم عادوا إلى حيفا ويافا...، وحملوا معهم ألفة المخيّم التّعيسة. وإذا كان الحلم، في زمن مضى، يشير إلى واقع قادم تنهض فيه فلسطين عربيّة بأهلها، فإنّ اتفاق غزّة - أريحا، كما الأدوات البشريّة الّتي أنجزته، تقذف بالحلم المرغوب إلى زنازين الكابوس كان الحلم وعداً فأمسى، في زمن الخيبة، تعويضاً، كأنّ القتال الفلسطينيّ لم يكن له وجود، وكأنّ أحلام البشر حفنة من تراب. في قصيدة بعنوان: «عودة أنطونيو ماشادو» يقول رافاييل ألبرتي:

من يغلق الذّاكرة على جريمة بهذه الأبعاد
ومن يغلق القلب على حِداد بالغ السّواد؟[٥].

(٣) د. أحمد الدّيك: مجمع الانتفاضة، دار الآداب، بيروت، ١٩٩٣، ص ٥٠

(٤) محمّد ملص: المنام، دار الآداب، ١٩٩١، ص: ١٤٤

(٥) rafael alberti: qui a dit que nous étions morts? E.F.R. Paris, 1964, p: 107

لِلنَّشيد الطَّويل

ميّ صايغ

لِلنّشيد الطّويل الّذي يفرغ الآن،
رجعٌ كما النّزف..... لحناً فلحناً
ولكنَّ وجهَ المدينةِ أصفرُ
والغيمُ يبرأُ من لعنةِ الأرضِ.
... مرّ الزّمانُ سريعاً...
وعمّا قليلٍ سأنفضُ عنّي غُبارَ الطّريقِ
وأنزعُ منّي رمادَ الكلامِ.
أُسوّي فساتينَ أُمّي الّتي علّقتها
قُبيلَ الرّحيلِ
فلا من معادٍ.
أسوّي الأَسرةَ..
أجمعُ عنها سُهاد اللّيالي...
وأحلامَنا في حشايا الوسائِدِ.
أحرقُ وجداً،
أُمزّقُ وعداً قديماً،
قُبيل انتشارِ الجيوشِ الّتي
سوفَ تغتالُ أسرارنا في الأزقّةِ
إذ تحفظُ الأمنَ للفاتحينْ..

* * *

أُخبّئ كيساً من الذّكرياتِ الحبيبةِ
كنّا نُزيّنُ فيها هواءَ البيوتِ
أُهرّب موجاً صغيراً
يُحبُّ المسافَةَ بينَ المياهِ وبينَ الشّطوطِ،
ولحناً قديماً
«بلادَ الجدودِ عليك السّلام»
لعلَّ الّذي كانَ يوماً لنا

لن يكونْ.

. . . .

. . . .

. . . .

أهرّبُ صورةَ (موسى) أبي عن جدارِ (اللّوانِ)
فما خدّشَ الوقتُ لونَ الجسارةِ في بؤبؤ العينِ،
خلفَ حيادِ الزُّجاجِ
وما احتواها الزّمانُ
وما اعترتْها السّنينْ

. . . .

. . . .

أُصدّقُ أنّ الزّمانَ تفتّتَ
أنّ الجدارَ الّذي أسندَ الرُّوحَ
لا يعبأُ الآنَ،

أنّ المواقدَ لا تتذكّر خبزَ الصّباحِ
إذا يَعتليها الغيابُ
ولا تتذكّر إنشاد أُمّيَ (هندٍ)
لِتُشعلَ وجهَ النّهارِ
ويصعدُ لحنَ النّشيد دفيئاً إلى الله
في نكهةِ الشّاي.
أنّ المعاني تُغادرُ
أنّ راياتنا تخفقُ الآنَ للغاصبينْ

. . . .

. . . .

وعمّا قليل سيأتي زمانٌ
يُعرّي عن الحُلم أشواقَنا، زهرةً، زهرةً.
ويمنعُ شمسَ النّهارَ بأنْ تَستحمّ مساءً
على صفحة البحر
يمنعُ بدرَ السّماءِ بأنْ يتسلّلَ من فتحةِ البابِ
يكسّرُ فينا غداً لا يجيء

. . . .

وعمّا قليلٍ يجفُّ الكلامُ
وتيبسُ في قلبنا الذّكرياتُ
لننسى بأنَّ (اتّفاق السّلام).
الوداعُ الأخيرُ لتاريخنا نجمةً نجمةً
في مدارِ العصورْ.
وننسى بأنّا نُغادرَ فردوسَنا
منزلاً منزلاً
في احتفال المُغنّينَ بالرّقصِ فوقَ القُبورِ
وفوقَ اليَقينْ

. . . .

. . . .

أما كان حلواً بأن يَسكُنَ البحرُ فينا
ونفتحَ أبوابنا للرّياحِ
ونأتي كما الغيم نحملُ فينا...
وعوداً من الخير للقادمين؟؟

. . . .

. . . .

ولم يُبقِ هذا السّلامُ سلاحاً لنا،
كي نموتَ على جذعهِ واقفينْ.
فداءَ شعاعٍ شفيفٍ على شاطئِ البحرِ
عن ظلّنا،
عن بنفسجِ صُبحِ المدينةِ في آخرِ الصّيفِ،
ذُعر الهواءِ البليل
آرتعاش الزّنابقِ تحتَ الرّصاصِ،
نجوم تظلّلُ أرواحنا في الهجومْ
فهذا انتحارُ الحضارةِ منذُ ابن ماءِ السّماءِ
لآخر زهرةِ فُلٍّ تُفتّحُ عَبْرَ القُرونْ.

المائدة المستديرة حول اتفاق غزّة ـ أريحا

دأب المثقّفون الفلسطينيون على تخييب الظنّ فيهم. فما أن اجتاحت القوات الصّهيونيّة الجنوب اللّبناني، وطوّقت عاصمة البهجة، بيروت، حتّى دبّت الحياة في أوصال الجسم الثّقافي الفلسطينيّ، فانتفض مدافعاً عن الشّعب والوطن، بأسلحة مختلفة.

وحين وقّع المتنفّذون في منظّمة التّحرير على اتفاق أوسلو، عادت الرّوح، من جديد، للحركة الثّقافيّة الفلسطينيّة المبعثرة؛ ولم يجد المتنفّذون مثقّفاً فلسطينيّاً واحداً تقريباً يبارك لهم فعلتهم. بل إنّ بعض المثقّفين، الّذين اختاروا الالتصاق بهؤلاء المتنفّذين والتّبرير لهم ما لبثوا أن انفضّوا من حولهم، وندّدوا بهذه الفعلة.

ولا يتّسع المجال لرصد الأسماء الثّقافيّة الّتي شهرت سيفها في وجه السلطان المفرِّط المهاود للأعداء.

وفي السّياق نفسه جاء هذا الإسهام الثّقافي / السّياسي للجنة الدّفاع عن الثّقافة الوطنيّة الفلسطينيّة، الّتي أعلنت انحيازها ـ منذ قامت صيف ١٩٨٨ ـ للشعب والوطن.

وقد حرصت اللجنة على أن تأتي المساهمة في شكل شامل لكلّ أوجه الاتفاق، وأن تُشرك في مائدة المستديرة آراء متعدّدة، متباينة، تحقيقاً للديمقراطيّة الّتي اغتيلت في السّاحة الفلسطينيّة، منذ أمدٍ بعيد.

عبد القادر ياسين

أمين سر لجنة الدّفاع عن الثّقافة الوطنيّة الفلسطينيّة

كلمة الافتتاح

ألقاها رافع السّاعدي

أيّتها الأخوات والرّفيقات أيّها الإخوة والرّفاق

نرحّب بكم جميعاً في مجمّع الخالصة، الّذي يخلّد أولى العمليات النّوعيّة الاستشهاديّة، في مواجهة مخطّطات تصفية القضيّة الوطنيّة الفلسطينيّة.

نرحّب بكم جميعاً في قاعة الشّهيد المناضل سمير درويش، عنواناً ورمزاً لكلّ الشّهداء، من خلال مواقفه ومحطّاته النّضاليّة، فدائياً، وأسيراً، ومحرّراً، وشهيداً، في اليوم الأوّل من الاجتياح الصّهيوني للبنان، العام ١٩٨٢.

نرحّب بكم جميعاً باسم «لجنة الدّفاع عن الثّقافة الوطنيّة الفلسطينيّة»، في اليوم الأوّل من النّدوات الحواريّة، الّتي تعقدها في مدار يومين، حول اتفاق غزّة ـ أريحا، والنّتائج التدميريّة لهذا الاتفاق، فلسطينيّاً وعربيّاً.

اليوم /١٣ تشرين الأوّل/ يصادف مرور شهر على توقيع اتفاق عرفات ـ رابين، الّذي لا يشكّل فقط تصفية لقضيّة فلسطين، بل إنّ آثاره التدميريّة تتجاوز ذلك إلى الوطن العربي بأسره. واليوم تبدأ الخطوات العمليّة لتنفيذ هذا الاتفاق في القاهرة، وطابا، وبتدخّل مكشوف من حسني مبارك، والمباشرة في تصفية القضيّة المركزيّة للأمّة العربيّة، عبر اللّجان الّتي شكّلها رابين وعرفات. وهذا يلقي على المثقّفين مسؤوليّات وأعباء كبيرة. إنّنا نقدّر أنّ ما يحدث يؤكّد بأنّ هناك ضعفاً قاتلاً في الجبهة الثقافيّة.

المحاضرة الأولى: المسار التّاريخي لاتفاق غزّة ـ أريحا، للأستاذ عبد الهادي النشّاش، يعلّق عليها الزّميلان سميح شبيب وعبد القادر ياسين.

المحاضرة الثانية: البعد الاقتصادي للاتفاق، للأستاذ أحمد يونس، يعلّق عليها الزّميل حمزة برقاوي.

المحاضرة الثالثة: البعد السياسي للاتفاق ـ الأستاذ عمر الشّهابي، يداخل الزّميلان حمد الموعد ومحمّد المصري.

المحاضرة الرّابعة: البعد العسكري والأمني ـ الأستاذ علي فيّاض، يداخل الزّميلان أبو الجاسم وأمين عطايا.

المحاضرة الخامسة: المسار الثّقافي للاتفاق ـ الأستاذ عبد القادر صالح، يداخل الزّميلان الدكتور أحمد برقاوي وهاني حبيب.

المسار التّاريخي لاتفاق «غزّة ـ أريحا»

عبد الهادي الشّاش

توّج الاتفاق الّذي أبرمته قيادة منظّمة التّحرير الفلسطينيّة مع الكيان الصّهيوني، في الثّالث عشر من أيلول (سبتمبر) الماضي، برعاية الإدارة الأميركيّة، وبتشجيع منها، مساراً سياسيّاً، على مدى عقدين من الزّمن، ذلك أنّ اتفاق «غزّة ـ أريحا» لم يأتِ استجابةً لمقتضيات الظّروف الرّاهنة وحسب، وإنّما جرى وضعُ لبناته الأولى منذ تلك اللّحظة الّتي أقرّ فيها ممثّلو الشّعب الفلسطيني[1] مشروعيّة الانخراط في حلولٍ سياسيّة للقضيّة الفلسطينيّة ترتكز على مبدأ التّسليم بوجود (إسرائيل)، كحقيقةٍ واقعة لا مناص من التّعامل معها، بصرف النّظر عن الصّيغ القانونيّة أو السياسيّة الّتي اعتُمدت في هذا السّياق، إنْ من حيث عموميّتها أو لجهة افتقادها إلى الوضوح المطلوب.

الّذي لا ريبَ فيه أنّ ثمّة عوامل تاريخيّة: إقليميّة ودوليّة كثيرة، بعضها بالغ الحساسيّة، قد مهّدت السّبيل إلى الاتفاق الأخير؛ بيد أنّني هنا بصدد بحث الجانب المتعلّق بالفلسطينيّين أنفسهم؛ اعتقاداً منّي بأنّ الجوانب الأخرى، مهما بلغ شأنها، تظلّ قاصرةً على تقرير شأنٍ خاصّ بهم دون موافقتهم؛ فقد خبرنا محاولات عديدة باءت بالفشل على هذا الصّعيد[2]، لأنّها لم تحظ بموافقة الفلسطينيّين، الأمر الّذي يؤكّد أهمّيّة القرار الفلسطيني ومركزيّته، وبالتالي المسؤوليّة التّاريخيّة الّتي تترتّب عليه، سلباً أو إيجاباً.

في البعد التّاريخي، ومنذ أن باشرت سلطات الانتداب البريطاني تسهيل حركة الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين (١٩٢٢ ـ ١٩٤٨)، لم نعثر على وثيقة واحدة صادرة عن جهة فلسطينيّة تمثيليّة جامعة، تُسلّم بشرعيّة الاستيطان اليهودي، أو تؤيّد فكرة اقتسام فلسطين[3]، بين العرب واليهود؛ وعلى العكس من ذلك، فقد قاوم العرب الفلسطينيّون، على اختلاف اتجاهاتهم السّياسيّة والفكريّة والعشائريّة، حركة الاستيطان اليهودي، عبر سلسلة متّصلة من الهبّات والثّورات.

ولاحقاً، فقد مثّلت الحقبة الّتي سبقت إنشاء منظّمة التّحرير (١٩٤٨ ـ ١٩٦٢) مرحلةً متميّزة في حياة الشّعب العربي الفلسطيني، حيث تصاعدت تحت ضغط الظّرف الموضوعي النّزعة لإبراز الشّخصيّة الوطنيّة الفلسطينيّة في أوساط الفلسطينيّين، على امتداد المنطقة العربيّة، وبالتالي لم يكن قيام المنظّمة في إطار الرّسميّة العربيّة، وبترحيبٍ من معظم دولها، أكثر من استجابة لحالة قائمة في الواقع الفلسطيني.

وفي استقراءٍ للأحداث الّتي واكبت هذه العمليّة، كان النّظام المصري الأكثر حماساً لإيجاد صيغة تمثيليّة للشعب الفلسطيني، بغية تمكينه من أخذ زمام المبادرة فيما يتّصل بقضيّته الوطنيّة، دون إحداث فكّ ارتباط بين القضيّة الفلسطينيّة وبعدها القومي؛ ولنا أن نتلمّس هذا الفهم، بوضوح، من خلال مواد «الميثاق القومي الفلسطيني»[4]، الّذي لم تكن صياغته، على الأرجح، بعيدة عن

(١) المقصود هنا منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، الممثّل الشّرعي والوحيد للشعب الفلسطيني

(٢) من بين هذه العوامل. المحاولات المبكرة لتوطين الفلسطينيّين، بغية طمس هويّتهم الوطنيّة، كذلك محاولات تصفية الثّورة الفلسطينيّة المعاصرة؛ ومن بينها، أيضاً، محاولات تسويق الشقّ الفلسطيني من اتفاقيات كامب ديفيد، يُضاف إلى هذا المتغيّرات الدّوليّة الهائلة، خلال السّنوات الأخيرة. . إلخ.

(٣) الاستثناء الوحيد تمثّل في موافقة الشّيوعيّين الفلسطينيّين على قرار التّقسيم، الّذي اتخذته الأمم المتحدة، في تشرين الثّاني (نوفمبر) ١٩٤٧؛ والجدير ذكره أنّ الشّيوعيّين الفلسطينيّين اتّخذوا قرارهم، بسبب عاملين رئيسيّين: تأثير اليهود على الحزب من جهة، وموقف الاتحاد السّوفياتي من جهة أخرى، وفي مجمل الأحوال فهم ليسوا جهة تمثيليّة جامعة للشعب الفلسطيني، فضلاً عن أنّ تأثيرهم كان قليل الشّأن في القرار الفلسطيني، حينذاك.

(٤) من الضّروري العودة إلى مواد الميثاق القومي الفلسطيني، وبخاصّة المادّة الأولى، والثّالثة، والثّانية عشرة؛ والرّابعة عشرة

رأي جمال عبد النّاصر، فالأكيد أنّ عبد النّاصر كان يعي، أكثر من غيره، ما معنى أن تجري عمليّة «فكّ ارتباط» بين القضيّة الفلسطينيّة وبعدها القومي.

ورغم أنّ إبراز الشّخصيّة الوطنيّة الفلسطينيّة، وفق هذا الفهم، لم يكن ينطوي، في الواقع، على أيّة آثارٍ سلبيّة، لأنّه أفاد كثيراً في إحباط المخطّطات الصّهيونيّة الرّامية إلى تهويد فلسطين وطمس هويّة شعبها، فإنّ دخول منظّمة التّحرير الفلسطينيّة النّادي العربي الرّسمي، بُعيد الاعتراف بها ممثّلاً شرعيّاً وحيداً للشعب الفلسطيني، بالشّروط السّياسيّة الّتي أهّلتها للاشتراك في النّادي، قد وضع حجر الأساس للحالة السّياسيّة الرّاهنة الّتي يعيشها الشّعب الفلسطيني: (اتفاق غزّة ـ أريحا وتداعياته).

فالدّورة الثّانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الّتي التأمت مطلع حزيران (يونيو) ١٩٧٤، وأقرّت «البرنامج المرحلي»، وفّرت للمنظّمة فرصةَ الاعتراف بها، رسميّاً، كعضو في النّادي العربي الرّسمي، بعد خمسة أشهر، أي في التّاسع والعشرين من تشرين الثّاني (نوفمبر) ١٩٧٤، تاريخ انعقاد القمّة العربيّة السّابعة في الرّباط.

إنّ الاعتراف بمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة ممثّلاً للشعب الفلسطينيّ شأنٌ على جانب كبير من الأهمّيّة، لكنّ هذه الأهمّيّة تنحسر، شيئاً فشيئاً، عندما يكون ثمن هذا الاعتراف هو دخول حلبة المساومة السّياسيّة، وفق أداء النّظام العربي الرّسمي؛ ذلك أنّ العديد من الأنظمة العربيّة وجدت، لاحقاً، في سياسة قيادة المنظّمة فرصة مؤاتية للتحلّل من التزاماتها تجاه القضيّة الفلسطينيّة، بذريعة أنّها تقبل ما يرتضيه الفلسطينيّون لأنفسهم، باعتبار منظّمة التّحرير ممثّلهم الشّرعي والوحيد، وهي صاحبة الشّأن في اتخاذ القرار الّذي تراه مناسباً[٥].

واستطراداً، فإنّ إقرار «البرنامج المرحلي» الّذي جاء بسبب حالة التّراجع والانحسار الّتي شهدتها الثّورة الفلسطينيّة، عشيّة سيل الضّربات الّتي تعرّضت لها في الأردن ولبنان، وما نتج عنها من أوضاع معقّدة، قد عزّز من تأثير الجناح المساوم ـ يساراً ويميناً ـ في منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، الأمر الّذي مكّنه من فرض برنامجه الخاصّ، هذا البرنامج الّذي أرسى بدوره الأساس العملي لنهج التّسوية مع الكيان الصّهيوني، حيث وصل ذروته، راهناً، بتوقيع اتفاق «غزّة ـ أريحا»[٦].

ولا يقلّل من شأن هذه الحقيقة ظهور اتّجاهين متعارضين في السّاحة الفلسطينيّة حيال نهج التّسوية السّياسيّة، على مدى ثماني سنوات (١٩٧٤ ـ ١٩٨٢)؛ فقد حقّق قادة تيّار «التّسوية» نجاحات كبيرة للغاية في تعميم برنامجهم، تكشّف ذلك، على نحوٍ أوضح، غداة انحياز قوى فلسطينيّة كانت محسوبة على خطّ «الرّفض» إلى تيّار «التّسوية»، وبشكل خاصّ الجبهة الشّعبيّة لتحرير فلسطين.

ومع أنّ منظمة التحرير قد استوعبت، لاحقاً، المنظمات الفلسطينيّة كافّةً في مؤسّساتها، إلّا أنّ حركة «فتح»، وعلى رأسها رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ياسر عرفات، ظلّت تُمسك بناصية القرارات السياسيّة والتنظيميّة الهامّة، وتنفرد بها، غير آبهةٍ باعتراضات الفصائل المختلفة بين الفينة والأخرى.

يرجعُ هذا بطبيعة الحال إلى اختلال نسبة القوى، تاريخيّاً، داخل مؤسّسات المنظّمة لصالح حركة «فتح» من جهة، وإلى تدنّي مستوى التّنسيق بين القوى الفلسطينيّة المعارضة من جهة أخرى.

وطبقاً لهذا الواقع، فقد دأبت قيادة المنظّمة على اتخاذ القرارات السّياسيّة وغيرها، دون إقامة أيّ وزنٍ أو اعتبار لاعتراضات الآخرين، الّتي لم تزد عن كونها حالة احتجاج، كانت تظهر ثمّ لا تلبثُ أن تختفي، دون أن تترك أثراً.

يروي (بول فندلي)، النّائب الأميركي السّابق، أنّه التقى ياسر عرفات، عام ١٩٧٨، وأنّ الأخير أملى عليه بياناً ينصّ على: «أنّ منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ستقبلُ بدولة فلسطينيّة مستقلّة، مؤلّفة من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة مع ممرّ يصلُ بينهما، وفي تلك الحال ستتخلّى المنظّمة عن كلّ وسائل العنف لتوسيع رقعة تلك الدّولة، واحتفظُ طبعاً بحقّ استعمال وسائل غير عنيفة، أي وسائل دبلوماسيّة وديمقراطيّة، لتحقيق توحيد كلّ فلسطين، فيما بعد، وسنعترف اعترافاً واقعيّاً بدولة إسرائيل، وسنعيشُ بسلام مع جميع جيراننا»[٧].

ويتابع (فندلي): «لقد ابتهجتُ بهذا التّصريح وربّما أكثر من اللّازم، فتعهّد عرفات يُناقضُ تماماً اللّهجة الخشنة للبيانات الفلسطينيّة العلنيّة السّابقة، والّتي كانت كلّها تدعو بالفعل إلى القضاء على دولة إسرائيل، ولم يكن هذا التعهّد بطبيعة الحال هو كلّ ما ترغب فيه إسرائيل أو الولايات المتحدة، إلّا أنّه بداية مشجّعة»!!.

الأمرُ الّذي لا يرقى إليه شكّ أنّ اللّجنة التّنفيذيّة للمنظّمة، أو أيّ مؤسّسة تشريعيّة فلسطينيّة لم تفوّض عرفات إعطاء بيانه السّالف

(٥) عبد الهادي الشّاش **دعني أحلم يا سيدي!**. دار الجاحظ للطباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، حزيران ١٩٩٣

(٦) براجع البرنامج المرحلي «النّقاط العشر» الّتي أقرّها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثّانية عشرة حزيران ١٩٧٤

(٧) بول فندلي، **من يجرؤ على الكلام**، شركة المطبوعات للتوزيع والنّشر، بيروت، ١٩٨٥.

الذّكر للنّائب الأميركي (بول فندلي)، لكنّ الحقيقة أنّ عرفات استند إلى مقدّمات سياسيّة كان قد أرسى دعائمها، قبل أكثر من أربع سنوات، داخل المؤسّسة التّشريعيّة الفلسطينيّة (المجلس الوطني)[٨].

صحيح أنّ المنظّمات الفلسطينيّة المعارضة كانت تمتلك فهماً خاصّاً لتلك المقدّمات، لكن الصّحيح، أيضاً، أنّ موازين القوى داخل المؤسّسات الفلسطينيّة هي الّتي كانت تحدّد الفهم الّذي ينبغي أن يسود؛ ولهذا فإن جذر الخلل يعود إلى سيادة الأفكار التّسوويّة وتعميمها كنهج في الثّورة ومنظّمة التّحرير، على امتداد تسعة عشر عاماً، ولنا أن نتبيّن فيما بعد كيف أنّ هذه الأفكار قد تحوّلت إلى سلوك سياسي شامل لقيادة منظّمة التّحرير الفلسطينيّة.

فقد جاء انعقاد الدّورة السّادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (شباط /فبراير ١٩٨٣) والثّورة الفلسطينيّة تعيش ظروفاً بالغة الصّعوبة إثر الغزو (الإسرائيلي) للبنان ونتائجه المعروفة، حيث استثمرت قيادة المنظّمة نتائج الغزو لبثّ روح اليأس والإحباط في أوساط الفلسطينيّين، تمهيداً للانتقال إلى خطوات تسوويّة جديدة، كان أبرزها: التّرويج لإيجابيّات مشروع الرّئيس الأميركي الأسبق (رونالد ريغان)[٩]؛ والموافقة على مشروع قمّة فاس الثّانية[١٠]؛ وتشريع العلاقة مع قوى المعارضة في الكيان الصّهيوني.

وبالفعل، وعلى قاعدة شعار «الحفاظ!!» على وحدة منظّمة التّحرير و«القرار الفلسطيني المستقلّ!!» اللّذين طرحتهما القيادة المتنفّذة في المنظّمة، في محاولة واضحة للابتزاز والتّهويل، تمكّنت هذه القيادة من فرض قرارات تسوويّة أشدّ تنازلاً بعد أن قدّمت الفصائل الفلسطينيّة المعارضة تنازلات من طبيعة جوهريّة، فأتاحت بذلك المجال أمام القيادة المتنفّذة للتصرّف فيما بعد بوحيٍ من هذه القرارات وطبقاً لتفسيرها الخاصّ لها، وبالتالي فإنّ الخللٍ في سلوك قيادة المنظمة لاحقاً لا ينحصرُ في خروجها على مقرّرات المجلس، وإنّما يتعدّاه إلى ميوعة القرارات ذاتها الّتي حملت أكثر من تفسير وتركت للقيادة فرصة قراءتها بما يتطابق وبرنامجها المدمّر للثورة ومنظّمة التّحرير[١١].

(٨) المقصود برنامج «النّقاط العشر»، الّذي أقرّه المجلس الوطني الفلسطيني، عام ١٩٧٤.

(٩ أعلن الرّئيس الأميركي الأسبق (ريغان) مبادرته، في خطاب ألقاه بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢، دعا فيه إلى تحقيق حكم ذاتي للفلسطينيّين في الصفّة العربيّة وقطاع غزّة.

(١٠) التأمت القمّة العربيّة، في الفترة ما بين ٦ ـ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وطرحت مشروعاً عربياً للسّلام من ثماني نقاط.

(١١) عبد الهادي النشّاش، **الأزمة الرّاهنة للثورة الفلسطينيّة**، دار النّديم ـ الوعي، بيروت، ١٩٨٥.

إنّ من يتمعّن في قرار المجلس الوطني، الخاصّ بالعلاقة مع قوى المعارضة الصّهيونيّة يستنتجُ، بسهولة، أنّه جاء متوافقاً مع السّلوك العملي لقيادة المنظّمة في هذا المضمار. فقد: «دعا المجلس الوطني الفلسطيني اللّجنة التّنفيذيّة إلى دراسة التحرّك في هذا الإطار، بما يتلاءم ومصلحة قضيّة فلسطين والنّضال الوطني الفلسطيني»؛ حيث ترك هذا القرار الباب مفتوحاً لاستمرار العلاقة، إضافة إلى أنه اتّخذ بهذه الصّيغة للحؤول دون إدانة قيادة المنظّمة، وعلى رأسها ياسر عرفات، بسبب لقاءاته مع وفدٍ صهيوني بزعامة الجنرال (الإسرائيلي) بليد، في تونس، قبيل انعقاد دورة المجلس بقليل.

أمّا فيما يتّصلُ بقمّة فاس، فقد كان قرار المجلس أشدّ وضوحاً، حيث أُعلنت الموافقة على مشروع «السّلام العربي» كأساس للتحرّك العربي في المرحلة المقبلة، الأمر الّذي أطلق يد قيادة المنظّمة للتصرّف على هذا الأساس[١٢].

وبالإجمال، اتّسمت سياسة قيادة المنظّمة، بُعيد انفضاض دورة المجلس الوطني السّادسة عشرة، باستجابة قياسيّة للانخراط في مشاريع التّسوية السّياسيّة؛ ولم تُظهر هذه القيادة أيّ قدرٍ من الالتزام بقرارات المجلس، رغم ما تضمّنته من خروج فاضح على الثوابت الوطنيّة الفلسطينيّة، وهو ما يؤكّد أنّها قد حدّدت خيارها السّياسي، نهائيّاً، وراحت تضبط خطواتها على إيقاع البرنامج الأميركي ـ الصّهيوني للتسوية الخاصّة بالقضيّة الفلسطينيّة.

إنّ سياسة القيادة المتنفّذة في المنظّمة أدّت إلى تأزيم الأوضاع في السّاحة الفلسطينيّة، بحيث بات متعذّراً الحؤول دون انفجار حركة «فتح»، كبرى فصائل المنظّمة، وما التطوّرات الّتي شهدتها الحركة، مطلع صيف عام (١٩٨٣)، سوى تعبير عن تفاقم الأزمة الدّاخليّة الفلسطينيّة، النّاجمة عن توجّه قيادة المنظّمة نحو الحلول السّياسيّة التّصفويّة.

ولأنّ ما جرى في «فتح» هو تفاعلٌ داخل الفصيل الرّئيسي للمنظّمة، فقد ترك تأثيراً حاسماً على مجمل الوضع الفلسطيني، بمنظّماته، واتّجاهاته كافّة، وبالتالي لم يكن من قبيل الصّدفة أن تشهد السّاحة الفلسطينيّة حركة جدلٍ واسعة، طالت أوضاع الثّورة عامّةً.

لكنّ حركة اصطفاف القوى الفلسطينيّة، بالشّكل الّذي جرت فيه غداة أحداث «فتح» الدّاخلية، لم تُسهم في كبح جماح القيادة المتنفّذة في المنظّمة؛ حيث برز اتّجاهان فلسطينيّان متباينان في مواقفهما وفهمهما لطبيعة هذا الصّراع النّاشئ: اتّجاهٌ دَعَم بكلّ قوّة

(١٢) المصدر نفسه

حركة الاحتجاج في «فتح»، رغبةً منه وسعياً لاقتناص فرصة ذهبيّة جادّة لتغيير نسبة القوى داخل منظّمة التّحرير، لصالح تيّار «الرّفض»؛ واتجاهٌ ثانٍ آثر اعتماد حلول إصلاحيّة في مؤسّسات المنظّمة أوصلتهُ، في النّهاية، إلى الاصطفاف، من جديد، إلى جانب قيادة المنظّمة، بل والسّير معها، بحدودٍ معيّنة، في نهجها السّياسي التّقليدي[١٣].

هذه التّطورات الدّاخليّة الفلسطينيّة قلّصت بدرجة كبيرة وحاسمة إمكانيّة اصطفاف شامل من أجل وقف حالة الانهيار، يُضاف إليها بالطّبع حالة «التدمير الذّاتي» الّتي عاشتها الحركة الاحتجاجيّة لـ «فتح» فيما بعد وأفضت كما هو معروف إلى إخفاقها في الاضطلاع بدورها، ذلك أنّها تحوّلت من ظاهرة لتصحيح مسار الثّورة إلى فصيل ذي تأثير محدود في السّاحة الفلسطينيّة.

بيد أنّ زيارة (عرفات) للقاهرة، الّتي أثارت ردود فعل شعبيّة فلسطينيّة واسعة، من بينها اللّقاء الوطني الشّامل، الّذي عُقد في مكتب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، في الخامس والعشرين من كانون أوّل (١٩٨٣)، وشاركت فيه جميع فصائل الثّورة الفلسطينيّة، شكّل فرصة أُخرى بالغة الأهمّيّة لبلورة اصطفاف فلسطيني في مواجهة (عرفات)، وتنازلاته السّياسيّة، حيث أكّد المجتمعون على أنّ: «عرفات فقد شرعيّته، وأهليّته في منظّمة التّحرير الفلسطينيّة».

«غير أنّه ومنذ اللّحظات الأولى الّتي أعقبت الاجتماع كان واضحاً أنّ ثمّة اتجاهات في السّاحة الفلسطينيّة تضع العصيّ في دواليب التّحشيد الوطني؛ الأمر الّذي أدّى، عمليّاً، إلى انقسام المعارضة على نفسها»[١٤] تحالف «ديمقراطي» وآخر وطني، ثمّ انتهج «التّحالف الدّيمقراطي»، الّذي ضمّ في صفوفه: الجبهتين الشّعبيّة والدّيمقراطيّة، والحزب الشّيوعي الفلسطيني، وجبهة التّحرير الفلسطينيّة، تكتيك الحوار مع اللّجنة المركزيّة لحركة «فتح»، بقيادة عرفات، وتوصّل معها إلى الاتفاق المعروف بـ «اتفاقية عدن ـ الجزائر»، في السّابع والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٨٤؛ تلك الاتفاقية الّتي أعادت الاعتبار لرئيس اللّجنة التّنفيذيّة؛ فلم يَعُد «فاقداً لشرعيّته وأهليّته في منظّمة التّحرير»؛ ولم تكن زيارته للقاهرة سوى تجاوز لقرارات المجلس الوطني السّادس عشر.

كذلك ألزمت الاتفاقيّة أطراف التّحالف المذكور بالمشاركة في دورة المجلس السّابعة عشرة، سواء جرى التوصّل إلى اتفاق وطني شامل أو لم يجرِ، في مدّة أقصاها الخامس عشر من أيلول (١٩٨٤).

(١٣) راجع برنامج «الوحدة والإصلاح» للجهتين الشّعبيّة والدّيمقراطيّة، الصّادر في السّادس عشر من تشرين أوّل (اكتوبر) ١٩٨٣.

(١٤) عبد الهادي النشّاش. الأزمة الرّاهنة للثورة الفلسطينيّة. مرجع سابق

والحقيقة أنّ إذعان قيادة المنظّمة لمقترح تأجيل انعقاد دورة المجلس السّابعة عشرة، كان بغرض إفساح المجال أمام (الجبهة الدّيمقراطيّة) لإقناع بقيّة أطراف (التّحالف الدّيمقراطي)، وخاصّة (الجبهة الشعبيّة)، بالمشاركة، لاسيما وأن تعارضات قد نشأت بين الفصيلين حيال هذه القضيّة.

ولم تمضِ فترة زمنيّة قصيرة (لا تتجاوز الشهرين ونصفاً)، حتّى أعلن ياسر عرفات عن تحديد مكان وزمان انعقاد دورة المجلس، وبهذا المعنى لم تكن هذه الخطوة مفاجئة، فقرار القيادة المتنفّذة بعقد الدّورة في الثّاني والعشرين من تشرين الثّاني (نوفمبر) ١٩٨٤، في عمّان، أملته سياسات مرتبطة بنهج التّنازلات، الّتي لم يَعُد بوسع أحد وقفها عند حدود معيّنة.

ومع أنّ فصائل «التّحالف الدّيمقراطي» لم تشارك في الدورة الآنفة الذّكر، فإنّ الجبهة الدّيمقراطيّة أبدت استعداداً كاملاً لمواصلة الحوار مع عرفات، وتعهّدت بالتّعامل مع نتائج الدّورة، بعد دراستها[١٥]؛ وهو ما أسهم في إدامة حالة الشّلل داخل المعارضة الفلسطينيّة، وحالَ دون تكتيل جهودها.

ولعلّ أخطر نتائج الدّورة السّابعة عشرة للمجلس الوطني هو توقيع الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني، في الحادي عشر من شباط (١٩٨٥)، ذلك أنّ هذا الاتفاق رسم أُسس التّحرُّك المشترك للطرفين، بغية التوصّل إلى «تسوية سياسيّة» للقضيّة الفلسطينيّة، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، وخاصّة قرار مجلس الأمن ٢٤٢، الأمر الّذي يُفسر ترحيب الإدارة الأميركيّة بهذا الاتفاق.

وغداة توقيع الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني، نشطت المساعي من أجل إعادة صياغة الوضع الفلسطيني لإنقاذ المنظّمة، فأعلنت الجبهتان: الشّعبيّة والتّحرير الفلسطينيّة اتفاقهما مع الفصائل المعارضة الأخرى على تشكيل «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينيّة»، كإطار مؤقّت، يسعى إلى: «استعادة منظّمة التّحرير الفلسطينيّة إلى خطها الوطني المعادي للامبرياليّة والصّهيونيّة والرجعيّة والحلول الاستسلاميّة، وإسقاط نهج الانحراف ورموزه، ولضمان استمرار الثّورة»[١٦].

لكن اللافت للنظر أنّ نقطة الثقل المركزية في دور (الجبهة الشعبيّة) التعبوي والتحريضي، بعد تشكيل (جبهة الإنقاذ)، لم يتركّز في تمكين هذا الإطار من الاضطلاع بدوره في مواجهة القيادة

(١٥) بيان سياسي هام صادر عن اللّجنة المركزيّة للجبهة الدّيمقراطيّة (منشور ١٩٨٤/١١/٢٠).

(١٦) راجع بيان تأسيس جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينيّة (منشور ١٩٨٥/٣/١٠).

الفلسطينيّة المتنفّذة، وإنّما في التأكيد الدائم بأنّ (جبهة الإنقاذ) «إطار مؤقّت»، «لا يشكّل بديلاً»، و«ليس منظمة موازية»... إلخ، وكأنّ (الجبهة الشعبية) حصرت جُلّ همّها في تبرير انخراطها في هذا الإطار، لا في دعمه وتطويره؛ ومن هنا فقد ضاعت سدى فرصة أخرى سانحة لوقف مسلسل التنازلات الذي باشرته قيادة المنظمة بوتائر أسرع، لاسيّما وأنّ الجبهتين أعلنتا، بعد فترة قصيرة، انسحابهما من جبهة الإنقاذ[١٧]؛ وذلك قبيل انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر.

ومع أنّ رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة أعلن، صراحةً، في القاهرة عن استعداده للتخلّي عمّا أسماه بـ «الإرهاب»، في محاولةٍ لاستدرار عطف الإدارة الأميركيّة، ودفعها إلى فتح حوار مع المنظمة، فإنّ عدداً من فصائل المعارضة الفلسطينيّة، في مقدّمتها الجبهتان: الشعبيّة والديمقراطيّة، أعلنت موافقتها على المشاركة في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني، في الجزائر، (نيسان ١٩٨٧)[١٨].

ورغم أنّها لم تأتِ معزولةً عن السياق العامّ لنضال الشعب الفلسطيني، فإنّ الانتفاضة الفلسطينيّة، التي اشتعلت مطلع كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، مثّلت تطوّراً نوعيّاً بارزاً بالغ الأهمّيّة بالنسبة للفلسطينيّين، داخل الوطن وفي الشتات؛ ذلك أنّها عكست مستوى احتدام الصراع مع الاحتلال الصهيوني، عشيّة تصاعد الاجراءات القمعيّة (الإسرائيليّة)، ومن ضمنها: بناء المزيد من المستوطنات؛ الاعتقال الجماعي؛ الإبعاد؛ نسف البيوت والإيغال في تنفيذ سياسة القبضة الحديديّة الرامية إلى إخضاع الشعب الفلسطيني لبرامج الاحتلال ومخطّطاته العدوانيّة.

«شكّل اشتعال الانتفاضة عنصر مفاجأة حقيقيّاً للأطراف الرسميّة المعنيّة: عربيّاً وفلسطينيّاً و(إسرائيليّاً)، فهي لم تكن تتوقّع انفجاراً ثوريّاً بهذا الحجم والزخم في آنٍ واحد، ولهذا أجمع المراقبون والمهتمّون على أنّ عنصري: التوقيت والمفاجأة قد مثّلا خاصيّة هامّة من خصائصها، ولهذا فإنّ حديث بعض المنظّمات الفلسطينيّة عن دور تخطيطي لها في الإعداد للانتفاضة لا يمتّ للحقيقة بصلة، ولا يعكس الواقع الذي أكّدته التطوّرات اللاحقة، سواء ما يتّصل منها ببنية الانتفاضة أو أوجه نشاطاتها التنظيميّة والسياسيّة والاجتماعية»[١٩].

المفارقةُ هنا أنّ قيادة المنظمة أدارت منذ الأسابيع الأولى لاشتعال الانتفاضة سجالاً سياسيّاً جوهره استثمارها وتوظيفها في سياق البحث عن «حلّ سياسي» يستند إلى فهمها التاريخي لعمليّة التسوية مع الكيان الصهيوني، الأمر الذي دفعها إلى تقديم التنازلات المطلوبة: أميركيّاً وإسرائيليّاً كالموافقة على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ والاعتراف الصريح المعلن بـ (إسرائيل) وغيرهما.

لقد مارست قيادة المنظّمة «تكتيكاً خاصّاً» في تحرير سياستها التصفويّة من خلال إبداء الاستعداد تدريجيّاً للاعتراف بالعدوّ الصهيوني، وذلك بغية تحقيق هدفين: استجلاء ردود الفعل الأميركيّة والصهيونيّة والتصرُّف على أساسها وبوحي منها في تحديد التنازلات الجديدة المطلوبة، ثم تهيئة المواطن العربي والفلسطيني نفسيّاً لتقبُّل فكرة الاعتراف بالعدوّ، مغلّفةً بشعارات تضليليّة لامتصاص ردود الفعل المناوئة، وإسباغ صفة العدميّة على أصحابها.

ومن هنا جاءت وثيقة (بسام أبو شريف) المستشار الإعلامي لياسر عرفات، والتي أُطلق عليها «وثيقة التسوية الفلسطينيّة»، ومن نافل القول التأكيد أنّ هذه الوثيقة قد جرى إعدادها بعناية فائقة وليست مجرَّد اجتهاد شخصي»[٢٠].

جاء في الوثيقة: «إنّ الوسائل التي تريدها إسرائيل من خلال إنجاز سلام وأمن دائمين هي المفاوضات المباشرة من دون أيّة محاولة من جانب أيّ طرف خارجي لفرض أو نقض التسوية.. إنّ الفلسطينيّين يوافقون على هذا الأمر، وإنّنا لا نرى أنّ هناك إمكانيّة لحلّ أيّ خلاف من دون مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنيّة»[٢١].

وفي الفترة ذاتها، جرى الكشف عن «وثيقة» جديدة داخل فلسطين المحتلّة تتحدّث عن مشروع لإعلان دولة فلسطينيّة مستقلّة على أساس قرار التّقسيم رقم (١٨١)، وقد حدّدت الوثيقة بشيء من التّفصيل حدود تلك الدّولة، وذهبت إلى أبعد من ذلك حين حدّدت آليّة معينة لإعلان الاستقلال»[٢٢].

لقد تزامن إعلان هذه المواقف السياسيّة مع حملة دعاوية مكثّفة لرموز منظّمة التّحرير الفلسطينيّة تؤشّر بمجملها إلى استعداد «عال»

---

(١٧) تتشكّل جبهة الانقاذ الفلسطينيّة من أربعة فصائل وعدد من المستقلّين الجبهة الشّعبيّة ـ القيادة العامّة، حركة فتح «الانتفاضة»، الصّاعقة، والحزب الشّيوعي الثّوري.

(١٨) أطلق على هذه الدّورة اسم «المجلس الوطني التّوحيدي!!»

(١٩) عبد الهادي الشّاش الانتفاضة الفلسطينيّة الكبرى دار الجليل دمشق ١٩٨٩.

(٢٠) مرجع سابق الانتفاضة الفلسطينية الكبرى نصّ الوثيقة

(٢١) جريدة «الرأي» الأردنيّة ٢٤/١/١٩٨٨

(٢٢) صحيفة «الوطن» الكويتيّة ٢٢/٣/١٩٨٨

لتقديم كل ما من شأنه إخراج التّسوية المقترحة إلى حيّز التّنفيذ العملي، هذه الحقيقة ظهرت على نحوٍ أوضح خلال انعقاد الدورة التّاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر (١٢ - ١٦ تشرين الثّاني - نوفمبر ١٩٨٨).

إذ أن أبرز ما يميّز قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التّاسعة عشرة عن مثيلاتها في الماضي أنها كشفت بوضوحٍ لا لبس فيه، وبصراحةٍ لا تحتملُ التأويل وبإصرار على التنازل لا مثيل له أن قيادة منظّمة التّحرير اعتمدت التّحرك السّياسي بديلاً عن أهداف ومنطلقات الثّورة كافةً.

يقول البيان الختامي للمجلس: «إنّ المجلس الوطني الفلسطيني، ومن موقع المسؤوليّة تجاه شعبنا وحقوقه الوطنيّة ورغبته في السلام استناداً إلى إعلان الاستقلال الصّادر يوم ١٩٨٨/١١/١٥ وتجاوباً مع الإرادة الإنسانيّة السّاعية لتعزيز الانفراج الدّولي ونزع السّلاح النّووي وتسوية النّزاعات الإقليميّة بالوسائل السلميّة يؤكّد عزم منظّمة التّحرير الفلسطينيّة على الوصول إلى تسوية سياسيّة شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي وجوهره القضيّة الفلسطينيّة في إطار ميثاق الأمم المتحدة... مع ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال الخاص بقضيّة الشّرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدّول دائمة العضويّة في مجلس الأمن الدّولي وجميع أطراف الصّراع في المنطقة بما فيها م.ت.ف الممثّل الشّرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة.. وعلى قاعدة قراريْ مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨»[٢٣].

ويتابع البيان: «ويعلن المجلس مجدّداً رفضه للإرهاب بكلّ أنواعه، بما في ذلك إرهاب الدّولة، مؤكّداً التزامه بقراراته السّابقة بهذا الخصوص وقرار القمّة العربيّة في الجزائر لعام ١٩٨٨... وبما ورد في إعلان القاهرة الصّادر بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٧ بهذا الخصوص»[٢٤].

إنّ هذه التّنازلات الخطيرة، الّتي شكّلت سابقة في التّاريخ السياسي الفلسطيني حظيت بموافقة أغلبية المنظّمات الفلسطينيّة الّتي شاركت في دورة المجلس، وحتّى (الجبهة الشّعبيّة)، وبصرف النّظر عن تحفّظاتها فقد ألزمت نفسها بالبيان السّياسي الختامي الّذي أقرّه المجلس.

وبعد، فإنّ مشاركة قيادة المنظّمة عبر الوفد الفلسطيني المفاوض في «مؤتمر مدريد» ثمّ في جولات المباحثات في واشنطن ليست «بنت لحظتها!!»، وإنّما تندرج في سياق المسار التّاريخي الّذي أشرنا إليه، والّذي أفضى في النّهاية إلى توقيع «اتفاق غزّة - أريحا» وإعلان الاعتراف المتبادل بين الكيان الصّهيوني ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، بكلّ ما ينطوي عليه ذلك من تخلٍّ عن مصالح الشّعب العربي الفلسطيني والأمّة العربيّة.

---

(٢٣) نصّ قرار المجلس الوطني في دورته التّاسعة عشرة (البيان الختامي)، «القبس» الكويتيّة ١٩٨٨/١١/١٦.

(٢٤) «القبس» الكويتيّة نصّ البيان السّياسي لدورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ١٩٨٨/١١/١٦.

مداخلة سميح شبيب

تحاول ورقة الأخ عبد الهادي النشّاش، والمعنونة «المسار التّاريخي لاتفاق غزّة - أريحا»، استعراض المواقف السّياسيّة الفلسطينيّة، منذ اعتراف القمّة العربيّة السّابعة في الرّباط، والمنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٩، بمنظّمة التّحرير ممثّلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ودخول المنظمة حلبة السياسة الرسميّة العربيّة، وما ظهر من مواقف رسميّة فلسطينيّة، كان جوهر هدفها التوصّل إلى تسوية. ولعلّ أبرزها: برنامج النّقاط العشر، وتداعياته، وما تمخّض عن الدّورة السّادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (شباط/فبراير ١٩٨٣)؛ ومن ثمّ زيارة عرفات للقاهرة (أواخر ١٩٨٣)؛ وما تلاها من التّوقيع على الاتفاق الفلسطيني - الأردني، في ١٩٨٥/٢/١١؛ وأخيراً ما قرّرته الدّورة التّاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، (١٢ - ١٩٨٨/١١/١٦).

وتستعرض الورقة، وبشيء من التّفصيل، مواقف المعارضة الفلسطينيّة، وظروف إضاعة الفرص؛ محمّلاً ذلك، بشكل أساسيّ، للجبهتين الشّعبيّة والدّيموقراطيّة.

إلى أي مدى نجح الأخ النشّاش فيما هدف إليه، وهو تقديم خلفيّة تاريخيّة للحدث أو سوق الأحداث الّتي أدّت إلى هذا الاتفاق؟!

في الحقيقة، حاولت الورقة - كما هو واضح - تحميل البرامج السّياسيّة، غير الرّافضة، مسؤوليّة ما حدث. فهل هذا صحيح؟!

هل يمكن اعتبار برنامج النّقاط العشر، خطوة على طريق الاتفاق الأخير؟ وهل

يمكن اعتبار «المرحليّة السّياسيّة» أساساً من أسس هذا الاتفاق؟!

يبدو لي بأنّ هناك خلطاً تاريخيّاً ما، من شأنه أن يؤدّي إلى استنتاجات خاطئة. فهنالك تطوُّر في الفكر السياسي الفلسطيني، تجسّد في برامج ومناهج واستنباط أسس؛ هنالك نقلات نوعيّة حدثت، كان أبرزها «الانتقال من الرومانسيّة الثوريّة إلى الواقعيّة»، على حدّ تعبير الراحل زهير محسن؛ وهنالك نصوص تجدَّدت؛ وهذا أمرٌ طبيعي، تعيشه كل الحركات السياسيّة، وهو دليل صحّة وعافية. ومن هنا، يمكننا توظيفه في اتجاهات أخرى.

لكن الإنصاف والموضوعيّة يقتضيان منّا وضع الحقائق في أُطرها التاريخيّة الصحيحة، وإلاّ أصبح الجميع متّهماً، وأضحت حقائق الماضي القريب حوافز لخلافات راهنة.

يبدو لي بأنّ الموضوع يحتاج إلى ندوات خاصّة، ومتخصِّصة؛ فلا الوقت، ولا فسحة النصّ، تساعدان على إيفاء هذا الموضوع حقّه، سيّما وأنّ الاتفاق جاء عبر معابر سرّيّة، ووفق اجتهادات، لم تأخذ في الحسبان البرامج المتفق عليها؛ الأمر الذي يصعب معه اعتبار كلّ خطى ومراحل التطوُّر في الفكر السياسي الفلسطيني وكأنّها صُمِّمت على مقاس ولادة «اتفاق غزّة - أريحا أوّلاً».

فالمقدّمات هي ذاتها، والتي ساق بعضها الأخ النشاش، كان بالإمكان أن تفضي إلى نتائج تسوويّة أخرى، فيما لو اختلفت موازين القوى الدوليّة، والإقليميّة، والذاتيّة التي نعايشها.

وهنا ندخل إلى مجالات التحليل وفق الافتراض، وهو مدخل يحتاج إلى دقّة عالية في التحليل، ويحتاج كلّ منها إلى ندوة متخصِّصة.

لاشكّ بأنّ إقرار مبدأ «المرحليّة السياسيّة» الفلسطينيّة فتح الباب أمام التسوية السياسيّة، لكنّنا لا نستطيع أن نحمِّله مسؤوليّة «اتفاق غزّة - أريحا أوّلاً». فالتسوية، في المفهوم السياسي الفلسطيني، كانت في جوهرها محاولة للتساوق مع التطوُّرات والظروف الدوليّة والإقليميّة، وتفرز ما تفرزه من مستجدّات كانت، قبل سنوات، أموراً تستحقّ التوقُّف عندها طويلاً، ومن ثمّ وضع تطوُّرات الفكر السياسي الفلسطيني، في مراحله السابقة، ضمن أُطرها التاريخيّة، وليس ضمن أُطر أخرى مستجدّة.

مداخلة عبد القادر ياسين

ثمّة ملاحظة رئيسيّة واحدة على هذه المحاضرة القيّمة، مؤدّاها اكتفاء الرفيق عبد الهادي برصد خيط واحد، فقط، من بين جملة خيوط جدلها المتنفّذون في حبل لُفوه، مؤخّراً، حول عنق قضيّتنا الوطنيّة.

فقد أهملت المحاضرة رصد تخريب المتنفّذين المتعمّد والتلقائي في المجالات الاجتماعيّة، والعسكريّة، والثقافيّة، والإعلاميّة، والتنظيميّة، والنقابيّة، والديموقراطيّة، التي خُنقت، بينما لا يستطيع فصيل واحد، يساري أو وسط أو يميني، معارض أو مؤيّد، أو بين بين، أن يباهي بأيّ موقف ديموقراطي اتخذه في وجه القيادة المتنفّذة، حين قتلت بعض خصومها، بدمٍ بارد، أو حين وجّهت قذائف مدفعيّتها وصواريخها إلى مخيّم نهر البارد، ١٩٧٦، أو عند صبّ خصوم هذه القيادة حمم صواريخهم على الأبرياء في شاتيلا، ١٩٨٨. كما لم يُعنَ الجميع بالمئات الذين أعدمهم فصيل منبوذ، بعد تلفيق التهم لهم. بل إنّ الجميع صمتوا ولم يقدم أيّ منهم على تسمية قاتل الشهيد الفنّان ناجي العلي، حتّى بعد إدانة القضاء البريطاني، وإن تمسّح الجميع بفنّ العلي، وتغنوا ببسالة ريشته!

ومدّ المتنفّذون نشاطهم التخريبي إلى الداخل، منذ أكثر من عقدين، فضخّوا الفساد إليه، عبر الدعم المالي، الذي حرصوا على ألاّ يصل إلى مستحقّيه، حتّى يعيث المتنفّذون في الضفّة والقطاع الفساد، ويشتروا الولاءات، كما حال هؤلاء المتنفّذون دون قيام جبهة وطنيّة هناك، باشتراطهم ضمّ رشاد الشوّا والياس فريج إلى قيادة هذه الجبهة، عند إقامتها. وبعثر المتنفّذون الحركة النقابيّة العمّاليّة هناك، حتّى يحولوا دون رفدها الحركة السياسيّة في الداخل، فتغدو مؤهّلة لتوفير قيادة بديلة لهؤلاء المتنفّذين.

وبعد،

فلعلّ المطلوب الآن من الفصائل المعارضة وقفة شجاعة، تمارس فيها النقد الذاتي الجسور، وتقدّم مراجعة نقديّة للثلاثين عاماً المنصرمة من حياة حركتنا الوطنيّة، دون تحميل الذنب للطليان، حتى تستطيع هذه المعارضة أن تنتزع زمام المبادرة من أيدي المتنفّذين، وتستردّ ثقة الجماهير بها، قبل أن تقدّم برنامجاً سياسيّاً سليماً، وتنسج تحالفات فلسطينيّة وعربيّة وعالميّة صحيحة، وتقدّم عيّنات من أدائها الواعد، في مجال تبنّي مشاكل الجماهير، وضرب المثل في الديموقراطيّة، وإلاّ فستعيد إنتاج تجربة المتنفّذين، بكفاءة أقلّ وخطايا أكثر، على النحو الذي فعله معظم من ثار على هؤلاء المتنفّذين وانشقّ عليهم.

البعد الاقتصادي لاتفاق أوسلو

أحمد سعيد يونس

الحكم الذّاتي بالتّعريف مفهوم ينطوي على قيود، أي أنّه لا يعني الانتماء الكامل إلى الأسرة الدّوليّة بصفة دولة، كما أنّه لن يكون نظاماً أو سلطة مروّضة داجنة تنقاد كلّيّاً إلى قوانين دولة أخرى.

وقد عرّف الأمريكيّون الحكم الذّاتي الفلسطيني بأنّه لا يضمن الاستقلال لدولة فلسطينيّة ولا يكفل السّيادة الإسرائيليّة على الأراضي المحتلّة.

وعدنا بيكر عبر وفدنا للمفاوضات بأنّه بالنتيجة النّهائيّة ستحصلون على أكثر من حكم ذاتي وأقلّ من دولة مستقلّة. والجانب الفلسطيني التزم قبول الحكم الذّاتي كصيغة وسيطة على طريق تحقيق الاستقلال وأصبح لزاماً عليه أن يستطلع أفضل السّبل ليطبّقها من دون الإخلال بالبرنامج السّياسي العام.

ودارت عجلة المفاوضات في مدريد وواشنطن لنكتشف أنّ الصفقات تعقد في الظّلام ومن وراء ظهر الجميع فكان اتّفاق أوسلو.

والسّؤال المطروح: أين هذا الاتّفاق من الحكم الذّاتي؟

أين هذا الاتفاق من التّعريف الأمريكي والوعود الأمريكيّة؟ أين هذا الاتفاق من البرنامج السّياسي الفلسطيني العام بحدّه الأدنى بدون عصبيّة وتوتّر وموقف مسبّق؟

إنّنا سنحاول مناقشة الاتّفاق ببعده الاقتصادي وهو الأهمّ في رأيي، بالرّغم من الأهمّيّة القصوى لأبعاده الأخرى، لأنّ فكرة النّهج الاقتصادي كمدخل لحلّ الصّراع العربي الإسرائيلي ليست فكرة جديدة وإنّما طرحت منذ الخمسينات حين طرح مشروع جونستون.

إنّ هدف هذه المناقشة أن نجيب على سؤال محدّد:

هل أنّ هذا الاتفاق يسمح بإقامة ولو نواة لدولة فلسطينيّة مستقلّة، كما يبشّر أصحابه، ولو بعد حين؟

وجوابنا أنّه لا مجال لإنشاء سلطة سياسيّة مستقلّة بدون استقلال اقتصادي. فهل في هذا الاتفاق ما يوحي بالاستقلال الاقتصادي؟ أم أنّ فيه ما يكفي من القيود والشّروط والارتباط مع إسرائيل ما يجعل مجرّد التفكير بسلطة سياسيّة مستقلّة وهماً وقبضاً للرّيح؟

ما هي الفوائد التي ستجنيها أطراف الاتفاق وما هو دور كل منهم؟ إنّنا سنناقش النّصوص كما وردت في الاتفاق بروح علميّة، وبعيداً عن موقفنا السّياسي من الاتفاق.

في باب الصلاحيّات والمسؤوليّات المادّة (٦) والفقرة (٢) ورد بالنّص:

«مباشرةً بعد دخول إعلان المبادئ هذا إلى حيّز التّنفيذ والانسحاب من قطاع غزّة ومنطقة أريحا وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصاديّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة سيتم نقل السّلطة للفلسطينيّين في المجالات التالية. التّعليم - الثّقافة - الصحّة - الشؤون الاجتماعيّة **والضرائب المباشرة** - السّياحة».

لقد حُدِّدت المسؤوليّة بالضرائب المباشرة فقط وليس هناك من ذكر للنّوع الآخر من الضّرائب وهي الضّرائب غير المباشرة ومنها الطّوابع بأنواعها مثلاً، أي أنّ السلطات الفلسطينيّة لا تستطيع إصدار الطّوابع، والطّابع ليس بقيمته الماليّة ولكن بأهمّيّته المعنويّة والسّياسيّة، إذ المعروف أنّ الطابع تصدره سلطة مستقلّة يكتب اسمها على ذلك الطّابع، أي أنّ إصدار طابع فلسطيني يجب أن يحمل اسم فلسطين، وهذا غير وارد في الاتفاق.

ولم يرد ذكر للجمارك والسّلطات الجمركيّة، وهذا تأكيد على أنّ مداخل ومخارج الكيان الفلسطيني العتيد ستكون تحت سلطة إسرائيل وإدارتها. وقد أكّد ذلك رابين في أكثر من مناسبة.

في المادّة (١١) وتحت عنوان التّعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصاديّة ورد:

«إقراراً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النّهوض بتطوّر الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وإسرائيل سيتمّ إنشاء لجنة اقتصاديّة إسرائيليّة فلسطينيّة من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحدّدة بالبروتوكولات

المرفقة كملحق (٣) وملحق (٤) بأسلوبٍ تعاوني وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيّز التنفيذ».

إنَّ اللّجنة المشتركة ستهتمّ بتطوير الضفّة وغزّة وإسرائيل بأسلوب تعاوني أي شراكة، وما أجداها من شراكة! إنّها «شراكة الذئب والحمل»...

لقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني بفعل سياسات وممارسات الاحتلال، تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي يعتمد عليه اعتماداً كبيراً.
- ثلث دخل الأراضي المحتلّة من إسرائيل.
- أكثر من (١٥٠) ألف عامل فلسطيني يعملون في إسرائيل أي حوالي ٤٠٪ من الناشطين اقتصادياً والمنضوين داخل قوّة العمل.
- وأكثر من (٨٠٪) من واردات الأراضي المحتلّة من إسرائيل.

فأيّ لجنةٍ تلك وأيّ شراكة وأيّ تعاون تنموي؟ إنَّه ليس أمام الاقتصاد الفلسطيني الضّعيف الهشّ وبفضل اتفاق أوسلو سوىٰ طريق واحد وهو الارتماء أكثر فأكثر في حضن الاقتصاد الإسرائيلي القوي المتطوّر القادر علىٰ المنافسة، ولا بأس من إجراء مقارنة رقميّة لأهمّ المؤشّرات الاقتصاديّة لإسرائيل والضفّة وغزّة. فالأرقام تعطي الجواب.

المؤشّر	إسرائيل	الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة
المسّاحة (ألف كم²)	٢٠,٨	٦,٣
عدد السكّان (مليون نسمة)	٥,٠٠	٢,٤
إجمال النّاتج المحلّي:	٦٠ مليار $	أقلّ من ٣ مليار $
الدخل الفردي: $	١٢٠٠٠	٢٢٠٠

فأيّ تعاون بين هذين الطّرفين مع توفّر سوء النيّة من إسرائيل علىٰ الأقل؟ إنَّ هذا التعاون المنشود يثبّت بشكل قانوني تلك العلاقات السائدة الآن في الاقتصاد الفلسطيني والتي يمكن تلخيصها بأنَّ الأراضي المحتلّة سوقٌ مهمّة ورئيسيّة للمنتجات الإسرائيليّة المنافسة بقوّة للمنتجات الفلسطينيّة من حيث أنَّ الأراضي المحتلّة هي ثاني شريك تجاري لإسرائيل بعد الولايات المتحدة وسوق رخيصة للمواد الأوّليّة وقوّة العمل إذ إنَّ أكثر من (١٥٠) ألف عامل فلسطيني يعملون في إسرائيل بأجورٍ زهيدة وشروط مجحفة وفي أعمال حقيرة في مواضع البناء ومطابخ المطاعم وكنس الشّوارع؛ وبهذا تصبح الفوائد التي يجنيها الاقتصاد الإسرائيلي قانونيّة وشرعيّة، وستتطوّر وتزداد تلك الفوائد التي كانت الانتفاضة قد رفعت شعار حرمان العدوّ منها منذ أوّل نداءٍ أطلقته، وهكذا أتىٰ اتفاق أوسلو ليكافئ العدوّ!

في المادّة (١٢) تبدو الخطورة أكبر حيث ستصبح غزّة - أريحا بوّابة العبور للمنطقة العربيّة إذ ستقوم حكومة إسرائيل والممثّلون الفلسطينيّون بدعوة مصر والأردن للنهوض بالتعاون بين تلك الأطراف. هناك ثلاث دول وكيانات معترف بها، والممثّلون الفلسطينيّون سيقومون بدور السمسار لفتح البوّابات العربيّة أمام إسرائيل لدخول الأسواق العربيّة الكبيرة علىٰ ظهر اتفاق أوسلو وأصحابه.

في المادّة (١٦) يتحدّث الاتّفاق عن خطّة مارشال وبرامج إقليميّة لتنمية المنطقة بما فيها الضفّة وغزّة ضمن برامج خاصّة.

ولا تعليق علىٰ ذلك سوىٰ أنَّ أمريكا وأوروبا أغدقت الوعود بعشرات المليارات للاتّحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكيّة سابقاً ولازالوا حتّىٰ الآن يأكلون ويشربون وعوداً، فما بالك بالكيان الفلسطيني الموعود ببضعة مليارات لن يحصل منها سوىٰ علىٰ بضعة ملايين وستكون إسرائيل المستفيد الأكبر فيها لاعتبارات عدّة لا تخفى على أحد؟

من الملحق الثاني البند ٣ الفقرة ب تحدّد المهامّ التي لا يجوز للسّلطة الفلسطينيّة ممارستها، ومنها (العلاقات الخارجيّة)، والمعروف أنَّ أهمّ العلاقات الخارجيّة هي العلاقات الاقتصاديّة الخارجيّة، أي أنَّه لا يجوز للسّلطة الفلسطينيّة إقامة أيّ علاقات اقتصاديّة خارجيّة إلّا من خلال القناة الإسرائيليّة وبموافقتها... وطبيعي أنَّ أسرائيل لن تسمح بعلاقات من هذا النّوع إلّا بالقدر الذي يعود بالفائدة علىٰ الاقتصاد الإسرائيلي ومن خلاله.

بعبارة أخرىٰ لن يكون للسلطات الفلسطينيّة سوىٰ دور اقتصادي داخلي محدود ومشروط.

الفقرة «و» تتحدّث عن اتفاق سيوقّع عليه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادئ حيّز التنفيذ حول برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي يشمل إضافة صندوق طوارئ لتشجيع الاستثمار الأجنبي والدّعم المالي والاقتصادي.

إنَّ أيّ مبالغ ستتوفّر لهذا الصّندوق ستستفيد منها إسرائيل أوّلاً وهذا طبيعيّ، نظراً للفارق في فرص الاستثمار المتاحة والمناخ الملائم والضمانات وغيرها..

في الملحق الثّالث وهو حول بروتوكول للتعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصاديّة والتنمويّة، نصّ علىٰ أن يتّفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرّة إسرائيليّة فلسطينيّة للتعاون الاقتصادي تركّز بين أمور أخرىٰ علىٰ المياه والكهرباء والطّاقة والتعاون في مجال التمويل إلخ...

إنَّ لنا ملاحظتين علىٰ هذه المقدّمة: **أوّلاً** التأكيد على استمراريّة اللّجنة وديمومتها أي أنَّ هناك ربط المصير الاقتصادي للكيان

الفلسطيني بإسرائيل بشكل دائم عبر لجنة عنوانها التعاون الاقتصادي بين الاقتصاد الإسرائيلي المتفوّق المهيمن القويّ المتطوّر وبين اقتصاد ضعيف هشّ تابع. هل هناك من وصف لهذه العلاقة غير (التبعيّة) وتنظيم وتشريع النّهب والتّخريب الإسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني؟...

ثانياً: هنا سرّ في تلك المقدّمة كما وردت «يتركّز بين أمور أخرى على التالي». أيّة أمور أخرى غير المذكورة، وماذا يخبّئ هذا المجهول؟ الأمور التي تحدّث عنها البروتوكول بالإضافة إلى المجاهيل هي.

١ ـ المياه: نصّ الاتفاق على التعاون في مجال المياه بما في ذلك مشروع تطوير المياه في الضفّة العربيّة وقطاع غزّة وسيتضمّن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكلّ طرف، وكذلك حول الاستخدام العادل لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال الفترة الانتقاليّة كما هو وارد. والمقصود هو المياه المشتركة وحسب المفهوم الإسرائيلي مياه الضفّة وقطاع غزّة وليس مياه إسرائيل... وفي هذا الإطار قال وزير الزراعة الإسرائيلي إنّ مؤسّسة إسرائيليّة فلسطينيّة مشتركة ستشرف على فرع المياه في المناطق المحتلّة التي سيشملها اتفاق المرحلة الانتقاليّة، وأضاف أنّه وجّه تعليماته لمسؤول سلطة المياه في إسرائيل من أجل بلورة توصيات لبناء مؤسّسة مشتركة وآليّة عملها في المستقبل.

وبهذا نكون قد شرّعنا «وبصمنا» لإسرائيل لسرقة مياهنا، واعترفنا بشراكتها لنا بكلّ قطرة ماء في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة ونحن الذين نعاني الويلات من نقص المياه!

٢ ـ الكهرباء والطّاقة:

وقد ورد نصّ واضح بشأن التعاون في مجال الكهرباء بما في ذلك برنامج لتطوير الطّاقة الكهربائيّة والذي سيحدّد أيضاً شكل التعاون لإنتاج وصيانة وشراء وبيع الموارد الكهربائيّة.

وتحت ستار هذا التعاون ستكون الضفّة الغربيّة مربوطة بإسرائيل كهربائيّاً، وبطبيعة الحال سنكون نحن الطّرف الشّاري وإسرائيل الطّرف البائع لأنّه لا يمكن أن يحدث العكس مثلاً.

٣ التعاون في مجال التمويل: وخاصّة برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وفي إسرائيل. أي أنّه سيكون هناك تنسيق وتعاون في سبيل جذب الاستثمارات الدوليّة (والخليجيّة في المقدّمة منها) لإقامة مشروعات في إسرائيل والضفّة وغزّة. ومعنى ذلك أنّ الأموال الخليجيّة ستتدفّق إلى الضفّة وغزّة وإسرائيل؛ وبعبارةٍ أخرى سنكون بوّابةً لدخول الأموال العربيّة إلى إسرائيل لإقامة مشاريعٍ فيها لأنها المجال الأفضل للاستثمار مقارنةً بالضفّة وغزّة، أي أنّ إسرائيل ستكون المستفيد الأكبر من تدفّق الأموال ـ إذا تمّ ـ وخاصّةً العربيّة. وهذا يفتح الباب واسعاً أمام علاقاتٍ اقتصاديّة بين إسرائيل وبعض الدّول العربيّة المتلهّفة لذلك منذ زمن وكانت بحاجة لنا نحن الفلسطينيّين لنفتح الباب حتى يسقط الحجاب ويصبح كلّ شيءٍ ممكناً.

٤ ـ التعاون في مجال النقل والاتصالات: بما في ذلك برنامج يحدّد الخطوط العامّة لإنشاء منطقة ميناء بحريّة في غزّة تأخذ بالاعتبار إنشاء خطوط نقلٍ واتصالات من وإلى الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وإسرائيل وإلى بلدانٍ أخرى بالإضافة. وسيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار تنفيذ بناء الطّرقات اللاّزمة وسكك الحديد وخطوط الاتصالات، أي أنّه سيتمّ ربط إسرائيل بطرق وسكك حديديّة واتصالات بالمنطقة العربيّة من خلال الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة تشجيعاً وتدعيماً للتعاون الاقتصادي والتّبادل التّجاري بين إسرائيل والمنطقة العربيّة وقد بدأ الحديث عن بناء شبكات طرق بريّة تربط إسرائيل ببعض العواصم العربيّة ضمن برنامج إعداد البنى التحتيّة اللاّزمة لتنمية المنطقة.

٥ ـ التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدّراسات وبرامج النّهوض بالتجارة بما يُشجّع التجارة الدّاخليّة والإقليميّة وما بين الإقليميّة وكذلك دراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرّة في قطاع غزّة وإسرائيل وحرّيّة الوصول المتبادل إلى هذه المناطق والتعاون في مجالات أخرى تتعلّق بالتجارة، أي أنّنا سنفتح الأبواب على مصراعيها أمام التّغلغل التجاري الإسرائيلي إلى الأسواق العربيّة الضّخمة والتي ستصبح بفضل اتفاق أوسلو ـ إذا طبّق ـ ميداناً رحباً للبضائع الإسرائيليّة المنافسة بقوّة نظراً لقربها الشديد من تلك الأسواق. ولا يخفى ما يحمل ذلك من مخاطر جمّة على الاقتصاديات العربيّة وقطاعاتها الإنتاجيّة وخاصّة الزّراعة والصّناعة والتي ستواجه منافسة شديدة من المنتجات الإسرائيليّة؛ ولا يخفى كذلك ماذا يعني هذا من دعم وتشجيع للاقتصاد الإسرائيلي.

وهنا يطرح بشكل ما موضوع السّوق الشّرق أوسطيّة والّتي ستكون حتماً على حساب التّعاون العربي والعلاقات العربيّة العربيّة والتجارة البينيّة العربيّة وهذا واحد من أهمّ أهداف أمريكا وإسرائيل من وراء اتفاق أوسلو. والمدخل الأهم لموضوع السّوق الشّرق أوسطيّة هو تعميم التجارة الحرّة في المنطقة ويجب أن تكون إسرائيل عاملاً مشتركاً دائماً، مع أنّ هذه التّجربة فشلت في إطار المنظومة العربيّة فكيف لها أن تنجح مع إسرائيل؟ لتحقيق هذا النّجاح لابدّ من إلغاء أسس الحماية الجمركيّة وفتح الأسواق العربيّة على مصراعيها بدون عوائق أمام المنتجات الإسرائيليّة.

وتحدّث الملحق الثّالث عن برنامج التّنمية الاقتصاديّة الإقليمي والّذي أهمّ أهدافه دمج الاقتصاد الإسرائيلي في اقتصاديّات المنطقة العربيّة وهو ما يؤمّن لها الهيمنة على المنطقة اقتصاديّاً وخاصّةً مع دعم أمريكي للدّور الإسرائيلي الجديد في المنطقة.

ولعلّ أهمّ خطوط هذا البرنامج:

١ ـ إقامة صندوق تنمية للشّرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية. ومن نافل القول إنّ مفهوم الشّرق الأوسط مفهوم مطروح منذ زمن بعيد من قبل الدول الكبرى عند وصفها للمنطقة العربيّة وهذه «يافطة» لتفكيك الأمّة العربيّة وإلغاء هذه الكيانيّة والتّعامل معها كدول وليس ككيان موحّد ولو نظرياً.

والنّظام الشّرق أوسطي هو اختراع صهيوني أمريكي لخلق مجموعة ترتيبات اقتصاديّة وسياسيّة وأمنيّة يكون لإسرائيل دور مهمّ فيها وربّما تكون (بيضة القبّان) وبهذا تتغلغل إسرائيل إلى المنطقة العربيّة. ولعلّ ما يطرح اليوم من قبل أمريكا والغرب حول إلغاء المقاطعة العربيّة لإسرائيل يصبّ في هذا الاتجاه. وكما هو واضح فإنّ أمريكا والغرب وإسرائيل يستعجلون هذا الأمر وهناك تجاوب من بعض الدّول العربيّة بحجّة اتفاق أوسلو، وأقلّ ما يقال حول هذا الموضوع بأنّه انتحار اقتصادي للعرب. فالمقاطعة العربيّة، وهي أداة من أدوات الصّراع مع العدو أوّلاً وصمّام لاقتصاديّاتنا ثانياً، كانت ناجحة نوعاً ما وكانت محكمة إلى الدّرجة الّتي كانت تشعر الإسرائيليّين بنوع من الاختناق الّذي كان في المقام الأوّل شعوراً نفسياً ناتجاً عن العزلة في محيط أجبروا على العيش فيه في وقت كانت أحلام مبرمجي الدّولة الاندماج في المجتمع الشّرق أوسطي وهو ما سيتيح لهم فرصة أن يكونوا سادة المنطقة المسيطرين عليها اقتصادياً، وجاء اتفاق أوسلو ليفتح الباب أمام تحقيق هذا الحلم، بالرّغم من أنّ أسباب المقاطعة لازالت قائمة لم ولن يحلّها هذا الاتفاق.

وتجاوزاً لكلّ موجبات عزل إسرائيل ومقاطعتها بدأ الحديث بشكل عمليّ عن تعاون إقليمي أو سوق شرق أوسطيّة فيهما من المخاطر الكثير على الأمّة العربيّة. كما يجري الحديث عن إجراء عملي وهو إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط وبنك دائم لدعم تلك التنمية في المنطقة. وهذا ما أوصى به تقرير جامعة هارفرد والّذي هدفه تطوير مشاريع إقليميّة تشمل الاقتصاديّات الفلسطينيّة والأردنيّة والإسرائيليّة، وإنشاء مناطق تجارة حرّة وإلغاء الحواجز ودعم حرّيّة تدفّق رؤوس الأموال وإنشاء مشروعات دمجيّة تشمل كلّ القطاعات الاقتصاديّة ممولّة من البنك الشّرق أوسطي المشار إليه.

٢ ـ تطوير خطّة إسرائيليّة فلسطينيّة مشتركة لتنسيق استقلال منطقة البحر الميت أي أنّ إسرائيل ستشارك بالفوائد المتواضعة الّتي تجنيها الأردن والكيان الفلسطيني مستقبلاً وذلك بحجّة خطّة لتطوير استقلال منطقة البحر الميت.

٣ ـ قناة البحر المتوسّط /غزّة/ البحر الميّت.

تعود فكرة قناة البحرين إلى هرتزل منذ بداية هذا القرن وكان حلمه في قناة تربط البحرين الأبيض والميّت بهدف توليد الطّاقة الهيدروكهربائيّة وإقامة بحيرات الاستجمام والمساهمة في استصلاح النّقب وجعل إسرائيل بلداً ذا استقلاليّة في إنتاج الطّاقة. وقد اقترح عدد من البدائل لتنفيذ المشروع، أهمّها الخطّ الشّمالي والخطّ المتوسّط والخطّ الجنوبي. ويبدو أنّه قد اعتمد، بحسب اتفاق أوسلو، الخطّ الجنوبي بالرّغم من مخاطره الجمّة والّتي أهمّها:

١ ـ أخطار ناجمة عن خلط مياه البحرين وهو ما سيحوّل المياه الزرقاء للبحر الميّت إلى سائل أبيض كالحليب بفعل الجبس غير المنحلّ والّذي يتعلّق بالماء، وهو ما يؤثّر سلباً على امتصاص أشعّة الشّمس وعليه سيتغيّر المناخ في ضواحي البحر الميّت وسيتغيّر بالتالي ميزان الحرارة في المنطقة.

٢ ـ أضرار ناجمة عن زيادة منسوب البحر الميّت وهو ما يغيّر تركيز الأملاح في البحر الميّت ويؤثّر سلباً على إنتاج البوتاس وتراجع الجدوى الاقتصاديّة لمشاريع البوتاس الأردنيّة.

٣ ـ خطر التلوّث النّووي لمياه البحرين.

٤ ـ ولعلّ أهمّ أخطار الخطّ الجنوبي المارّ من غزّة هي:

ـ انتزاع ملكيّة بعض الأراضي لمصلحة المشروع.

ـ احتمال تلوّث مياه الشّرب العذبة نتيجة لتسرّب المياه المالحة.

ـ تهديد استقرار الكثبان الرّمليّة المنتشرة على طول القطاع والّتي تستغلّ الآن كأراضٍ زراعيّة خصبة.

ـ الإخلال بتوازن الماء في الشريط الساحلي المجاور لنقطة بداية المشروع حيث ستضخّ المياه بغزارة تصل إلى ٥٠ م^{3}/ثا.

هذا المشروع الّذي طالما حاربناه وعرضنا مخاطره على الأمم المتحدة ووقفنا ضدّ تنفيذه وساهمنا بشكل أو بآخر بتعطيله نوافق اليوم عليه في أوسلو وندعم تنفيذه.

٤ ـ تحلية المياه إقليميّاً ومشاريع تطوير أخرى للمياه.

٥ ـ خطّة إقليميّة للتنمية الزراعيّة.

٦ ـ ربط الشبكات الكهربائيّة فيما بينها.

٧ ـ تعاون إقليمي من أجل نقل الغاز والنّفط وموارد الطّاقة الأخرى وتوزيعه واستغلاله صناعيّاً.

٨ ـ خطّة تنمية إقليميّة للسياحة والنّقل والاتصالات السّلكيّة واللاّسلكيّة.

٩ ـ التعاون الإقليمي في مجالات أخرى.

إنّ أهمّ أهداف هذا البرنامج كما هو واضح في المجالات التي شملها هو دمج الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاديّات العربيّة ويشمل هذا الدّمج كلّ نواحي الحياة الاقتصاديّة ابتداءً بالنّفط والغاز والماء والطّرق للاتصالات وغيرها. .

تحدّث **الملحق الرّابع** عن تعاون حول برنامج للتنمية الإقليميّة في المنطقة تدعمه وتسعىٰ إليه الدّول الصناعيّة الكبرىٰ ومنظّمات ودول ومؤسّسات أخرىٰ وكذلك القطاع الخاصّ وسيتكوّن هذا البرنامج من برنامج للتنمية الاقتصاديّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وكذلك برنامج للتنمية الاقتصاديّة الإقليميّة. وما الاجتماع الّذي عُقد في مقرّ وزارة الخارجيّة الأمريكيّة للدول المانحة ونشاطات المنظّمات الدوليّة وخاصّة البنك الدّولي إلاّ نشاطات تصبّ في هذا الاتجاه.

وتقدّر المصادر الفلسطينيّة احتياجات الأراضي المحتلّة بـ ١١,٦ مليار دولار على مدىٰ عشر سنوات، وقد قدّرها البنك الدّولي بـ ٣ مليارات فقط، وذلك على لسان لويس برستون رئيس البنك والّذي قال إنّ البنك مستعدّ لتمويل التنمية الاقتصاديّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، ولكن هناك تفاصيل يجب دراستها وسيحتاج البنك الدّولي إلى ضمانات قروض من دول أعضاء في البنك الدّولي. والتّقرير المطوّل الّذي أعدّه البنك الدّولي والّذي يستثني القدس العربيّة ويتحدّث عن التدهور الشّديد في الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته المختلفة دون أن يحدّد المسؤوليّة في ذلك وضع تصوّراته المستقبليّة على أساس استمرار الرّبط القسري للاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل.

واتفق تقرير البنك الدّولي هذا مع الاستنتاجات الّتي خرج بها تقرير جامعة هارفرد ووزارة الماليّة الإسرائيليّة حول المستقبل الاقتصادي لكيان فلسطين يتمتّع بالحكم الذّاتي بأنّه لضمان نجاح السّلام سيلزم خلق بيئة مؤاتية للتنمية الاقتصاديّة في المناطق المحتلّة. وأفضل السّبل لذلك هو ربطها بشدّة بإسرائيل في منطقة تجارة حرّة ستصبح يوماً ما رأس جسرٍ اقتصادي إلى الأسواق الضّخمة في الشّرق الأوسط.

وقد وعد أصحاب الاتفاق بحوالي ٦٠٠ مليون دولار للعام القادم، وأوضحت مصادرهم أنّ المساعدات المباشرة الّتي ستتلقّاها سلطات الحكم الذّاتي لن تستخدم في مشاريع بناء ومرافق وإنّما ستبقىٰ مخصّصة لاستخدامات سياسيّة.

وبعد، فإنّ فرص تطبيق الاتفاق كبيرة، فهم يعملون بدون كلل أو ملل وبإصرار شديد لتطبيقه لأنّ أهدافه كثيرة فهو يعدّ لترتيب جديد للمنطقة دورنا فيه هامشي ثانوي وستتحوّل إلى أي شيء عدا أن نكون أسياداً على أرضنا. إنّهم يستخدمون العقل والعلم والقوّة والمال. .

والسّؤال الّذي يطرح نفسه بقوّة: ما العمل؟.

إنّ عندنا من الإمكانات الكثير فلنحسن استخدامها ولنغيّر أساليب عملنا ولنكن بمستوى المسؤوليّة. . . وإلاّ فالتّاريخ لن يرحم.

مداخلة حمزة برقاوي

في البداية، لديّ ملاحظة في الشّكل، ذلك أنّ عدم تلاوة نصّ المحاضرات يجعل التّعليق عليها أمراً صعباً وشائكاً؛ فالخلاصة لا تغني عن التّفاصيل.

هناك ملاحظة أخرى، في الشّكل، أيضاً، ذاتيّة، وهي أنّني لم أتمكّن من قراءة المحاضرة الّتي طلب منّي أن أعلّق على مضمونها. فلم تصلني سوى قبل ساعتين أو ثلاث. . .

وأمام عدم قراءتي النّصّ بصورة كاملة، فسأكتفي بإيراد بعض الملاحظات العامّة الّتي تتعلّق بالمنهج أكثر منها بالمضمون.

في مجال الحديث عن الدّور الاقتصادي للغزو الصّهيوني لوطننا العربي لابدّ من التّأكيد على أنّ الدّور الاقتصادي لا ينعزل عن الوجوه الأخرى للغزو الصّهيوني العسكريّة والسياسيّة والثقافيّة. . فهو مرتبط بها ارتباطاً وثيقاً، كما أنّ هذه الأشكال متداخلة فيما بينها.

ليست لدينا معرفة دقيقة بمخطّطات إسرائيل في المجال الاقتصادي وماذا تستهدف، لكن ما يمكن أن نقوله إنّ إسرائيل ستمارس غزواً اقتصادياً للمنطقة مستغلّة اتفاق عرفات ـ رابين منسجمة مع ما يسمّى بالنّظام الشّرق الأوسطي الّذي يستهدف محو هويّتنا القوميّة والوطنيّة والثّقافيّة بل والدّينيّة.

للاستعانة بتصوّر ما يمكن أن يحدث: لدينا في التّطبيق العملي منذ اتفاقات كامب ديفيد وإلى الآن ثلاثة أشكال من الغزو الاقتصادي: الشّكل القانوني الّذي يتمّ تكريسه بين مصر وإسرائيل باتفاقات كامب ديفيد والشّكل الآخر هو شكل

العمل الّذي فرضته سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن القائمة على العلاقات بين الضّفّتين الغربيّة والشّرقيّة . . . وهناك الشّكل القائم على القسر هو القائم في جنوب لبنان بالاستفادة من منطقة لحد.

حين ننظر للتوقّعات حول الآثار الاقتصادية لكامب ديفيد الّتي تحدّث عنها الكثيرون بدءاً من د. فؤاد مرسي وانتهاءً بما كتبناه في الصّحافة الفلسطينيّة واليوميّة سنجد أنّ التّطبيق العملي لم يكن مطابقاً للتصوّرات الّتي حكمها تصوّر نظري سبق عن الغزو الاقتصادي.

طبعاً ظروف اتفاق عرفات - رابين مختلفة عن كامب ديفيد وهي ستشير إلى الشّكل الرّابع والأهمّ وهو الشّكل الّذي تمارسه إسرائيل الآن مع الضّفّة والقطاع، شكل العلاقة الكولونياليّة. فالاتفاق لا يتيح المجال أمام الإدارة الذّاتيّة إلّا لقدر محدود الصّلاحيّة الاقتصاديّة كما تحدّث الأخ أحمد يونس. فقط فرض الضّرائب المباشرة بينما البنية الأساسيّة كلّها ستكون ضمن السّياسة الاقتصاديّة الإسرائيليّة، رغم أنّ الاتفاق يتحدّث عن المنفعة المتبادلة، والتّطوير. . إلخ من الكلمات الّتي لا تستهدف سوى ذرّ الرّماد في عيون من يعتقد أنّ هناك إيجابيات للاتفاق

أنا أتفق مع الأخ أحمد في أنّ الاتفاق والإدارة الذّاتية ستكون بوّابة لعبور إسرائيل إلى المنطقة العربيّة لإحكام هيمنتها على المنطقة والاستفادة منها . . من مياهها وثرواتها. إنّ إسرائيل هي الطّرف الأقوى وستصوغ سياستها في هذا المجال لصالحها. مرّة أخرى أقول:

كان بودّي أن أعلّق على الموضوع نفسه. . . سأكتفي بهذه الملاحظات في المنهج وشكراً.

هذا الشهر

شدّة الحبّ

(شعر)

غسّان زقطان

دار الآداب

الآثار المستقبليّة المنظورة
لاتفاق غزّة/أريحا

عمر الشهابي

مدخل البحث:

في محاولتي المتواضعة هذه، لإلقاء الضّوء على الآثار المستقبليّة، المنظورة، أو المتوقّعة، لاتفاق غزّة/أريحا، كان لابدّ أن أستند، بالضّرورة، إلى الاتّفاق نفسه، بكافّة بنوده وملاحقه المنشورة والمعلنة، ومضامينها ومراميها، محاولاً، بما توفّر لديَّ من معلومات وإيضاحات، وما استنبطته من رأي ورؤى بالقراءة المتفحّصة للاتّفاق، الإجابة على السّؤال الكبير والملحّ - وماذا بعد؟ -، مع العلم أنَّ هذا السّؤال الكبير يختزن في ذاته أسئلة عديدة قد لا تنقص أهمّيّة عنه.

وقد أكون باعتمادي واختياري أسس هذا البحث، تجاوزت المشاكل التي برزت خلال اللّقاءات والمفاوضات العلنيّة والسرّيّة التي أدّت لتوقيع هذا الاتفاق، أو ما قد يبرز غيرها من عمليّة تطبيقه، أو خلال محاولة استكمال حلقات ما يسمّى بالعمليّة السلميّة، وذلك لأنَّها، في نظري، لا تخرج عن نطاق القضايا الأمنيّة التي لا تقدّم ولا تؤخّر كثيراً، إذا ما قورنت بالأخرى الأساسيّة والاستراتيجيّة.

التمهيد:

لم يكن توقيع الاتفاق مفاجأة، أو عملاً كان يصعب توقّعه، خلال الظروف والوقائع الدوليّة والعربيّة القائمة، وميزان القوى الحالي، التّي تؤكّد كلّها حتميّة الوصول إلى مثل هذه النتائج، بل واحتمالات الوصول إلى ما هو أسوأ منها إذا لم تطرأ متغيّرات ومستجدّات تحدث تغييراً في الديناميّة السّياسيّة الدوليّة وفي المنطقة. كما أنّه لم يكن غريباً على أرضيّة الوقائع القائمة أن يتمّ التوقيع على هذا الاتفاق بهذه السّرعة، وأن تتسارع محاولة استكمال حلقات (العمليّة السلميّة) بهذه الحقبة الزمنيّة القصيرة، في مسألة صراع تاريخي ممتدّ الجذور منذ القدم، ومرشّح للاستمرار بأشكال شتّى، مهما تخلّله من فترات هدوء أو تسويات، بسبب التناقض الجذري الذي لا مجال فيه للحلول الوسط بين أطرافه، بينما رأينا أنَّ المفاوضات التي أنهت حرب كوريا، مثلاً، استغرقت (٥٧٥) جلسة بين المتفاوضين، والمفاوضات بين الاتحاد السوفياتي السابق والحلفاء بعد الحرب حول وضع النمسا استغرقت (٤٠٠) جولة قبل الوصول إلى الاتّفاق. ذلك لأنّه بالنّسبة لهذا الاتفاق، وما قد يعقبه من اتّفاقات، توفّرت الأرضيّة والظروف واللّحظة المناسبة والمطلوبة في كافّة المجالات، ودعت كافّة الأطراف، كلٌّ حسب تصوّره للأمور ومستقبلها إلى التقاط اللّحظة، والإسراع في القيام بدوره لإنهاء ما يسمّى بالعمليّة السلميّة.

فالمخطّطات الغربيّة والصهيونيّة واضحة ومعلنة منذ القِدَم، كما نعلم جميعاً، وقبل أن يوجّه نابليون دعوته لليهود للمجيء إلى فلسطين، مروراً بالمؤتمر الصهيوني اليهودي الأوّل وقراراته، واتّفاقيّات سايكس - بيكو، ومشروع بنرمان، ومراسلات الشريف حسين مع هنري مكماهون، ووعد بلفور، وقرارات وتوصيات اللّجان البريطانيّة أو الدوليّة.

وكان التطوّر في هذه المخطّطات هو قيادة الولايات المتحدة الأمريكيّة لأطرافها، وتوجّهها لتنفيذها وتجييرها لمصالحها ومخطّطاتها الخاصّة، وبما يلبّي مطامع الحركة الصهيونيّة في المنطقة، التي تحالفت مع الولايات المتحدة في شراكة استراتيجيّة، أُعلنت فيما بعد، على أساس استيعابها للوقائع الدوليّة ورؤيتها لتطوّراتها المستقبليّة والدور الأمريكي المتوقّع في السّياسة الدوليّة.

وعملت الولايات المتحدة الأمريكيّة، بعد الحرب العالميّة الثانية، وبروزها قائدة للقوى المنتصرة في هذه الحرب، على تغطية هذه المخطّطات دوليّاً ومنحها السند والدعم الدولي والضمانة الدوليّة، بدءاً من العام ١٩٤٧، بالإقرار الدولي بحقٍ مشروع لليهود في فلسطين عبر القرار (١٨١)، وتمّ الاعتراف الدولي بمشروعيّة (دولة إسرائيل) عام ١٩٤٨ واعتبارها عضواً طبيعيّاً في المنطقة الدوليّة.

وعملت حرب عام ١٩٦٧ ونتائجها، والاعتراف العربي الرسمي بالقرار (٢٤٢) على فسح المجال أمام (إسرائيل) للمراهنة على تحقيق معظم أطماعها الذّاتيّة وتبوّؤ موضع العضو المحوري والطّبيعي في المنطقة، كما فتحت الباب واسعاً، وفتحت شهيّة أمريكا، لاستكمال مخطّطاتها بتغيير النظام القائم في المنطقة الذي ظهرت ملامح انهياره

وإمكانيّة نسفه في هذه الحرب ونتائجها.

وكانت كافّة مبادرات الرّؤساء الأمريكيّين السابقين، بعد هذه الحرب، والمواقف الأمريكيّة من الصّراع في المنطقة، والتي تمّ توقيع اتفاقيّات كامب ديفيد بعد ذلك في عهد الرئيس الأمريكي السّابق كارتر على أساسها، مؤشّرات على إصرارٍ وتوجّهٍ أمريكي للتطبيق العملي والكامل لهذه المخطّطات.

إنَّ الدّلائل كثيرة جدّاً على التواطؤ الرّجعي العربي مع المخطّطات الغربيّة والصهيونيّة، ومنذ ما قبل عام ١٩٤٨ وحتى اليوم، سواء المعلن من هذه الدلائل أو الذي ظنّ، ويظنّ، البعض العربي المعني أنّها مازالت سرّاً مخفيّاً، وأن توجّه السّادات المقتول، وبتشجيع ودعم عربي لإجهاض نتائج حرب تشرين وانعكاساتها، وتوقيع اتّفاقيّات كامب ديفيد، والموقف العربي الرّجعي من هذه الاتفاقات، والموقف العربي الرّسمي من حرب عام ١٩٨٢ التي تفجّرت على أرضيّة، ومن خلال أجواء، كامب ديفيد، واتفاق ١٧ أيّار السّاقط كأحد نتائجها، شكّلت أدلّة جديدة على تواطؤ الرجعيّة العربيّة مع المخطّطات المعادية، وأدلّة قدّمتها الأنظمة العربيّة على نيّتها بالمصالحة مع (إسرائيل) والاستسلام لأمريكا والانصياع لمتطلّبات تحقيق مخطّطاتها في المنطقة. وفي ذلك الوقت، كما نعلم جميعاً، كانت مبادرة الرّئيسي الأمريكي الأسبق ريغان التي قابلتها، أو التقت معها، بالأصحّ، الأنظمة العربيّة الرسميّة بمشروع فاس.

وبعد أن بدأت تظهر مؤشّرات انهيار الاتّحاد السوفياتي السّابق، وعلى قاعدة التوقيع السوفياتي على إنهاء الحرب الباردة في قمّة مالطا، توضّحت ملامح المخطّطات الأمريكيّة وفقاً لترتيب محدّد:

١ ـ قوّة وأمن وتفوّق إسرائيل.

٢ ـ السيطرة على النّفط وسبل إمداده.

٣ ـ بناء نظام إقليمي جديد.

وعلى أرضيّة انهيار الاتّحاد السوفياتي السّابق واستسلامه دون قيد أو شرط لتفرّد الولايات المتحدة الأمريكيّة بالسيطرة والتحكّم بالسّياسة الدوليّة، ونتائج وانعكاسات حرب الخليج الثانية، حيث أكّدت الولايات المتحدة الأمريكيّة موقعها كقطب أحادي متحكّم بالسّياسة الدوليّة، وتوفّرت اللّحظة والأرضيّة للمعالجة الأمريكيّة الحاسمة لموضوع الصراع العربي ـ الصهيوني في المنطقة، وترتيبها أمريكيّاً، تبلورت المخطّطات الأمريكيّة في مبادرة الرئيس الأمريكي السّابق جورج بوش، وإطلاق (العمليّة السلميّة) طبقاً لصيغة مؤتمر مدريد. حيث تجري الآن عمليّة تطبيقها من قبل إدارة كلينتون حسب أسسها المعلنة خلال حملته الانتخابيّة، وما بعدها، والتي شرحها بالتفصيل مارتن أنديك اليهودي الصهيوني رئيس منظمة (إيباك) السابق ومستشار كلينتون لشؤون الشّرق الأوسط، كما يلي:

أوّلًا ـ سياسة خارجيّة محورها الديموقراطيّة الأمريكيّة، تعمل مع أصدقائنا وحلفائنا في الشّرق الأوسط ـ إسرائيل ومصر والسعوديّة ـ من أجل تعزيز وحماية المصالح الأمريكيّة في الشّرق الأوسط، ومواجهة تهديدات الأنظمة الراديكاليّة والعلمانيّة والدينيّة على حدٍّ سواء لهذه المصالح، التي يتمثّل الثابت منها في استمرار التدفّق الحرّ لنفط الشّرق الأوسط بأسعار معقولة، والمحافظة على أمن (إسرائيل) وبقائها ورخائها، وتشجيع تسوية للصراع العربي ـ الصهيوني، ويخضع المتغيّر منها تبعاً للتغيّرات السّياسيّة في التطوّرات العالميّة والإقليميّة الدراماتيكيّة التي قد تنشأ وتؤثّر بدورها على الديناميّات السّياسيّة في المنطقة.

ثانياً ـ نحن محظوظون لوراثتنا عمليّة مفاوضات عربيّة ـ إسرائيليّة مستمرّة تشمل الفلسطينيّين وجميع الجيران المباشرين لإسرائيل من العرب، ودول المغرب ومجلس التعاون الخليجي أيضاً، ونجد أنّ التحدّي المطروح أمامنا هو تحويل العمليّة السلميّة إلى عمليّة لصنع السّلام، من خلال (الاحتواء المزدوج) للعراق وإيران في الشّرق، والعمل لتحقيق السّلام في الغرب، وتحقيق اختراق مبكر في مجالات اتفاقات السّلام.

ثالثاً ـ إنّ رفعنا لدرجة المساهمة الأمريكيّة في المفاوضات بأن تكون شريكاً كاملاً لجميع الأطراف، تستند إلى العمل مع إسرائيل، لا ضدّها، فنحن ملتزمون تعميق شراكتنا الاستراتيجيّة مع إسرائيل من أجل السّلام والأمن.

ولم يكن مفاجئاً أو غريباً، كما قدّمنا، إسراع الأنظمة العربيّة الرجعيّة كلّها إلى الموافقة على اتفاق غزّة/أريحا، وإعلان استعدادها لتدعيمه، حتى قبل أن توافق عليه اللّجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير. لأنّه كان من المتوقّع بشكل كبير، بل وحاسم، انسجام هذه الأنظمة مع مواقعها ومهمّاتها في المخطّطات الأمريكيّة، بعد أن أظهرت انسجامها من خلال مشروع فاس، على قاعدة اعترافها بالقرار ٢٤٢، معبّرة عن استعدادها لتأدية مهامها حسب متطلّبات قيام النّظام الشرق أوسطي الجديد على أنقاض النظام العربي القائم، والتّراجع عمّا التزمت به في قرارات قممها السّابقة، وفي برامجها الوطنيّة.

وبالمناسبة نذكر أنّ الرئيس المصري حسني مبارك قال قبل أيّام إنّه عندما سأل السيّد أحمد السّعدون رئيس مجلس النوّاب الكويتي عن رأيه في إعلان دمشق، كان جواب السيّد السّعدون (أنّ إعلان دمشق هو كلام فارغ).

كما لم يكن مفاجئاً إسراع ياسر عرفات وزمرته باختراق التنسيق

العربي في المفاوضات والتفرّد بتوقيع اتفاق غزّة/أريحا، وهو المتهالك، منذ زمن بعيد، على دور ما في التسوية والترتيبات الأمريكيّة، بعد أن كان قد مهّد لذلك بتوجّهات كانت تؤشّر إلى انسياقه المتسارع نحو التحلّل من الثوابت الوطنيّة الفلسطينيّة والائتلاف الفلسطيني الذي كان موجوداً في المنظّمة قبل عام ١٩٨٣.

المقدّمات:

بما أنّ المقدّمات تقود إلى النتائج، فإنّ هذا الاتّفاق لم يأت من فراغ، بل سبقه مجرى أحداث طويل على السّاحة الدوليّة والسّاحة العربيّة والسّاحة الفلسطينيّة.

وإذا كان استسلام ياسر عرفات وزمرته للشروط الأمريكيّة والإسرائيليّة لم يكن معزولاً عن الاستسلام العربي، على أساس أنّ منظّمة التحرير في الأصل، شكّلتها وأنشأتها الأنظمة العربيّة لتكون الحلقة الفلسطينيّة في النّظام العربي الرّسمي، لتتحمّل وزر تصفية القضيّة، حتّى لا يلوّث قادة النّظام العربي الرسمي أيديهم بقضيّة فلسطين، بعد أن فقد بعض أعمدة هذا النّظام رؤوسهم وكراسيهم لتهاونهم في قضيّة فلسطين. وعلى أساس أنّ الأنظمة العربيّة عندما عملت لوضع ياسر عرفات وزمرته على رأس منظّمة التحرير وقيادتها كانت تعلم تماماً أنّها وضعت المنظّمة في اليد المصمونة للتفريط بحقّ الشعب الفلسطيني وقضيّته، حيث تخرج هي بريئة من الجريمة والمؤامرة.

ولكن ياسر عرفات، كرئيس لمنظّمة التحرير القائدة لنضال الشّعب الفلسطيني، لم يكن يستطيع أن يصل إلى مثل هذه الحالة رغم الدّعم العربي الرجعي والتسهيلات العربيّة والدوليّة له، لو استقامت الأمور على السّاحة الفلسطينيّة، ولم يجد عرفات غطاء فلسطينياً لتوجّهاته التنازليّة والتسوويّة التفريطيّة، بسبب اختلاف وتباين نسب الرّؤى والتصوّرات لسياسة عرفات وتوجّهاته، فقد كان منها القاصر عن الفهم الكامل لأبعاد هذه السياسة والتوجّهات، ومنها المساهم في منح عرفات التغطية بغية تحقيق مكاسب تنظيميّة، حيث ساهمت هذه المواقف إلى جانب أجهزة إعلام عرفات وأجهزة الإعلام العربيّة الرجعيّة وبعض الأجهزة الدوليّة، إضافة للإمكانات الماديّة التي تحكّم بها عرفات، بتسهيل واستمراريّة توجّهاته، وبعد أن توضّحت أبعاد توجّهاته في زيارته المعروفة لنظام كامب ديفيد وثمّ إعلانه إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني في باريس.

وهكذا، وعلى أرضيّة المتغيّرات الدوليّة، ونتائج حرب الخليج الثانية، وبعد أن وصلت الأمّة العربيّة إلى حدّ ليس أمامها إلّا الاستسلام القسري أو الطّوعي، وأصبح الطّرف الفلسطيني المؤهّل والمضمون جاهزاً للاستسلام، ذهب العرب إلى مدريد وهم يعلمون أنّ ميزان القوى قبل مدريد وخلال مدريد هو الحكم في مسألة الحقوق

وهنا لابدّ من التطرّق إلى المقدّمات والأرضيّة السّياسيّة والديبلوماسيّة التي انطلقت عليها المفاوضات، وتمّ عليها التوقيع على اتّفاق غزّة/أريحا، والمعتمدة للوصول إلى ما يطلق عليه زوراً وبهتاناً الحلّ العادل والشّامل.

إنّ صيغة مدريد انطلقت من المنظور الأمريكي على إعلان أمريكي واضح يؤكّد التزاماً أمريكيّاً أعلنت إدارة كلينتون الحاليّة التزامها به، بالشّراكة الاستراتيجيّة مع (إسرائيل) والعزم على تطوير هذه الشراكة في شتّى المجالات لمواجهة تحدّيات القرن الواحد والعشرين. كما أنّ هذه الصّيغة وزّعت المفاوضات على مسارين اثنين ولم تربط بينهما، بحيث أنّ المفاوضات المتعدّدة الأطراف، تستكمل مسارها حتّى ولو تعرّضت المفاوضات الثنائيّة لأيّ سبب. ويقضي مسار المفاوضات الثنائيّة بأن يفاوض كلّ فريق عربيّ على حدة. وهو ما يفقد الأطراف العربيّة الموقف الجماعي الموحّد لطرح الأمور ومتابعتها والمرجعيّة الواحدة، بقصد تشتيت الأداء العربي وشغل كلّ مفاوض عربي بقضاياه الخاصّة دون التركيز على الشّأن العربي العام، واختراق المسارات، في الوقت الذي ترتبط فيه الوفود الإسرائيليّة بمرجعيّة واحدة وتتلقّى تعليماتها من سلطة مركزيّة واحدة.

وإنّ رسائل الضمانات التي وجّهتها الإدارة الأمريكيّة تشير إلى أنّ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ هما القاعدة القانونيّة للمفاوضات، دون الإشارة إلى القرار (٤٢٥) مثلاً، أو كافّة القرارات المعنيّة بالصّراع العربي - الصهيوني. وقد دخل المفاوض العربي المفاوضات دون أن يصرّ أو يعمل على تثبيت قاعدة المفاوضات بالحصول على تفسير موحّد أمريكي - روسي مثلاً للقرار ٢٤٢، أو من خلال تفسير دولي مرجعي له، مع علمه أنّ رسالة التطمينات الأمريكيّة الموجّهة إلى اسرائيل تؤكّد أنّ تفسير القرار ٢٤٢ متروك إلى المفاوضات، وأنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة لن تتدخّل في هذا الأمر.

ومع أنّ المفاوض العربي لم يهدّد بالانسحاب من المفاوضات المتعدّدة باعتبار أنّ المفاوضات الثنائيّة باتت مغلقة تقريباً، فقد استغلّ الوفد الإسرائيلي إلحاح المفاوض الفلسطيني في الحصول على أيّ مكسب ولو شكلي لكي تستطيع منظّمة التحرير استغلاله وتوظيفه في تناقضها الحادّ مع الجماهير والفصائل الفلسطينيّة الرّافضة، للحصول على أكبر قدر ممكن من التنازلات الفلسطينيّة مقابل وعد بسلطة شكليّة في غزّة وأريحا.

الآثار المتوقّعة للاتّفاق:

فلسطينياً:

بعد أن أعلن ياسر عرفات في بباريس إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، ورغم وضوح نصوص ومضامين القرارات الدوليّة المتعلّقة بحقوق الشّعب الفلسطيني الوطنيّة الثابتة غير القابلة للتصرّف، طلبت منظمة التحرير رأي الأستاذ الأمريكي من أصل إيرلندي (فرانسيز بويل) الخبير في القانون الدولي في شكل الاتفاقيّة المؤقّتة للحكم الذّاتي، حيث أعدّ مذكّرته وقدّمها للمنظّمة في ١٩٩٢/١٢/١٠، وحين انكشف أمر المفاوضات السّرّيّة التي بلغت ذروتها في النرويج تبيّن أنّ المفاوضين الفلسطينيّين السرّيّين قاموا بنقض ملاحظات وتنبيهات وتحذيرات مذكّرة الخبير الأمريكي، والموافقة على كلّ ما هو معاكس لها. وأقدّم بعض الأمثلة على ذلك.

قالت المذكّرة بضرورة مطالبة الدولتين الرّاعيتين بضمان إصدار قرار تفسيري محدّد للقرار ٢٤٢ وقرار من مجلس الأمن ينصّ على أنّ القرار ٢٤٢ يظلّ سارياً وملزماً بالنّسبة للأراضي الفلسطينيّة بعد التوقيع على الاتفاقيّة المؤقّتة ومعاهدات السّلام مع الدّول العربيّة الأخرى. ولا تعولوا على أيّ ربط مكتوب بين الاتفاقيّة المؤقّتة والتسوية النهائيّة، ولا يمكنكم الاعتماد في حماية حقوقكم على رسائل الدّعوة ورسائل التطمينات الأمريكيّة، وأنّه يجب أن يكون التوقيع على الاتفاقيّة المرحليّة بالأحرف الأولى لعرضها على المجلس الوطني الفلسطيني لتفويض الوفد المفاوض بالتوقيع عليها. ولا توقّعوا اتفاقيّة تقرّ لإسرائيل بحقّ خروج قوّاتها والانتشار ثانية لأنّكم ستصفون شرعيّة على الاحتلال. ويجب أن تصرّوا على تمتّع سلطات الحكم الذّاتي بمجلس تشريعي مستقلّ، لأنّه من دون سلطات تشريعيّة لن تكون سلطة الحكم الذّاتي أكثر من (حكومة موالية) في القانون الدولي، وأنّ الأمريكيّين يريدون خداعكم، فليس هناك عمل تشريعي بدون سلطة تشريعيّة بحيث تصبحون مجرّد أداة مدنيّة لقوّات الاحتلال.

وبعمل معاكس لهذا كلّه جاء الاتفاق الفلسطيني خالياً من أيّ إشارة للقرار ٢٤٢ كمرجعيّة للمرحليّة الانتقاليّة، وتمّ وضع (ربط مكتوب) يشير إلى أنّ (مفاوضات الوضع النهائي ستقود إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨). وتمّ التوقيع بالأسماء الكاملة الواضحة على الاتفاق دون عرضه على المجلس الوطني الفلسطيني. وجاء في الاتفاق، (من المفهوم أنّه تبعاً للانسحاب الإسرائيلي، فإنّ مسؤوليّة اسرائيل ستستمرّ عن الأمن الخارجي، وعن الأمن الداخلي، والأمن العام، للمستوطنات والإسرائيليّين، ومن الممكن أن تستمرّ القوّات الإسرائيليّة والمدنيّون، في استخدام الطرقات البحريّة في قطاع غزّة ومنطقة أريحا). وكان التنازل في الاتفاق عن إنشاء مجلس تشريعي منتخب، ونصّ الاتفاق فقط على انتخاب (مجلس) بدون إعطائه أيّ صفة تشريعيّة، فقد جاء في الاتّفاق (أنّ انتخابات مباشرة حرّة وسياسيّة عامّة. سوف يتمّ إجراؤها لانتخاب (مجلس) تحت إشراف متّفق عليه).

وغُلّفت هذه التنازلات بشعارات زائفة، مثل الأرض مقابل السّلام والكونفدراليّة الأردنيّة ـ الفلسطينيّة، وكلّ من هذين الشعارين لا يقلّ خطورة عن الآخر، فالأرض مقابل السّلام شعار مخادع لكنّه محاولة للحصول أو الوصول إلى الأرض الفلسطينيّة المحتلّة عام ١٩٦٧ مقابل بيع ما تبقّى من قضيّة وأرض فلسطين وحقوق شعبها وهو كثير. والكونفدراليّة مسار مؤجّل لا يؤدّي طرحه الآن إلّا إلى إلحاق الضرر بالفلسطينيّين والأردنيّين ودمج الأردن بالاتفاق ودوره الإقليمي.

إنّ تأثيرات الاتّفاق على المستوى الوطني الفلسطيني تتمثّل حسب قراءتنا لبنوده وملاحقه في:

١ ـ محاولة لإلغاء وشطب كافّة القرارات الدوليّة المعنيّة بقضيّة فلسطين وحقوق الشّعب الفلسطيني الوطنيّة الثابتة والتي ضمنتها القرارات والشرعيّة الدوليّة.

ـ وقد بدأ التحرّك العملي لذلك ـ وفسح المجال أمام المنظمة الدوليّة والمجتمع الدولي للتحلّل من المسؤوليّات الدوليّة والقانونيّة المترتّبة تجاه تطبيق هذه القرارات، وإلغاء خارطة فلسطين الجغرافيّة التّاريخيّة كمقدّمة للتغيير الجغرافي والسياسي على مستوى المنطقة كلّها بما ينسجم مع النّظام الشرق أوسطي الذي تجري محاولة ترتيبه على أنقاض النظام العربي القائم

٢ ـ يفسح المجال أمام اسرائيل للتخلّص من شروط قبولها عضواً في المنظّمة الدوليّة بعد نتيجة تجاوز القرارات الدوليّة وتحلّي الطّرف الفلسطيني عن شرط التزام إسرائيل بهذه القرارات أساساً للاعتراف بها والتفاوض معها. وألغى الاتّفاق حقّ تقرير المصير، وحقّ إقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة، وحقّ العودة، هذه الحقوق التي ضمنتها القرارات الدوليّة.

٣ ـ لا سيادة فلسطينيّة معترف بها على أرض فلسطين، ولا بحث لموضوع القدس ومصيرها، ولا عودة للمبعدين النازحين إلى أراضيهم، ولا إلغاء للمستوطنات. ولا توقيف لحركة الاستيطان، وبقاء الضفّة الغربيّة والقطاع تحت الاحتلال إلى إشعار آخر، وإهمال حقّ عرب فلسطين في الأرض المحتلّة عام ١٩٦٧ في تقرير مصيرهم، والاحتفاظ بأرضهم. وجعل تلك الحقوق موضع بحث

٤ ـ يحاول الاتفاق ترسيخ وتقسيم فلسطين الأرض والشعب

والحقوق، كأنّه لم يكف شعب فلسطين تقسيم بلدهم في قرارات الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، حسب ما قال الأستاذ أنيس صايغ في حديث لجريدة السّفير، ولا سقوط ما تبقى من فلسطين عام ١٩٦٧. وما رافق ذلك من تجزئة الشّعب الفلسطيني الواحد الموحّد على أرض واحدة حتى ربيع عام ١٩٤٨، إلى شعب مبعثر يقع تحت سلطة ألف جهة ويحمل ألف صفة قانونيّة. فقد أمعن اتفاق غزّة/أريحا في تفتيت هذا الشّعب، سواء على الصّعيد الفلسطيني غزّة ـ أريحا خارج نطاق فلسطينيّي الضفّة الغربيّة والقطاع الذين هم، في الأساس خارج نطاق فلسطينيّي الأرض المحتلّة عام ١٩٤٨، وفلسطينيّي الشتات منذ العام ١٩٤٨، أو على صعيد إثارة الفلسطينيّين الواقعين ضمن مشروع غزّة/أريحا بعضهم ضدّ بعض وتسليط ما يسمّى بالشّرطة الفلسطينيّة على بعض الفلسطينيّين لمصلحة البعض الآخر، مدعومين بجيش الاحتلال القريب منهم، وبمسلّحي المستوطنات الإسرائيليّة الموجودة في الضفّة والقطاع والتي ستبقى، حسب الاتفاق، حيث هي، وتبقى السّلطة والأمن فيها بيد الإسرائيليّين أنفسهم.

٥ ـ يحاول الاتفاق وضع الشخصيّة الوطنيّة الفلسطينيّة أمام البحث عن تعريف ذاتي جديد لها، سياسي وإيديولوجي، بعد أن حاول الاتفاق إدخالها في سياق نسق تاريخي جديد نحو مبدأ الدّمج والتركيب بين الأمن والسّياسة والاقتصاد مع الهويّة والمطامع الإسرائيليّة.

٦ ـ حدّد الاتفاق وضع طرفه الفلسطيني إلى جانب إسرائيل في مواجهة فلسطينيّي الشتات وأمانيهم، بعد أن جعل الاتفاق وضعهم القانوني معلّقاً بين المرحلة النهائيّة من المفاوضات الثنائيّة الفلسطينيّة ـ الإسرائيليّة، وبين المفاوضات المتعدّدة الأطراف التي تعتبر مسألة اللاّجئين أحد بنودها، وبين القرارات الداخليّة للدول المضيفة في ضوء الاعتبارات الإقليميّة والدوليّة المتضاربة.

٧ ـ أدخل الاتفاق الطرف الفلسطيني فيه عضواً مسيّراً ومسخّراً في ملف جديد لمواجهة طموحات الجماهير العربيّة والإسلاميّة في التحرّر والتقدّم وبوادر مؤشّرات النهوض العربي والإسلامي، الذي التقى الغرب الصليبي ومعظم الأنظمة العربيّة على اعتباره الخطر المشترك الذي يتهدّد المصالح الغربيّة والطموحات الإسرائيليّة والأنظمة العربيّة السّياسيّة القائمة، على قاعدة اتفاق الموقّعين على استغلال الزّخم المالي الموعود، لخدمة توظيف الإيديولوجي والوطني والقومي والثّوري في سبيل هذا المشروع وامتداد براميه السّياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة الصهيونيّة والغربيّة الاستراتيجيّة، إلى الآفاق العربيّة والإسلاميّة، لصالح أمن إسرائيل ورخائها الاقتصادي، مقابل تحسين الوضع الديبلوماسي والمالي لبعض محدود من الفلسطينيّين.

٨ ـ حدّد الاتفاق مهمّة طرفه الفلسطيني على السّاحة العربيّة والإسلاميّة كمطيّة لتنفيذ التطبيع السّياسي والاقتصادي والقانوني بين إسرائيل ونحو ستين دولة إسلاميّة وإفريقيّة بعد أن رحّبت معظم الأنظمة العربيّة ومجلس التعاون الخليجي، خصوصاً، ومنظّمة المؤتمر الإسلامي بالاتفاق حتى قبل أن تعلن الموافقة الفلسطينيّة المزوّرة وغير الشّرعيّة من اللّجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير.

٩ ـ أسقط الاتّفاق القرارات الدوليّة التي تشكّل المرجعيّة القانونيّة والثابتة للحقّ الوطني الفلسطيني والحقّ العربي، انسياقاً وراء سياسة إسرائيل التي تمثّلت، منذ البدء، في العمل على تحقيق هذا الهدف بإلغاء وتطبيق جميع النصوص القانونيّة التي دانت أو تدين سياسة إسرائيل، وفقاً لأحكام الشرعيّة الدوليّة، وإخضاع كلّ الأمور إلى طاولة المفاوضات وما تسفر عنه من اتفاقات ثنائيّة ومنفردة بين إسرائيل وكلّ دولة عربيّة من دون أيّ مرجعيّة قانونيّة دوليّة ومن دون أيّ اتفاقات جماعيّة مع الوفود العربيّة مجتمعة.

١٠ ـ لقد أنهى الاتفاق منظمة التحرير الفلسطينيّة بما كانت تجسّده، سواء من خلال التزامها بالثوابت الوطنيّة الفلسطينيّة مجسّدة للهويّة الوطنيّة ونضال الشّعب الفلسطيني من أجل الوطن والحرّيّة، أو من خلال توجّهاتها التسوية كحلقة (شرعيّة) في النظام الرسمي العربي. وحيث كانت المصالحة القسريّة بينها وبين الشّعب الفلسطيني طوال عقدي السبعينات والثمانينات امتداداً للمصالحة القسريّة بين الأنظمة العربيّة والشّعب العربي في غالبيّته السّاحقة. وأوجد بالتواطؤ العربي الرّسمي، فراغاً في السّاحة الوطنيّة الفلسطينيّة يحاولون ترميمه بهياكل مطواعة ومسيّرة نحو شطب فلسطين الوطن والقضيّة والحقوق والشعب من الخارطة الإقليميّة والدوليّة.

عربيّاً:

١ ـ يهدف الاتفاق إلى فسح المجال أمام الأنظمة العربيّة للتحلّل من التزاماتها القوميّة نحو قضيّة فلسطين، والهروب من متطلّبات واستحقاقات الوحدة القوميّة أو التضامن العربي نحو الترتيبات الجديدة للنظام الشرق أوسطي الجديد.

٢ ـ يضع العقبات والقيود أمام وعلى عمليّة التحرّر الوطني الفلسطيني، ويئد التطلّع إلى ممارسة حقّ التحرير ضدّ كيان عدواني مغتصب توسّعي يهدف إلى مصادرة المصير الوطني الفلسطيني والمصير القومي كلّه في معادلة يهوديّة خبيثة يتحوّل فيها جزء من تراب فلسطين رهينة في يد دولة المهاجرين (إسرائيل) للمقايضة على مصير

منطقة بأكملها.

٣ ـ يهدف إلى تغيير طابع التناقض الإقليمي وكون الكيان الصهيوني طرفاً فيه، نحو طابع جديد لابدّ أن ينطوي على جملة من التناقضات الطائفيّة والإقليميّة والجبهويّة، حيث تسير الأطراف العربيّة والإقليميّة الأخرى من ضعف إلى ضعف، ومن انقسامات إلى انقسامات تدفع الاستحقاقات المتوالية لأمريكا وترتيباتها، وهو ما يقود حتماً إلى نسف أسس النّظام العربي المتمثّلة في الجامعة العربيّة وقرارات القمم العربيّة وكافّة الاتفاقات العربيّة الجماعيّة أو الثنائيّة، وإلى تغيير آفاق وأساليب التنمية لدى هذه الأطراف حتّى لا تبقى هناك كتلة إقليميّة وقويّة تقف مستقبلاً في وجه النفوذ الصهيوني أو تشكّل قاعدة ومنطلقاً للأهداف والتطلّعات القوميّة.

٤ ـ لقد كان التطبيع مع (إسرائيل) يسير بوسائل ووتائر مختلفة، وحتى قبل مدريد، سواء بشكل علني أو سرّي، فقد أكّد الدكتور شفيق الغبرا أستاذ العلوم السياسيّة المساعد بجامعة الكويت خلال ندوة عن اتفاق غزّة/أريحا عقدت في الكويت، أنّ النفط الخليجي يذهب إلى إسرائيل منذ زمن طويل باسم إيطاليا، وأنّ دول الخليج تعرف أنّ البترول الخليجي يصبّ في إسرائيل. ولكن، وعلى أرضيّة الاتفاق، وبأواصر أمريكيّة، ورغبة خليجيّة وعربيّة رجعيّة ذاتيّة، سارعت هذه الدّول إلى التّسابق في أداء مهامها وأخذ دورها في عمليّة المصالحة والتطبيع مع إسرائيل، استجابة لطلب إسرائيل، (إنّ العرب المؤيّدين للاتّفاق ملزمون بإنجاحه)، متجاهلة، بل ومتغابية عن أهداف إسرائيل الإقليميّة ومطامعها، وخصوصاً باتّجاه البترول ودوله، وأنّ ما تريده إسرائيل هو اعتراف العرب بها (كتبريك كامل) في الثروات والمواقع الاستراتيجيّة العربيّة من الخليج إلى المحيط، والتسليم بأنّ ٩٩ بالمائة من أوراق ازدهار الشّرق الأوسط ينبغي أن يكون بيدها، سواء في الخبرات أو الثروات أو رؤوس الأموال، وأيّ ارتباط اقتصادي أو عسكري أو حتّى سياسي، بين أيّ دولة عربيّة ودولة أخرى عربيّة أو أجنبيّة يجب أن يكون من خلالها وبواسطتها أو بمعرفتها، لأنّها حسب قول المسؤولين الإسرائيليّين، الأقدر على استخدام التكنولوجيا وتطويرها، والأفضل في تشغيل الأيدي العاملة، والأحسن في توظيف رؤوس الأموال، وخير من يعرف قيمة النفط والمياه.

ثمّ إنّ هذه الأنظمة العربيّة تتجاهل، أو تتغابى تماماً، أنّه تبعاً للاستسلام العربي وميزان القوى الحالي، ستفقد هذه الدول حرّيّة الإرادة واتّخاذ القرار في كافّة المجالات الاقتصاديّة والثّقافيّة والدفاعيّة والسّياسيّة، ولن تجد المرجعيّة الدوليّة المستعدّة حتى لسماع شكواها. وهو ما يجعل مراهنتها على حماية رؤوسها وامتيازاتها الذّاتيّة مراهنة خاسرة.

٥ ـ إنّ الاعتراف المصري بإسرائيل وبحدود جنوبيّة لها، والاعتراف الأردني بإسرائيل وبحدود شرقيّة لها، ثمّ الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل، ودون الطلب منها تعيين أو تحديد حدودها، وقبل أن تنسحب من الجولان وجنوب لبنان، يمثّل تواطؤاً مع إسرائيل في استمرار احتلالها لهذه الأرض.

كما أنّ هذا الاعتراف المبرّر بأنّه تحجيم لمشروع إسرائيل الكبرى، والذي يفتقد الضمانة الأساسيّة وهي التحديد القاطع من قبل إسرائيل لحدودها الجغرافيّة، يفتقد المصداقيّة بعد أن سمح لإسرائيل أن يمتدّ نفوذها من المحيط إلى الخليج وبالإضافة إلى أنّ هذا الاعتراف المصري والأردني والفلسطيني لا يشكّل الضمانة أمام مطامع وشهيّة إسرائيل العدوانيّة التوسّعيّة الجغرافيّة، فإنّه، إضافة إلى التوجّه للدخول في الترتيبات الجديدة للنظام الشرق أوسطي، يوجّه ضربة قد تكون قاضية، إلى وقت غير منظور، للكثير من الثوابت القوميّة، ويعمل على تفتيت النسيج القومي مزقاً متنافرة الألوان والاتجاهات مطموسة المعالم والصبغة القوميّة.

٦ ـ إنّ الاتفاق الذي تمّ مؤخّراً بين ولي العهد الأردني وشمعون بيريز برعاية أمريكيّة على قاعدة إعلان المبادئ الأردني ـ الإسرائيلي، والذي يندرج على أرضيّة المشروع الأمريكي بإقامة سوق مشتركة مع حرّيّة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع بين إسرائيل والأردن ومنطقة الحكم الذّاتي الفلسطيني، وإن كان مراهنة أردنيّة على إمكانيّة الاحتفاظ بالعرش والامتيازات الذّاتيّة للعائلة المالكة، لقاء وضع الأردن في خدمة تنفيذ المخطّط الصهيوني ـ الأمريكي، فإنّه دليل على التوجّه العربي العملي للتساوق مع هذه المخطّطات.

دوليّاً:

أمّا الآثار المستقبليّة للاتفاق دوليّاً فتتمثّل في إلغاء قضيّة فلسطين وحقوق شعبها وإلغاء المنطقة كلّها كمنطقة صراع متفجّر، من التفكير والتعامل السّياسي الدولي، مع اقتصار التعامل مع المنطقة كمنطقة استثمارات تزخر بالإمكانات الاقتصاديّة، يرتبط الاستثمار فيها وتحقيق المكاسب بإرضاء القوّة المهيمنة فيها وإرادتها، وهي إسرائيل.

الخلاصة:

قد يستغرب البعض هذا الاحتفال الضّخم والتأييد العالمي لاتفاق غزّة/أريحا، ولكن حتماً سيزول هذا الاستغراب عند ظهور نتائجه واتّضاح أبعاده على مستوى المنطقة العربيّة ومنطقة الشرق الأوسط التي أصبحت في الترتيبات الأمريكيّة تضمّ إيران وتركيا وأفغانستان والدول الإسلاميّة في جنوب الاتحاد السوفياتي السّابق، حسب التصوّر العالمي للمنطقة كمنطقة استثمارات وسوق مربحة

على أرضيّة تنفيذ النّظام الشرق أوسطي الجديد .

لقد تشابهت بشكلٍ ما صياغتا اتفاق غزّة/أريحا واتفاقيّات كامب ديفيد، وحتّى الطّاولة ذاتها استعملت لتوقيع الاتفاقين، غير أنَّ هذا التشابه لا يعدو كونه سطحيّاً. إذ لم تساند اتفاق كامب ديفيد سوى مصر وإسرائيل وأمريكا، ورفضت الأمم المتّحدة اعتباره خطوة صالحة لتحقيق السّلام في المنطقة، كما أنَّ المجموعة الأوروبيّة لم تعلن تأييدها له ورفضه الاتّحاد السوفياتي السابق، وتفرّدت أمريكا وحدها بالسمسرة له.

لكن اتّفاق غزّة/أريحا حظي بتأييد دولي كاسح، فقد أيّدته الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبيّة، والجامعة العربيّة، وأغلبيّة الدول العربيّة، ومنظّمة المؤتمر الإسلامي وهو ما يرشّحه للتطبيق أمام واقع ميزان القوى والواقع الدولي والعربي الحالي، والإصرار الأمريكي على استكمال العمليّة السلميّة وإقامة النّظام الشرق أوسطي الجديد، إلى وقت غير منظور، لتأدية وظيفته في استكمال العمليّة السلميّة حسب المنظور الأمريكي والبرنامج الصهيوني. ذلك لأنّه على ضوء الواقع الحاضر، يبدو أنَّ حالة الضّعف العربي والاستسلام أمام الضّعف والإحباط أدّى، آنيّاً، إلى إغلاق كافّة المنافذ والخيارات أمام الكثيرين

إنَّ الواقع يؤشّر أنَّ الطّرف الإسرائيلي يفاوض من موقع القوّة ومنطق الإرادة الحرّة، ولا يمنح القليل إلّا لقاء الحصول على الكثير متمتّعاً بالأهليّة السّياسيّة والشرعيّة الديموقراطيّة تبعاً لمعادلة الديموقراطيّة الإسرائيليّة، ولكنَّ الطرف العربي، في معظمه، هو نظام سياسي غير منتخب، ولا يتمتّع بالحدّ الأدنى من الثّقة الشعبيّة، وفي الوقت الذي يستقوي على محكوميه. فإنَّ إرادته السّياسيّة مزوعة، ومرتهنة لدى أركان النظام الدولي الحالي، بل إنَّ معظم الأنظمة العربيّة بما فيها منظّمة التحرير الحاليّة تجد نفسها، نتيجة إحباطاتها، أمام واحد من خيارين، إمّا التطويع والتوقيع أو الاستبدال والزوال

ورغم هذا، فإنّني أقول، إنَّ هذا الاتفاق وما قد يعقبه من اتفاقات عربيّة - إسرائيليّة أخرى لن يكتب لها الرّسوخ والبقاء الدائمان في المنطقة، ذلك أنَّ كافّة مشاريع السّلام العربيّة - الإسرائيليّة والتي تمّت وتتمّ صياغتها في واشنطن وتل أبيب، مآلها إلى الفشل والانحسار، ولو بعد حين، بسبب تجرّدها عن أهمّ مقوّمات النجاح الذّاتيّة، وفي مقدّمتها شرط الإرادة الحرّة ومطلب الشرعيّة السّياسيّة.

وأقول إنّ منطق الصفقات هذا الذي احتاج إلى قدر كبير من الدمار للشعب الفلسطيني، والشعوب العربيّة لينتصر على التّاريخي من الثوابت والحقائق لن يحقّق نصره الحاسم، فالمشكلة تاريخيّة بحقيقتها وجذورها وأبعادها ولن تحلّها مثل هذه الصفقات، سواء اقتنع بهذا من اقتنع من الأمريكيّين والأوروبيّين والإسرائيليّين والمتساقطين الخونة من الفلسطينيّين، لأنّها تتعلّق بمواجهة بين عوالم وليس بين مافيات وقبائل.

وإنّني أقول إنَّ دور إسرائيل ابتدأ الآن، والويل لنا كأمّة عربيّة إذا طبّقت الاتفاقيّة على الشّعب الفلسطيني وتمّ الاستسلام العربي الكامل وتطبيق الأمور على الأرض، وأعرف أنَّ العالم لا يرحم ولا يشفق ولا يعيد حقوقاً لشعب أو أمّة تجلس وتبكي على أطلال الأوطان والحقوق والحرّيّة والكرامة.

ولكنّني أقول، أيضاً، إنَّ ما قاله الرئيس الأمريكي كلينتون، (بأنّه علينا أن لا نتحمّس ونتفاءل كثيراً) يستند إلى معرفة ورؤية حقائق تجاهلها المتهالكون على الاستسلام. فهناك عقبات كثيرة أمام المخطّط الأمريكي، لا تتمثّل فقط بالوجدان العربي والإسلامي أو شعلة الانتماء والتّاريخ والشهداء الرّاسخة في ضمير ونبض الأجيال، بل تتمثّل بوقائع قائمة، وبقوى على الأرض، ينبغي تطويعها لتطبيق وإنجاح المخطّط. تتمثّل في الشّعب الفلسطيني وفصائله العشرة، وسورية، وإيران، والسّودان، وليبيا، وأفغانستان، والقوى العربيّة والإسلاميّة الرّافضة للاستسلام على امتداد الوطن العربي والبلاد الإسلاميّة.

وهنا لابدّ أن نعي جميعاً أنَّ مسؤوليّة مقاومة هذا الاتفاق والمخطّط وامتداداته تتحمّلها بالأساس، الطّلائع المناضلة في الشّعب والأمّة.

لقد أسقطت الشّرعيّة القانونيّة والقوميّة كافّة الأنظمة المتساوقة مع هذا الاتفاق والمخطّط بعد أن خرجت على الثّوابت القوميّة وعن التزاماتها وتعهُّداتها أمام جماهيرها. كما أنَّ الشرعيّة القانونيّة والشرعيّة الثوريّة أسقطت ياسر عرفات ومنظّمته منذ ما بعد اتفاقيّات كامب ديفيد والتي توجه للتساوق معها، وعلى الأخصّ بعد توقيع اتفاق غزّة/أريحا.

ونحن في هذه القوى التي ذكرناها على السّاحة العربيّة والإسلاميّة نستطيع إن صدقت النوايا وتوفّر الوعي على الأخطار والجدّ في حمل المسؤوليّة، أن نصنع الكثير.

ونحن في الفصائل الفلسطينيّة العشرة نستطيع أيضاً أن نصنع الكثير لنكوّن مشروعاً وطنيّاً وثوريّاً لقيادة فلسطينيّة جديدة أو مرجعيّة قياديّة للشّعب الفلسطيني، فالتباينات بيننا غير أساسيّة، وعلى قاعدة التعميم والاتفاق أن لا تعاون ولا تساوق مع الحكم الذّاتي والإصرار على إسقاطه وإفشاله نستطيع الكثير. ذلك أنَّ محكّ

الإيجابيّة والسلبيّة ليس هو قيام عمليّة الرّفض أو القبول، فهذا المحكّ الشكلي الآلي ليس صالحاً، ويجب أن يستبدل به محكّ أصدق منه، فالمحكّ الحاسم هو طبيعة المرفوض والمقبول، وهو أيضاً طبيعة الدّافع على الرّفض والباعث على القبول. فمن رفض الخطأ وتمسّك بالصّواب، أو قاوم الظّلم تعلّقاً منه بالعدل كان موقفه إيجابيّاً إذا اقترن بالممارسة المطلوبة. فنحن نقول لا لإسرائيل، لأنّنا نقول نعم لفلسطين، ونحن نقول لا لإسرائيل وللاحتلال الذي تجسّده، لأنّنا نقول نعم لحقّ شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره وتحرير وطنه ولحقّ الأمّة العربيّة في تحرير المحتلّ من أرضها.

إنّنا نقول لا لإسرائيل وللاغتصاب المستمرّ الذي تجسّده إسرائيل، لأنّنا نقول نعم للمبادئ التي لابدّ لأيّ نظام دولي كيما يكون عادلاً وسليماً وثابتاً، من أن يرتكز عليها قاعدة راسخة له.

ونقول لا لهذا الاتفاق والمخطّط الذي يستهدف حقوق الأمّة ووجودها ومستقبلها لأنّنا نؤمن بحقّ شعبنا وأمّتنا في تقرير المصير وحماية ترابها وتاريخها ووجودها ومستقبلها وحقّها في الإرادة الحرّة والسيادة. والاتفاق في النهاية ليس نهاية العالم، ولا هو القدر الإلهي في تغيير الحتميّة التّاريخيّة التي تؤكّد انتصار حقوق الإنسان والشّعوب على كلّ قوى الظّلم والبغي والعدوان.

* * *

مداخلة حمد الموعد

يلاحظ الباحث في تاريخ العمل السّياسي الفلسطيني، غياب تكافؤ، مزمن وتاريخي، بين القيادة/ السّلطة وبين المعارضة. فقد اتّسمت القيادة الفلسطينيّة، تاريخيّاً، وبشكل عامّ، طوال ربع القرن الماضي، على الأقلّ، بالسّمات التالية:

- بوحدة متماسكة، تجيد توزيع الأدوار، وتشتيت النّيران.

- براغماتيّة، تنبع السّياسة عندها من حلّ وسط، ومن مساومة، ينتج عنها التّوصّل إلى قواسم مشتركة، بالحدّ الأدنى الممكن؛ تسعى، دائماً، إلى خلق حقائق جديدة، وتكريسها.

- تؤمن بالمرحليّة، والتدرّج، وسياسة التّغيير (خطوة - خطوة).

- تعتمد سياسة الغموض Politics of Ambiguity، لتكريس تفرّدها بالسّلطة، وتنجح في استصدار قرارات، تتيح لكلّ طرف أن يفسّرها على هواه، وأن يتّهم الآخرين بعدم الالتزام. وهذا ينطبق على كلّ البرامج، بدءاً من البرنامج المرحلي، لعام ١٩٧٤، الّذي أسقط الشّعار/الحلم بدولة ديموقراطيّة علمانيّة، إلى «وثيقة الاستقلال»، لعام ١٩٨٨، بكلّ مضامينها، والّتي ليس آخرها وضع «الميثاق الوطني الفلسطيني» على الرفّ.

- تجيد استثمار المتغيّرات، المحليّة، والعربيّة، والدّوليّة، بما ينسجم مع توجّهاتها السّياسيّة.

- استطاعت أن تخلق عقلاً جماعيّاً، أو حسّاً جماعيّاً مشتركاً لدى الشّعب الفلسطيني، ووعياً للذّات، من خطّ محدّد، وتحديد للقوى الفاعلة على السّاحة السّياسيّة؛ وأخيراً تحديد مصدر الخطر الأساسي، وكيفيّة التّعامل معه؛ أي صياغة مبادئ عامّة لمفهوم الأمن الوطني الشّامل.

وفي مواجهة هذه القيادة، تقف المعارضة، وهي منقسمة على ذاتها، وغير موحّدة، على النّحو التالي:

- معارضة رسميّة، تعيد إنتاج المعارضة الرّسميّة العربيّة، بشكل ممسوخ.

- معارضة إيديولوجيّة، تلعب الإيديولوجيا/الحلم، الدّور الأكبر في تكوين مواقفها؛ اعتادت أن ترفض كلّ تجديد؛ وتعود - بعد فترة - للاعتذار، والقبول بما رفضته. ويحقّ لنا أن نتساءل: متى ستقبل هذه الفئة ما ترفضه اليوم؟

- معارضة تلعب الجغرافيا السّياسيّة الدّور الأساسي فيها، لأنّها مكوّنة من ملحقات لدول عربيّة، وبالتّالي حرمت من حرّيّة اتّخاذ القرار، والمبادرة السّياسيّة.

- معارضة نابعة من موقع المزاحمة على السّلطة، والاعتقاد بوجود رسالة خلاصيّة لديها، تعطيها حقّ الخروج عن الإطار العامّ، حتّى إدانة المؤسّسات القائمة، وحرمانها من الشّرعيّة والتّمثيل(*).

ولدى دراسة البيئة الفكريّة لهذه المعارضة، نجدها سكونيّة، بشكل عامّ، وهو ما يضطرّها إلى الارتداد، كلّما حدث تطوّر، نكوصيّة في تفكيرها، حيث تلجأ إلى الماضي، بحثاً عن حلول للحاضر؛ انفعاليّة وليست فاعلة؛ شعاريّة، وكأنّ الشّعارات، وحدها، تغيّر العالم؛ وأخيراً كلّيّاتيّة في تفكيرها، لا تأخذ الواقع الحسّي الملموس بالاعتبار.

ولو انتقلنا إلى التّطبيق العملي، وأخذنا مثالاً واحداً على تناول المعارضة للطروحات السّياسيّة، وآخرها «اتفاق غزّة - أريحا» أوّلاً، لوجدنا أنّها انتقدته، وهاجمته، وفنّدته، وقالت فيه ما قال مالك في الخمر. هذا جيّد؛ لكنّه، قطعاً، لا يكفي الحدّ الأدنى من الاستحقاقات الّتي

(*) رجاء العودة إلى الفقرة المعنونة «مقدمات»، عند الأستاذ الشهابي.

يطرحها المشروع، في حدّ ذاته، على المعارضة، كي تبقى إيجابيّة، وفاعلة في السّاحة، ومؤثّرة جماهيريّاً؛ كما يفترض أن تكون.

فهنالك قضايا معيشيّة يوميّة ستواجهنا، لا نستطيع التهرّب منها، والقول بأنّنا ضدّ الاتفاق، وبالتالي لا تعنينا! وهذا يشمل التّعامل مع المؤسّسات التّعليميّة، والبلديّة، والصّحيّة، والماليّة، ومعالجة أزمة البطالة، والإسكان، والمياه، والكهرباء، والزّراعة... إلخ. وهذه قضايا تمسّ المصالح الأساسيّة لأوسع فئات النّاس أصحاب المصلحة الحقيقيّة في دعم النّضال الوطني، واستمراره، وصولاً إلى الدّولة المستقلّة.

وبدون توفّر الرّؤية المتكاملة للتعامل مع الواقع الجديد والاستحقاقات الّتي يطرحها، وفي ظلّ الاستمرار في رفع شعار إسقاط الاتفاق. سيسألنا النّاس: ماذا بعد إسقاط الاتفاق؟ ماذا بعد التّدمير؟ وعلى أيّة أسس سيقوم التّعمير؟

إنّ الاكتفاء بالمعارضة الشّعاريّة الرّومانسيّة للمتغيّرات السّياسيّة، لا يعبّئ الجماهير، بل بالعكس، يبلّد أذهانها، ويوفّر الظّروف للتأثير عليها، وبأشكال مختلفة من قوى لنا مصلحة أساسيّة في تحرير الجماهير من قبضتها.

لابدّ من القول بأنّ بنية المعارضة، وعلاقاتها الدّاخلية، وحروبها المعلنة وغير المعلنة، وعجزها عن طرح البديل الواقعي القابل للتطبيق، جعلها أكثر من قدّم خدمات للقيادة/السّلطة، وخلّصها من أزماتها، ووفّر لها الفرصة المؤاتية للخروج من دائرة العزلة الّتي وقعت فيها، خصوصاً بعد اجتياح لبنان، عام ١٨٨٢، وذلك من خلال حرب المخيّمات.

أخيراً، واستناداً إلى المقدّمات الّتي وضعها الأخ المحاضر حول م.ت.ف.، وطبيعة تركيبها والهدف السّياسي وراء إقامتها، مع ذلك شاركت «الجبهة الشّعبيّة ـ القيادة العامّة» في م.ت.ف. ومؤسّساتها، ولنقل بحسن نيّة، بهدف تحسين أداء المنظّمة، وتخليصها من عيوبها. هل ما كان صحيحاً في الأمس، يصحّ اليوم، أم أنّ وراء الأكمة ما وراءها؟!

مداخلة محمّد المصري

إنّ الّذين يتساءلون في معرض نقاشهم لاتفاق (غزّة/أريحا أوّلاً) قائلين: وماذا بعد؟ عليهم أن يتوقّعوا سؤالاً يسير في الاتّجاه المعاكس: بل ماذا يجب أن نعمل؟ ذلك أنّ السّؤال الآنف لا يبدو مستقيماً وصحيحاً من دون ارتباطه بسؤال جوهري يجب أن نلقي بجرأة وشجاعة عن مستقبل الاتفاق ومستقبلات التّعارض معه ومقاومته. لقد كنّا حتّى الآن في موقع من يتفرّج على الحدث وهو يُصنع ثمّ نتّخذ المواقف الرّافضة. وهذه الحالة تكاد تكون سمة بارزة من سمات العمل السّياسي الفلسطيني المعارض منذ مرحلة ما بعد بيروت ١٩٨٢ وحتّى الآن، إن لم يكن ذلك قبلها بقليل.

لأجل هذا، ستكون مداخلتي مرتكزة على النّقاط التالية، انطلاقاً من السّؤال والسّؤال المعكوس:

١ ـ ثمّة حقيقة لا ينبغي تجاهلها أو إزاحتها أو التّقليل من أهمّيتها، هي أنّ اتفاق (غزّة/أريحا أوّلاً) أنهى فعليّاً وعلى أرض الواقع السّياسي، مرحلة تاريخيّة من الصّراع العربي/ الإسرائيلي، اتّسمت على طول الخطّ بكونها مرحلة صراع مفتوح تداخلت وتشابكت في إطاره كل العوامل المحلّيّة والعربيّة ـ الإقليميّة والدّوليّة. ولاشكّ أنّ نهاية هذه المرحلة لم تحدث بصورة مفاجئة أو دفعة واحدة، كما لو كان كلّ شيء على ما يرام، ثمّ انهار بصورة دراماتيكيّة وغير متوقّعة. لقد كانت هناك في واقع الحال، مرحلة تاريخيّة حافلة بالهزائم الكبيرة والانتصارات الجزئيّة في الجانب العربي والفلسطيني. وقد جاء الاتفاق خلاصة حتميّة لهذه المرحلة وتتويجاً لها. بل تعبيراً مكثّفاً عنها.

إذن لم يكن الاتفاق بمعناه المباشر، سوى هذه الهزائم الكبيرة وقد تجسّدت في آخر أطوارها كنتيجة حتميّة. إنّها بكلام آخر: ذروة هذه الهزائم وتعبيرها السّياسي. إنّ الفلسطينيّين على اختلاف عقائدهم ومشاربهم الفكريّة والسّياسيّة، وعلى اختلاف تنظيماتهم أيضاً، يتحمّلون مسؤوليّة مباشرة، جنباً إلى جنب مع وضع عربي رسمي وشعبي منهار، عن بلوغ هذه المرحلة نهايتها المتوقّعة، والّتي يأتي الاتفاق في إطارها وفي سياقها. وعلى هذا الأساس وحده يجب أن ينظر الفلسطينيّون إلى اتفاق غزّة/أريحا. فتلك المقدّمات كان لابدّ أن تفضي في خاتمة المطاف إلى هذه النّتائج.

٢ ـ ليس صحيحاً أبداً، إلقاء المسؤوليّة كلّها على طرف واحد بعينه وتبرئة الجميع. إنّ هذا لن يغيّر من لغة الحقائق شيئاً، فالاتفاق كان نتاجاً قوى محلّيّة وإقليميّة ودوليّة تمّ تكريسها واقعيّاً منذ انهيار المعسكر الاشتراكي وحرب الخليج. ومن نافل القول إنّ الفلسطينيّين والعرب، كانوا حلفاء معسكر مهزوم تمّ إبعاده عمليّاً من

صناعة السّياسة الدّوليّة، وجرى إبقاؤه على هامش العلاقات الدّوليّة أيضاً. بينما كان الإسرائيليّون ولايزالون حلفاء معسكر منتصر يتحكّم في مسار السّياسة العالميّة ويهيمن على مقدّرات ومفاتيح القرار الدّولي. إنّ هذا الاختلال الخطير في لوحة التّوازنات الدّوليّة يظهر لنا حقيقة كون الاتفاق نتاج مرحلة شارفت اليوم على نهايتها، وإنّنا إنّما نتلقّى إشاراتها الأخيرة. والمهمّ بالنّسبة لنا، ونحن نرفض اتفاق غزّة/أريحا على أرضيّة كونه لا يتّسم بالعدالة والشّموليّة ولا يلبّي طموح شعبنا، أن نستخلص الدّروس وتفادي الوقوع في أخطاء جديدة. علينا أن لا نكرّر ما سبق لنا تكراره من مواقف وشعارات، فالحقائق يجب أن ترى كما هي لا كما نرغب في رؤيتها. ومن هذه الحقائق المرّة أنّ الاتفاق جاء مشفوعاً بنمط من الدّعم الأميركي والدّولي غير المألوف. وهذا يبيّن لنا مقدار الصّعوبة في مواجهته فلسطينيّاً.

٣ ـ هل نستطيع حقّاً مواجهة الأحداث الجديدة بأدوات ووسائل قديمة؟ هذا السؤال مطروح بقوّة أمامنا. إنّنا لا نستطيع مواجهة اتفاق غزّة/أريحا بنفس أساليب مواجهة اتفاق كامب ديفيد والّتي برهنت الحياة على أن تؤدّي إلى أيّ نتائج ملموسة بسبب من كونها أساليب وطرقاً غير واقعيّة. والغريب أنّنا كنّا نملك في مواجهة كامب ديفيد طاقة تأثير هائلة على جمهور سياسي عريض مستعدّ ومهيّأ ليكون مقاتلاً ورافضاً للاستسلام ولمشاريع التّسوية المذلّة. ومع هذا، فقد اتّضح أنّ ما اتّبع من أساليب إنّما كان بعيد التّأثير في حركيّة الجماهير. وهكذا: فإنّ مواجهة (اتفاق غزّة/أريحا) كحدث جديد، بوسائل قديمة وبالية وغير فعّالة، لا تعني سوى أنّنا نكرّر أخطاء الأمس حتّى لو كانت نوايانا الطّيّبة معلنة ومنشورة على الملأ. والنّوايا لا تصنع السّياسات كما يعلّمنا التّاريخ.

٤ ـ ومن هذه الحقائق الّتي يجب أن نعيها أيضاً وبشجاعة أنّ (اتفاق غزّة/أريحا) هو متغيّر نوعي في النّضال الوطني الفلسطيني جاء لصالح العدوّ في وقتٍ لم يعد فيه هناك من حلفاء يوثق بهم على الصّعيد الدّولي والإقليمي، وهذا ما يفرض علينا من موقع الرّفض للاتفاق باعتباره غير عادل وشامل، أن نفتّش عن وسائل جديدة تعوّض لنا ما خسرناه من تحالفات دوليّة، ومن انحسار حقيقي في الدّعم السّياسي العربي. إنّ من يريد مواجهة الاتفاق فعليّاً عليه أن يكفّ عن (لغة التّخوين) الصّاخبة، ويكفّ عن الشّعارات الطّنّانة، وأن يتعامل مع الحقائق كما هي في أرض الواقع لا كما نرغب بها. هذا يعني ببساطة انتهاج سياسة فلسطينيّة جديدة، وليس بناء (خنادق سياسيّة) والتحصّن في قلبها. إنّ الخندق موقع دفاعي يمكنه أن يؤمّن الحماية ولكنّه يمكن أن يكون خانقاً، لأنّه يعزل المقاتل عن جمهوره وعن ساحة المعركة كذلك. ليس المهمّ أن نبني من الشّعارات الكبيرة والصّاخبة خنادق سياسيّة للدفاع عن وجهة نظرنا بل أن نفكّر بكيفيّة استخدامها أو الخروج منها عندما يتطلّب الأمر ذلك في مرحلة تالية. هذا يعني أيضاً ضرورة انتهاج سياسة تتّسم بالمرونة ولكن أيّة مرونة؟ إنّها مرونة الثّوري الّذي لا تأسره الشّعارات وتقيّد حركته عن القيام بمناورة سياسيّة مطلوبة. لقد ولّى العهد الّذي كان فيه مفهوم الثّوري مرادفاً لمفهوم التصلّب الأعمى والتّشبّث بالموقع حتّى لو كان مدمّراً.

٥ ـ ومن هذه الحقائق أيضاً: إمكانية بروز ونشوء أحزاب جديدة من رحم التّنظيمات القائمة. ليس هذا ضرباً من الخيال أو رجماً بالغيب. بل هو الواقع عينه، فالمرحلة القادمة، مرحلة ما بعد الاتفاق ستكون مرحلة نشوء أحزاب ربّما من رحم ما هو قائم من تنظيمات، ولا يستطيع أيّ معارض أن يمنع وقوع ذلك.

ترى: ما السّبيل الصّحيح لمواجهة مثل هذا الاحتمال؟ هل سيكون الرّفض المطلق هو سلاحنا الوحيد أم هناك إمكانيّة أخرى من بين إمكانيّات متعدّدة لمواجهة هذا الاحتمال؟

٦ ـ ماذا لو فكّرنا ـ مثلاً ـ كمعارضين للاتفاق، مع إقرارنا مرّة أخرى بأنّه غير عادل ومجحف، ولا يلبّي الطّموح، بإمكانيّة التّعامل مع الاتفاق ومن موقع الاعتراض عليه، وذلك من أجل الحدّ من الخسائر الّتي أسفر وسيسفر عنها؟

لقد أصبح الاتفاق حتّى الآن، أمراً واقعاً، ونحن لا نملك القدرة على منعه من السّير في الاتّجاهات الّتي اختطّت له دوليّاً وإقليميّاً وحتّى عربيّاً، وهو يسير اليوم بقوّة دفع كبيرة.

ترى: ماذا لو فكّرنا بإمكانيّة العودة إلى الوطن لممارسة النّضال والضّغط من أجل تطوير الاتفاق نحو أفقه العادل والشّامل؟

٧ ـ إنّ معارضي الاتفاق لا يملكون في إطار هذه الحقائق مجتمعة لا الحاضنات السّياسيّة العربيّة والإقليميّة والدّوليّة الّتي تمكّنهم من إحباط الاتفاق، ولا البرامج السّياسيّة الموحّدة والواضحة. ولذلك فإنّ طرح ومناقشة فكرة (العودة إلى الوطن) بالحدود الّتي يتيحها الاتفاق نفسه ربّما يقدّم حلولاً أخرى، وإمكانيّات أخرى تضاف إلى الإمكانات المتوفّرة من أجل التصدّي للاتفاق.

٨ ـ ولكن: إذا كان هدف المعارضين ينحصر اليوم في البرهنة على أنّ الاتفاق لن يتطوّر أو لا يجب تطويره أو حتّى السّماح بتطويره من أجل أن يكون شاملاً وعادلاً، فإنّ ذلك سيساهم شئنا أم أبينا في زيادة

خسائر شعبنا النّاجمة عن الاتفاق.

٩ ـ تقـول مداخلة الأخ عمـر الشّهـابي (إنّـه كان يتـوقّع اتفـاقـاً أسـوأ من هـذا؟) حسنـاً. ماذا نعمـل إذن وقد حـدث اتفاق أقلّ سوءاً ممّا توقّعنـا؟ ثمّ يقول (إنّـه كانت هنـاك مشكـلات وأزمـات دوليّـة استغـرق حلّهـا مئات الجلسـات، فلماذا أسرعنـا إلى حلّ النّزاع مع إسرائيل بعدّة جلسات؟)

هناك خطأ جوهري في هذه الفكرة: إنّ المعيـار الـصّحيـح لا يكـمـن في عـدد الجلسـات، بل بما يملكه الـطّرف المفاوض من قـوّة وقدرة ونفـوذ على الأرض لتحقيق أهـدافه. وحتّى لـو استغرق تـوقيع (اتفـاق غـزّة/أريحا) عـدّة آلاف من الجلسات فلن يكـون اتفاقـاً جيّـداً لأنّـه انبثق أصـلاً عن مـرحلة كان فيهـا الـطّرف الفلسـطيني هـو الطّرف الأضعف على طول الخطّ. وعنـدمـا يكـون الإنسان طـرفـاً ضعيفـاً في معـركـة طويلة، فإنّه لن يرتجي بكلّ تأكيـد انتصاراً حاسماً.

١٠ ـ ومن أجل أن لا تتكرّر الأخـطاء، لابدّ مرّة أخرى من إعادة قراءة الوقائع على الأرض والتعـامـل معهـا من دون ضجيج وصخب. فـاتفـاق غـزّة/أريحـا ليس هـو بالضّبط اتفاق ١٧/أيار: اتفاقـاً هشّـاً لم يجر وضعه في سياق دولي وإقليمي كما هو الحال مع اتفاق غزّة/أريحا. وعلى الصّعيد العربي لم يلق الاتفـاق أيّ استجابـة كما هـو الحال مـع اتفاق (غـزّة/أريحا). إنّ المقـارنـة غـير صحيحة، لأنّ المثالين مختلفان تماماً.

١١ ـ وتقـول مداخلة الأخ الشّهـابي مـا نصّه (إنّه لا توجد أيّة تباينات أساسيّـة بين المعـارضين)؟ هـل صحيح حقّـاً؟ ولو أنّنـا سلّمنا جدلاً بهذا الاعتقاد الرّاسخ في قناعة الأخ الشّهـابي فلابـدّ له من أن يسلّم معنـا بـأنّه لا تـوجد في الـواقـع (أيّـة اتفـاقـات) فكـريّة وسيـاسيّة بـين المعـارضـين. فليس المهمّ أن لا تكون هناك (تباينات) بل المهمّ أن تكون هناك (اتفـاقات) ممكنـة وواقعيّة. إنّ سلسلة الاجتـماعـات الّتي عـقـدتهـا الفصائل العشرة تقـول إنّ الخلاف عميق، وأنّ الاتفـاق عـلى خطّ سيـاسـي وفكـري موحّد إنّما هو أمر صعب المنال.

١٢ ـ ثم تقول مداخلة الأخ الشّهـابي ما يـلي: «إنّ الشّرعيّـة القـانـونيّـة والشّرعيّـة الثّوريّة (أسقطت ياسر عرفات)؟» هل هذا الكلام النّظري جدّاً له أساس في الواقـع؟ متى كانت الشّرعيّات الثّوريّة ـ التّنظيميّة ـ القـانونيّـة تتحكّم في مسار الأحـداث أو في مسار الثّورات والأوضاع السّياسيّـة؟ وحتّى لو قلنا جـدلاً مثل هـذه الفكرة فهـل هناك إمكـانيّة واقعيّـة تمكّننا من جعـل (الإسقاط الثّوري) النّظري إسقاطاً في واقع العلاقات الـدّوليّة والإقليميّـة الّتي تقـدّم (عـرفـات) اليـوم (كرجـل سلام) مـرغوب بـه حتّى في البلدان الّتي كـان يوصف فيهـا بـالإرهـابي قبل ساعات من توقيع اتفاق غزّة/أريحا؟

لقـد كـان (إسقـاط عـرفـات) ممكنـاً في مـرحلة سابقـة، بل ومسمـوحاً بـه عـربيّـاً وإقليميّـاً ودوليّـاً، ومـع ذلـك لم يتمكّن المعـارضون من تحقيق هـذا الشّعار. فهـل يمكن اليـوم تحقيق هـذا الشّعـار في وقت أصبح فيه (إسقاط عرفـات) تخريبـاً لعمليّة مـدعومـة أميركيّـاً ـ أوروبيّاً ـ عـربيّـاً؟. إنّ أحلاماً من هذا النّوع، تعكس واحـدة من أعقد المشاكل الفكريّة السّياسيّة في السّاحـة الفلسـطينيّـة. إنّها مشكلة (الإراديّـة) في العمل السّياسي. ومـرّة أخرى: ليس المهمّ أن تكون لدينا الأحلام والشّعـارات الكبيرة بل المهمّ أن يكون الواقع قادراً على جعلهـا ممكنة التّحقّق!

* * *

تعليق

من عادل مجاهد عشماوي

تحـدّث الأستـاذ/محمّـد المصري، عن إمكانيّة جعل «اتفاق غزّة/أريحا أوّلاً» اتفاقاً عـادلاً. ونعرف جميعنا بأنّ صيغـة «اتفـاق غـزّة أريحا» هي، بـأبسط أشكالها، سجن رسمي، أو معتقـل مشفـوعـاً بمـوافقـة أصحـاب البـلاد؛ حكم ذاتي لا دولـة، لا سـلاح، لا استقلال اقتصـادي، لا هـدف مستقبلي، لا عودة، ٣,٥ مليون فلسطيني في الشّتـات، صارعـوا، ودفعوا من الـدّم مـا يكفي، عـلى مدى ٣٠ عـامـاً. فـأيّ عـدل ينشد الأستاذ المصري، بعد هذا التفتّت في الجسـد الفلسطيني، بـين الدّاخـل والخارج وبـين الدّاخـل والدّاخـل، أي بـين أهـالي أريحا ونابلس أو غزّة ورام الله، وهم كانـوا شركاء في انتفاضة واحدة وصراع واحد؟!

ملاحظات أوّليّة:

الجوانب العسكريّة والأمنيّة في اتفاق أوسلو

علي فيّاض

قبل الحديث عن الجوانب العسكريّة والأمنيّة في الاتّفاق لابدّ من الإشارة إلى أنّ ما سأقدّمه ليس بدراسة وافية ولا تحليل متكامل، إنّما هو أقرب إلى مجموعة من الملاحظات المتجانسة ناتجة عن قراءة هادئة لرسائل الاعتراف واتفاق المبادئ، وما سبقها ولحقها من أفكار وتصريحات بهذا الخصوص.

● **الملامح الأمنيّة للاتفاق:**

مع احترامنا لما ألقي من أضواء على الجوانب السّياسيّة والاقتصاديّة للاتّفاق، ورغم اعترافنا بأهمّيّة وخطورة تلك الجوانب فإنّه لم يكن عسيراً علينا أن نكتشف أنّ الملامح العسكريّة ـ الأمنيّة في الاتفاق كانت هي الغالبة على سواها، ولعلّنا نشير إلى:

١ ـ أنّ الرّسائل المتبادلة (الموقّعة في ١٩٩٣/٩/٩)[1] رغم أنّها رسائل دبلوماسيّة في الأساس، فإنّ تعبيرات «الأمن والعنف والإرهاب والمخالفين» كانت الطاغية على سواها من التعبيرات الدبلوماسيّة المفترضة.

٢ ـ أنّ تعهّدات المنظّمة الواردة في رسالة السيّد ياسر عرفات بتغيير أو تعديل مواد الميثاق الوطني الفلسطيني غير المرغوب فيها[2]، وبإحلال المفاوضات طريقاً وحيداً بدلاً من الكفاح المسلّح، مع الالتزامات الثلاثة (امتثال عناصر المنظّمة، ومنع العنف في المناطق، وتأديب المخالفين) تبيّن لنا السمة الرئيسيّة للعهد الجديد المنشود.

٣ ـ أنّ التعهّد بنبذ استخدام الإرهاب وغيره من أعمال العنف كما جاء في رسالتي عرفات إلى رابين وهوفست لا يعني فقط اعترافاً مذهلاً بأنّ ما كانت تقوم به المنظّمة من نضال وطني كان عنفاً إرهابيّاً، وليس عنفاً ثوريّاً عادلاً، بل يعني، أيضاً، أنّ المنظّمة والفلسطينيّين المعترفين بذنبهم هذا، سيظلّ عليهم التكفير عن ذلك الذّنب بذات اللّغة «عسكريّاً وأمنيّاً».

٤ ـ أنّ ما تضمّنته مقدّمة الاتّفاق عن إنهاء عقود المجابهة والصّراع، وعن الأمن المتبادل، وما تضمّنته المادّة الخامسة عن الترتيبات الأمنيّة، والمادّة السادسة عن سلطات الحكم العسكري، والمادّة الثامنة عن جهاز الشّرطة الفلسطينيّة، والمادّة التاسعة عن القوانين والأوامر العسكريّة، والمادّة العاشرة عن لجنة الارتباط المشتركة، والمادّة الثانية عشرة عن لجنة المتابعة الرباعيّة، والمادّة الثالثة عشرة عن إعادة الانتشار العسكري، إضافة إلى الملحق الثّاني بمختلف بنوده، تشير كلّها إلى طغيان اللّون العسكري الأمني على بقيّة ألوان الاتفاق[3].

● **أبعد من النّصوص:**

وإذا تركنا ملامح الاتفاق ودخلنا إلى محتواه ومضامينه، أيّ الالتزامات العسكريّة والتعهّدات الأمنيّة الواردة فيه، كي نتعرّف على ما حقّقه الطّرفان من مكاسب، فإنّه لمن المفيد ألّا تغيب عن أذهاننا ثلاث حقائق أثناء عمليّة التقييم:

١ ـ إنّ الاحتكام إلى النصوص الواردة وحدها لا يكفي، لأنّ هناك بعض النصوص غير مكتملة التفسير، ونصوص أخرى تحتمل أكثر من تفسير، وثالثة تركت غامضة.

---

(١) المقصود رسالة عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، ورسالته إلى هولست وزير خارجيّة النرويج، ورسالة إسحق رابين الجوابيّة إلى عرفات، استناداً إلى النّصوص المشورة في صحيفة النهار اللّبنانية، ص ١، تاريخ ١٩٩٣/٩/١٠

(٢) مواد الميثاق التي تحدّثت عن الكفاح المسلّح هي ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٥، ٢١، ٣٠ بالإضافة إلى النّظام الأساسي للمنظّمة حول مهمّات جيش التحرير مادّة ٢١، ٢٢

(٣) استندنا إلى نصوص الاتّفاق والملاحق المنشورة في صحيفة النّهار اللّبنانيّة، ص ١١، تاريخ ٩/١٣، ومجلّة الحرّيّة، العدد ٥١٨، تاريخ ٩٣/٨/١٩، ص ١٨.

٢ ـ إنَّ للاتّفاق ملاحق ومذكّرات وتفسيرات، بعضها جرى الاتّفاق عليه، وبعضها قيد التفاوض، والبعض الآخر ينتظر مفاوضات تفصيليّة.

٣ ـ إنَّ الالتزامات الواردة في الاتفاق المذكور لا تكتمل دائرة فعلها إلّا بتكاملها مع الالتزامات الواردة في اتفاقات إسرائيليّة مماثلة مع الأردن ومصر.

٤ ـ إنَّ هذا الاتفاق، كما غيره من الاتفاقات، لا يؤخذ بمعزل عن ظروف التوصّل إليه، الأسباب الذّاتيّة ـ المحليّة، عند كلّ طرف، والظّروف المحيطة الإقليميّة، والدوليّة، وهو ما يدفع المراقب للبحث عن «ما بين السّطور».

٥ ـ إنَّ أيّ اتفاق سيظلّ مرهوناً، خلال عمليّة تطبيقه، بإرادة الطّرف الأقوى في المعادلة، أي أنَّ ميزان القوى الفعلي (عسكريّاً وأمنيّاً) بين الطّرفين المتعاقدين، هو الذي سيعطي للنّصوص ترجمتها المستقبليّة على الأرض[٤].

● **الانسحاب إلى أين؟**

لاشكّ أنَّ أوّل المكاسب الفلسطينيّة المرغوبة في مجال بحثنا، هو التخلّص من الاحتلال العسكري، أي الانسحاب العسكري الإسرائيلي الموعود الذي هلّل له أنصار الاتفاق وعملوا على ترويجه جماهيريّاً وتسويقه سياسيّاً، فهل حقّق الاتفاق انسحاباً؟ وما هي حدوده وطبيعته؟

إذا استندنا إلى قراءة موضوعيّة لمواد الاتفاق، سنجد:

١ ـ أنّه ليس هناك انسحاب «شامل وكامل وفوري» للقوّات الإسرائيليّة المحتلّة من الأراضي المعنيّة، بل إنَّ تلك الكلمات لم ترد إطلاقاً في نصوص الاتفاق.

٢ ـ أنَّ الحركة العسكريّة الإسرائيليّة، المنصوص عليها، تتراوح بين انسحاب إسرائيلي جزئي من مناطق، وإعادة انتشار لهذه القوّات العسكريّة في وبين تلك المناطق.

٣ ـ أنَّ الانسحاب الجزئي سيخضع لبرنامج تفصيلي، يعدّه الطّرف الإسرائيلي وحده، وسيتمّ إنجازه على مراحل عديدة ومشروطة، وهو لن يشمل كافّة المناطق، بل بالدّرجة الأولى، المناطق ذات الكثافة السكّانيّة العالية التي تسبّب صداعاً دائماً للإسرائيليّين.

٤ ـ أنَّ إعادة انتشار القوّات سيضمن السيطرة على الطّرق الهامّة والمحاور الرئيسيّة إلى جانب المناطق الحدوديّة، بحيث تكون قادرة على الإطباق على المناطق السكّانيّة إذا لزم الأمر وبالسّرعة القصوى.

٥ ـ أنَّ تصريحات رابين حول «عدم الانسحاب من الأماكن الضروريّة أمنيّاً»[٥] وتأكيدات بيريز أمام يهود أميركا أنَّ «الانسحاب من سكّان وليس من أراض»[٦] وتفسيرات باراك لتكتيك «الانسحاب إلى المحاور»[٧]، كلّها تساعدنا على التعرّف على حقيقة الإنجاز العسكري الفلسطيني، الذي لا يتجاوز الحصول على انسحاب عسكري إسرائيلي، جزئي، محدود، مدروس واقتصادي!.

● **الأمن: وطني أم إداري؟**

المكسب الثاني الذي تحدّثوا عنه «باعتزاز» معيب يتعلّق بتحقيق السيادة الأمنيّة الوطنيّة، على أراضي السّلطة الموعودة، عن طريق إقامة جهاز للشرطة الفلسطينيّة، فهل يخدم هذا الجهاز الشرطوي ذلك الهدف؟ وكيف؟

إذا استندنا إلى المادة الثامنة والملحق الثاني وتصريحات الطرفين، فإنّنا سنكتشف أنَّ جهاز الشرطة المذكور بأُسس تشكيله ودوره ومهمّاته المتّفق عليها أبعد ما يكون عن أعمال السيادة الوطنيّة:

١ ـ لأنَّ هدفه ضمان «النظام العام والأمن الداخلي» حسبما يتّفق عليها بين الطرفين، أي أنَّ صلاحيّات الجهاز لن تتعدّى حدود المسؤوليّات البلديّة إلى حدود الأمن الوطني أو الأمن العام بمهمّاته المتعارف عليها في البلدان ذات السّيادة[٨].

٢ ـ ولأنَّ مسؤوليّات الدّفاع الوطني «المحلّي» والخارجي هي من صميم مسؤوليّة سلطات الاحتلال، وهذه المسؤوليّة مرتبطة تماماً من الناحية الإسرائيليّة بمتطلّبات أمنها الاستراتيجي الإقليمي[٩].

---

(٤) لا يخفى على أحد فداحة الاختلال في ميزان القوى لصالح الإسرائيليّين، ووهن الطّرف الفلسطيني وضعفه ماديّاً وعسكريّاً ومعنويّاً، الأمر الذي دفع شمعون بيريز للتبجّح بأنَّ الاتفاق مع قيادة المنظّمة جاء لإنقاذها من الانهيار المحتوم ولاستخدامها ضد المتطرّفين.

(٥) إسحق رابين في لقائه مع كتلة العمل البرلمانيّة (٩/٩)، المصدر: النّهار اللّبنانيّة، ص ١١، تاريخ ٩٣/٩/١٠

(٦) شمعون بيريز في جامعة برينستون ـ نيوجيرسي (٩/٢٩)، المصدر: الحياة اللّندنيّة، تاريخ ٩٣/٩/٣٠؛ وكان وزير الخارجيّة الإسرائيلي قد قال أمام الكنيست (٩/٩) بأنَّ الانسحاب لا يشمل خريطة للمساحات بل خريطة للصلاحيّات، المصدر النهار اللّبنانيّة، ١٩٩٣/٩/١٠

(٧) إيهود براك، مقابلة مع الصحيفة الإسرائيليّة المذكورة (٩/١٥) منشورة في مجلّة الهدف، ص ٢٤، العدد ١١٦٣، تاريخ ٩٣/٩/٢٦.

(٨) ناقشت مجلّة الحرّيّة الموضوع في قراءة لمعتصم حمادة، ص ٥، العدد ٥١٧، تاريخ ٩٣/٩/١٢

(٩) أكّد وزير الشّرطة الإسرائيليّة موشي شاحال في ٩/٩ أنَّ «كلّ الشروط التي طلبناها لُبّيت»، المصدر النهار اللّبنانيّة، ص ١١، تاريخ ٩٣/٩/١٠.

٣ ـ ولأنّ المنطقتين (غزّة وأريحا) ستظلّان خاضعتين لعدد من القوانين والأوامر العسكريّة حتّى بعد تخلّي الحكم العسكري عن سلطاته الإداريّة هناك، وأنّه لإلغاء أو إبطال بعض تلك القوانين والأوامر لابدّ من الاتفاق بين الطرفين، كما جاء في المادّة التاسعة.

٤ ـ ولأنّ دور الشّرطة الفلسطينيّة يتركّز في مواجهة «الخلل والاضطراب» والإنابة عن الجيش الإسرائيلي في المهمّات الأمنيّة داخل المناطق الكثيفة سكّانيّاً (المخيّمات والأزقّة والحارات) كي يتفرّغ الجيش للمهمّات العسكريّة على الطّرق والمحاور، كما جاء في توضيحات رئيس الأركان الإسرائيلي لصحيفة يديعوت أحرونوت[١٠].

٥ ـ ولأنّ تشكيل وتدريب قوّات الشّرطة، أفراداً وضبّاطاً، وتمويلها، ونظام الإشراف عليها وافتقارها إلى الخبرة الأمنيّة، وطريقة إعادة تأهيل وحدات جيش التحرير الفلسطيني يضعها جميعها تحت هيمنة إسرائيليّة، ونفوذ أردني ومصري.

إنّ دور الشّرطة الفلسطينيّة وفق التصوّر الإسرائيلي، الذي يقبل به بعض فلسطينيّي الاتفاق[١١] لا يتجاوز ضمان الأمن «التكتيكي» للإسرائيليّين كما يراه خبراء تل أبيب، والذي يتضمّن مهمّات استخباريّة وقمعيّة وردعيّة، لمحاربة «الإرهاب» وإحباط «عمليّات التخريب»، والتصدّي للقوى الفسلطينيّة المتطرّفة، وحتّى هذا الدّور فإنّه غير مستقلّ. إنّه خاضع لمراقبة وإشراف ومراجعة السّلطات الأمنيّة الإسرائيليّة، التي وعدت بزيادة صلاحيّات الشّرطة الفلسطينيّة كلّما أثبتت كفاءتها في أداء مهمّاتها عند كلّ مرحلة.

● **تنسيق أم تشغيل؟**

وردت في الاتفاق مسألة في غاية الخطورة، تتعلّق بالتنسيق الأمني والأمن المتبادل، فقد نصّت المادّة العاشرة على إنشاء لجنة ارتباط مشتركة للتنسيق العام، بينما نصّت الفقرة (هـ) من الملحق الثاني على تشكيل لجنة تنسيق وتعاون ثنائيّة للأهداف الأمنيّة المشتركة... فما هي طبيعة هذا التنسيق الأمني؟ وما هي اتجاهاته؟ دعونا نتذكّر أوّلاً حقيقة مُرّة تقول إنّ أيّ تنسيق أو تعاون بين طرفين، أحدهما قوي جدّاً والآخر ضعيف جدّاً، ما هو إلاّ تعبير مهذّب عن رغبة الأوّل في تشغيل الثاني، واضطرار الثاني لخدمة الأوّل.

ما الذي يريده الفلسطينيّون من هذا التنسيق الإلزامي:

١ ـ أن تساعدهم الجهات الأمنيّة الإسرائيليّة على حماية سلطتهم الوليدة وتأمين النظام العام والاستقرار الدّاخلي في مناطقهم، أي المساعدة في التصدّي له ومحاربة «المتطرّفين» العرب واليهود، نظراً لما تملك الأجهزة الإسرائيليّة من قدرات استخباريّة وإمكانيّات تقنيّة وبشريّة متطوّرة.

٢ ـ أن يضمن الإسرائيليّون للسّلطة الفلسطينيّة المذكورة كيانها وحدودها من أيّة تهديدات داخليّة أو خارجيّة، خاصّة وأن الفلسطينيّين محظور عليهم إقامة جيش وطني أو اقتناء أسلحة حربيّة فاعلة لغير القمع الداخلي.

أمّا الإسرائيليّون فلعلّ أهدافهم تتلخّص في:

١ ـ أن ساعدهم الفلسطينيّون، وتدريجيّاً، في محاربة ما يسمّونه بالإرهاب الفلسطيني وفي كلّ الأراضي الفلسطينيّة التّاريخيّة وفق برنامج متشعّب يضعه الخبراء الإسرائيليّون.

٢ ـ مع اشتداد ساعد جهاز الأمن الفلسطيني (الأداة) يتعاظم دوره في العمل على تنفيس وإحباط وعرقلة أيّ تحرّكات عربيّة أو إسلاميّة ضدّ إسرائيل، بواسطة القيام بمهمّات استخباريّة وتخريبيّة.

٣ ـ أن تُستغلّ المناطق «الفلسطينيّة» ليس فقط في مجال الإنذار المبكّر بل أيضاً في إيجاد حواجز فعليّة (تحصينات وقوّات) لعرقلة تقدّم المدرّعات والمشاة القادمة من الجبهة الشرقيّة.

● **الأمن الإقليمي:**

ولتأمين الطّرفين من التهديدات الخارجيّة فإن التنسيق الأمني لابدّ وأن يستدعي مشاركة أطراف أخرى، لذلك نصّت المادّة الثانية عشرة على إنشاء لجنة متابعة رباعيّة للإشراف على شؤون الارتباط والتعاون تضمّ الأردن ومصر إلى جانب الإسرائيليّين والفلسطينيّين.

ومهمّة هذه اللّجنة وفق التصوّر الإسرائيلي، المساعدة في ضمان الأمن الإقليمي، والأمن الإقليمي هنا يستدعي ترتيبات على الجبهتين الشرقيّة والغربيّة، ولّما كانت اتفاقات كامب ديفيد قد تضمّنت الترتيبات الأمنيّة اللاّزمة لحماية إسرائيل على الجبهة الغربيّة، فإنّ العمل على الجبهة الشرقيّة هو الذي يستدعي التنسيق والتعاون العاجلين بمساعدة مصريّة وأمريكيّة.

وفي هذا الشّأن فإنّ الإسرائيليّين لا يخفون خطّتهم المبنيّة على أساس إقامة نظام أمني ثلاثي يضمّ الأردنيّين والفلسطينيّين إلى الإسرائيليّين، يكون للفلسطينيّين فيه المهمّات التكتيكيّة السّابق ذكرها، وللأردنيّين دور «العمق الاستراتيجي الشّرقي» في مواجهة الأخطار العربيّة والإسلاميّة، وعلى اعتبار أنّ إسرائيل هي الطّرف الأقوى عسكريّاً وأمنيّاً حاليّاً، وفي المدى المنظور، فإنّه وفق هذه الترتيبات العسكريّة ـ الأمنيّة ـ التي تحدّث عنها التّقرير الأمني لمعهد

(١٠) إيهود براك، مصدر سبق ذكره.

(١١) ممدوح نوفل أكّد صراحة «أنّ ضمان أمن إسرائيل من أهمّ مهمّات القوّة الأمنيّة الفلسطينيّة»، انظر مجلّة الهدف، ص ١٣، تاريخ ٢٩/٨/٩٣.

جافي[١٢]، فإنّها ستتكفّل بحماية الحدود الخارجيّة للأردنيين والفلسطينيّين، وبحماية السّلطتين من الانقلابات وأعمال العنف الداخليّة، بالإضافة إلى حمايتهما من بعضهما البعض[١٣] في مقابل تعهّد الطّرفين بعدم السّماح بإدخال أيّة قوّات خارجيّة إلى مناطقهما.

وعلى أساس أنّ الإسرائيليّين مولعون بالضّمانات منذ قيام كيانهم فإنّهم إضافة لما تقدّم يريدون أن يتحقّق لهم:

أ ـ إقامة محطّات مراقبة إلكترونيّة وأجهزة إنذار مبكّر في الضفّة الشرقيّة.

ب ـ حقّ المرور الحرّ ليس فقط لقوّاتهم على الأرض، بل وفي أجواء ومياه المناطق المجاورة للتأكّد من سلامتها.

جـ ـ حقّ إعادة احتلال المنطقة الفلسطينيّة، والدخول إلى الأردنيّة، إذا ما انحرفت العمليّة السلميّة عن مسارها أو تهدّدت بخطر انقلاب أو تغيير سياسي مثير في المنطقتين.

هذا ما يريد المفاوضون الإسرائيليّون توثيقه مع الطّرفين المعنيين، وبضمانة أمريكيّة لا لبس فيها، انطلاقاً من شعار تل أبيب، «الأمن قبل كلّ شيء».

● الأمن أوّلاً:

لم ينكر الإسرائيليّون، المسؤولون والخبراء، أنّ الاعتبارات الأمنيّة بالنّسبة لإسرائيل لها الأولويّة على سواها في التسوية السّياسيّة مع العرب والفلسطينيّين[١٤] لذلك فإنّ الترتيبات الأمنيّة لابدّ وأن تكون في الأغلب على حساب العرب والفلسطينيّين، الأمر الذي تعتبره تل أبيب تعويضاً أوّليّاً معقولاً عن أيّة انسحابات عسكريّة على الأرض.

من هنا يمكننا القول إنّ أيّة ترتيبات أمنيّة مع الفلسطينيّين ستظلّ مؤقّتة ومرحليّة إذا لم ترتبط بترتيبات أشمل على الجبهة الشرقيّة، لأنّ النظام الأمني الثلاثي يعتبر في نظر الإسرائيليّين «حجر الزّاوية في استراتيجيّتهم الأمنيّة» الراهنة كما ذكر جوزيف ألمر، نائب رئيس معهد جافي.

ويحاجج الإسرائيليّون بأنّ تلك الترتيبات الأمنيّة، بما فيها النظام الأمني الثّلاثي تشكّل شرطاً ضروريّاً لبناء الثّقة إزاء أيّ عمليّة تسوويّة، سواء كانت مرحليّة انتقاليّة أو دائمة نهائيّة، وبأنّ ذلك وحده يشكّل أساساً صالحاً لأيّ تعاون اقتصادي أو سياسي بين الأطراف المعنيّة.

لذلك وطالما أنّ المسألة الأمنيّة ستأخذ أولويّتها في التسوية فإنّ إمكانيّات الفلسطينيّين للمناورة تبدو أضعف ممّا تتصوّر قيادتهم الموقّعة، وهامش الحركة أمامهم أضيق ممّا يحلمون به[١٥].

وبعد،

هل سيتمكّن الفلسطينيّون في سلطتهم المشوّهة الموعودة من الإفلات من القبضة الأمنيّة الإسرائيليّة، وتجنّب التحوّل إلى أداة أمنيّة واستخباريّة في يد الإسرائيليّين؟ في اعتقادي أنّ تلك المهمّة تكاد تكون مستحيلة.

***

(١٢) معهد إسرائيلي للدراسات الاستراتيجيّة بجامعة تل أبيب أشرف على مجموعة من الدراسات المتكاملة حول السّلام الإسرائيلي الفلسطيني، الدراسة الأمنيّة صدرت في الشتاء الماضي.

(١٣) قال بيرير في مقابلة مع صحيفة الفيغارو الفرنسيّة إنّ أحد فضائل نظام الأمن الثلاثي أنّه يمنع «أحد الأطراف من التهام الطرفين الآخرين»، المصدر: النهار اللّبنانيّة ٩/١٠.

(١٤) كان آخر الاعترافات ما أدلى به رابين بعد زيارته الأخيرة للقاهرة، الخميس ٩٣/١٠/٧

(١٥) حسب د. خليل الشقاقي المحاضر بجامعة النجاح بنابلس، فإنّه ليس أمام السّلطة الفلسطينيّة سوى خيارين: مواجهة المعارضة الفلسطينيّة بالقوّة أو الاشتباك مع الإسرائيليّين، انظر مقابلته مع **الحياة** اللّندنيّة، ص ٦، تاريخ ١٩٩٣/٩/٢٨

مداخلة أبو الجاسم

هذه دراسة جادّة وهامّة تؤسّس لأبحاث أكثر عمقاً وتحليلاً. ولكن ثمّة تفصيلات محتملة كنتاج لإفرازات هذا الاتفاق سنحاول من خلالها تحديد الاتجاهات السياسيّة ـ العسكريّة ـ الأمنيّة للسلطة الفلسطينيّة الجديدة وآلية التّعبير عنها في الواقع، محاولين تحديد الطّرق والوسائل الممكنة لمواجهة هذا الاتفاق.

وأوّل ما أودّ أن أشير إليه هو صحّة الملاحظة الّتي تقول بأنّه قد طغى الجانب العسكري ـ الأمني على الاتفاق. وهنا يطرح سؤال: ما هي المخاطر المترتّبة على ذلك؟ وما هي الأهداف المتوخّاة من وراء التّركيز على هذا الجانب؟ وما العمل؟

إنّ الاتفاق قد أحدث هزّة سياسيّة، وخلق شرخاً عميقاً في صفوف الشّعب الفلسطيني وقواه الوطنيّة. والحقّ أنّه يعتبر، باختصار، أخطر حدث سياسي نشهده في هذه المرحلة.

لماذا طغى الجانب العسكري ـ الأمني على الاتفاق؟ **ولماذا الأمن أوّلاً؟** وهل

سيحقّق هذا الاتفاق الأمن المنشود؟

إنّ كلّ متتبّع لتاريخ الصّراع العربي - الصّهيوني يعلم بأنّ الأساس الّذي سمح ببقاء الكيان الصّهيوني فوق أرضنا هو تفوّقه العسكري - الأمني وفي حال حدث أي خلل في هذا الجانب لمصلحة أيّ تحالف حرب عربي فإنّ العقيدة العسكريّة الهجوميّة ستختلّ إلى حدّ يصبح فيه الكيان الصّهيوني بكامله معرّضاً لخطر الزّوال. لذا فمن الطّبيعي جدّاً أن يطغى هذا الجانب على أيّ اتفاق يوقّع مع الكيان الصّهيوني، ويهمّني أن أضرب مثلاً على عدوانيّة هذا الكيان حتّى بعد أن يوقّع الاتفاقيّات الرّسميّة. فمن حين لآخر نسمع عن عمليات تخريب وتهريب أسلحة ومخدّرات وتجنيد عملاء وعمليّات تخريب اقتصادي في مصر من قبل عملاء إسرائيل حتّى بعد أن وقّعت **اتفاقيّة كامب ديفيد**. إنّ ذلك يؤكّد أنّ الاتفاقات، مهما كان نوعها، **الّتي يوقّعها حكّام تخلّوا عن قضايا شعبهم** وأمّتهم، لا تحول دون استمرار حالة العداء واستمرار عمليّات الحرب السرّيّة من قبل أعداء أمّتنا لكن بأشكال مختلفة. مع ضرورة الإشارة إلى فارق كمّي ونوعي بين النّظام المصري القادر على مواجهة عمليّات الدّسّ والتّخريب الإسرائيلي وبين سلطة الحكم الذّاتي الّتي ستكون عاجزة أمام التفوّق النّوعي والتّقني الإسرائيلي والمهدّدة سلطتها بالكامل إذا ما حدث أيّ تحوّل سياسي في الكيان الصّهيوني لمصلحة الليكود أو من يناصره، وهنا نرى بأنّ الاتفاق لن يحقّق الأمن لكلا الطّرفين.

المخاطر المحتملة

إنّ قيادة الكيان الفلسطيني الجديد، بعد أن تخلّت عن الكفاح المسلّح والميثاق الوطني والبرنامج السّياسي للمنظّمة والمرشّح حسب المطالب الإسرائيليّة للتخلّي عن منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ككيان سياسي معنوي للشعب الفلسطيني، إنّ قيادة هذا الكيان الكاريكاتوري بعد أن نكّست رايات النّضال الوطني أمام الأعداء وسلّمت بشروطهم سيكون عليها التزامات مطلوب أن تقدّمها لتثبت قدرتها على استلام زمام السّلطة الجديدة.

فما هي هذه الالتزامات الّتي تحتاجها إسرائيل وأمريكا والمجتمع الغربي من كيان هشّ ضعيف متخلّف فقير حوّلته هذه القيادة إلى منظّمة خيريّة تستجدي المساعدات باسم قضيّة الشّعب والسّلام المزعوم؟

إنّ أوّل الالتزامات بعد أن انتقلت هذه القيادة من الصّف الوطني وبدّلت تحالفاتها العربيّة القوميّة، بتحالف مع أعداء شعبنا وأمّتنا:

- خلق منطقة عازلة ودرع تحمي الوجود الصّهيوني.

- ضرب الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة بأداة فلسطينيّة أي فلسطنة الصّراع، ليتفرّغ الكيان الصّهيوني لمهمّاته الاستراتيجيّة؛ وفي حال فشلت السّلطة الجديدة يكون الجيش الإسرائيلي وأجهزته الأمنيّة بحالة الجاهزيّة لدعم هذه السّلطة، أو لاستثمار أيّ اقتتال داخلي والّذي سيشجّع الاحتلال عليه بل سيعمل جاهداً على ذلك لتدمير قدرات الشّعب وحركته الوطنيّة.

لماذا التّركيز على قوّات شرطة قويّة؟!

إنّ نظاماً بهذه المواصفات والأهداف لا يمكن أن يستند في تنفيذ برامجه إلى الكفاءات العسكريّة الوطنيّة المعروفة والمجدية ضدّ قوّات الاحتلال الصّهيوني، والمعبّأة تعبئة وطنيّة تحت راية منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، وشعارات فلسطينيّة عربيّة وثورة حتّى النّصر. بل يسعى لاختيار عناصر الجيش الجديد من العناصر المعروفة بولائها والتي ستمرّ حتماً بمصفاة التّصفية والتّدقيق الأمني الفلسطيني - الإسرائيلي المشترك حتّى يضمن استمرار ولاء هذه القوّات للدّور المرسوم لها سلفاً في بنود الاتفاق؛ وكما نعلم ليس صدفة أن يتمّ تعيين الحجّ إسماعيل مثلاً قائداً لهذه القوّات.

وهنا يطرح السّؤال التالي:

- ماذا لو حدث الصّدام الفلسطيني - الفلسطيني؟

وهنا لابدّ أن ننبّه ونعبّئ على أساس تحريم هذا الصّدام والّذي لن يستفيد منه إلّا قوّات الاحتلال الإسرائيلي لكن ذلك يجب أن لا يمنعنا من محاسبة كلّ متعاون مع الاحتلال وردع كلّ من سيقف بوجه مقاومي الاحتلال وهذا يتطلّب عملاً جادّاً لعزل هذه الأداة القمعيّة الجديدة وتفكيكها وكسب كافّة العناصر الوطنيّة المخلصة إلى الصّف الوطني في مواجهة قوّات الاحتلال الصّهيوني.

وأخيراً نؤكّد أنّ الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي إنّما يعبّر عن تبعيّة حقيقيّة للأمريكيّين والصّهاينة باسم السّلام ولكنّه في الحقيقة اتفاق استسلام رغم كافّة المفاهيم الّتي يطلقونها على هذه العمليّة السّياسيّة.

وهذا من شأنه وضع حركتنا الوطنيّة والقوميّة أمام شروط صعبة ومعقّدة ومنعطف خطير يفرض علينا جميعاً مزيداً من النّضال وذلك يتطلّب أرقى أشكال العمل والتّنظيم لتحقيق أوسع انخراط والتفاف شعبي جماهيري حول برنامج المواجهة الوطنيّة.

أبو الحاسم
(المسؤول العسكري لجبهة التّحرير االفلسطينيّة)

مداخلة أمين محمود عطايا

أيّها الرّفاق والرّفيقات:

تحدّث الأستاذ/علي فيّاض - الكاتب والباحث في الشّؤون الاستراتيجيّة - في محاضرته عن الجوانب العسكريّة والأمنيّة في اتفاق «أوسلو» وقد أسماها ملاحظات أوّليّة، حيث غطّى في جوانب تلك المحاضرة أهمّ الجوانب العسكريّة والأمنيّة في الاتفاق المذكور، وألقى الضّوء على مخاطر الالتزامات العسكريّة والتّعهّدات الأمنيّة الواردة فيه، مشيراً إلى «أنّ هذا الاتفاق سيظلّ مرهوناً، خلال عمليّة تطبيقه - بإرادة الطّرف الأقوى في المعادلة - أي أنّ ميزان القوى الفعلي (عسكريّاً وأمنيّاً) بين الطّرفين المتعاقدين، هو الّذي سيعطي للنصوص ترجمتها المستقبليّة على أرض الواقع».

في اعتقادنا أنّ الباحث في هذه النّقطة بالذّات أصاب كبد الحقيقة، حيث سأحاول فيما بعد التعرّض لهذه المسألة الهامّة عند إبداء ملاحظاتي الأساسيّة لهذا الموضوع. يتعرّض الباحث إلى موضوع الانسحاب الإسرائيلي من مناطق في الضفّة والقطاع، مشيراً إلى أنّ هذا الانسحاب، يعتبره الطّرف الفلسطيني مكسباً استراتيجيّاً، بينما تعتبره إسرائيل إعادة انتشار لقوّاتها العسكريّة يتمّ إنجازه على مراحل عديدة ومشروطة، حيث يضمن السّيطرة الاستراتيجيّة العسكريّة على الطّرق والمحاور الرّئيسيّة المؤدّية إلى كامل الأراضي العربيّة المحتلّة ويؤدّي هذا الانسحاب بالتالي إلى تخلّي إسرائيل عن المناطق ذات الكثافة السكّانيّة الفلسطينيّة العالية، تاركة التّعامل مع السكّان العرب إلى قوّة الشّرطة الفلسطينيّة المحليّة. أمّا مسؤوليّة الأمن الخارجي فقد ارتبط ارتباطاً مباشراً بالاستراتيجيّة والقوّات العسكريّة الإسرائيليّة. وباختصار شديد فإنّ دور الشّرطة الفلسطينيّة وفق التصوّر الإسرائيلي لا يتجاوز ضمان الأمن «التّكتيكي» للإسرائيليّين، وحيث يرى الباحث أنّ دور هذه الشّرطة سيكون تحت السّيطرة الإسرائيليّة وخدمة لأهدافها في التّصدّي للقوى الفلسطينيّة المتطرّفة في كامل الأراضي الفلسطينيّة، وإحباط أيّ تحرّكات عربيّة أو إسلاميّة في المستقبل ضدّ إسرائيل، وفق تنسيق أمني متبادل، وذلك لتحقيق الأمن التّكتيكي الإسرائيلي (أي مكافحة الإرهاب والتّخريب) في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وتحديد التّرتيبات المستقبليّة لتحقيق نظام أمني (أردني - فلسطيني - إسرائيلي) تحقيقاً لعمليّة سلام عربي - إسرائيلي شاملة، من خلال تشكيلة من التّرتيبات السّياسيّة سواء انتقاليّة/أو نهائيّة: الحكم الذاتي، أشكال الفيدراليّة والكونفدراليّة، كيان فلسطيني.. إلخ. ويذهب الباحث إلى القول مستنداً إلى (التّصريحات الإسرائيليّة) - أقوال جوزيف المر - نائب رئيس معهد جافي - إلى أنّ أيّة ترتيبات أمنيّة مع الفلسطينيّين ستظلّ مؤقّتة ومرحليّة إذا لم ترتبط بترتيبات أشمل على الجبهة الشّرقيّة، لأنّ النّظام الأمني الثّلاثي يعتبر في نظر الإسرائيليّين «حجر الزّاوية في استراتيجيّتهم الأمنيّة الرّاهنة».

إلى جانب العرض التّحليلي للجوانب العسكريّة والأمنيّة لاتفاق غزّة - أريحا أولاً الّذي تقدّم بها الباحث، هناك بعض الملاحظات الّتي نعتبرها هامّة وأساسيّة في سياق هذا البحث والّذي لابدّ لنا من التعرّض لها، وهذه الملاحظات يمكن ترتيبها على الشّكل التالي:

الملاحظة الأولى: إسرائيل تستثمر انتصاراتها العسكريّة في حرب ١٩٦٧ لتحقيق أهداف سياسيّة:

لقد رسمت حرب حزيران ١٩٦٧ بُعداً جديداً للقضيّة الفلسطينيّة عندما أصبحت فلسطين كلّها تحت الاحتلال الإسرائيلي. لقد وفّرت الأراضي العربيّة الّتي احتلّتها في هذه الحرب، القدرة على المناورة الاستراتيجيّة - العملياتيّة البريّة والجويّة، كما وفّرت لها العمق الاستراتيجي الّذي كانت تفتقر إليه قبل بدء الحرب، وهو ما أعطى لإسرائيل متّسعاً للإنذار عن أي هجوم يأتي عبر الأراضي المجاورة. إنّ الأهداف السّياسيّة الإسرائيليّة لحرب ١٩٦٧، لم يكن بالإمكان استثمارها في الحصول على مكاسب سياسيّة فوريّة. وبعد حرب ١٩٦٧، والنّتائج الّتي أسفرت عن احتلال إسرائيل لمناطق عربيّة شاسعة، اتخذت الحركة الصّهيونيّة قرارها الرّسمي والعلني، بعدم إرجاع هذه المناطق أو معظمها على الأقلّ، إلى العرب، جاء ذلك بعد مرور عدّة أيّام فقط على انتهاء الحرب (راجع قرارات زعماء الحركة الصّهيونيّة في ١٢ حزيران ١٩٦٧ في مدينة القدس) وقد جاء في بعض هذه القرارات[1]:

أولاً: إنّ الأراضي الّتي احتلّت يجب اعتبارها أجزاء محرّرة من «أرض الميعاد» وعلى الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة، أن تضع هذا الاعتبار في استراتيجيّتها المزدوجة السّياسيّة والعسكريّة.

ثانياً: استخدام جزء أو أجزاء من الأراضي المحتلّة في الاستراتيجيّة الهادفة إلى

(١) مجلّة الأسبوع العربي، بيروت ١٩٨٠/٨/٢٥، ص ٢٤، نقلاً عن مجلّة تايم الأمريكيّة

استدراج الدّول العربيّة إلى مفاوضات مباشرة من أجل الصّلح، من دون التّفريط بأيّ جزء يعتبر أساسيّاً لكيان «الدّول العبريّة». إنّ هذا البرنامج الصّهيوني، هو من صلب العقيدة الصّهيونيّة، إذ ينصّ على الأهداف العريضة الّتي تسعى هذه العقيدة إلى ممارستها، ووضعها موضع التّنفيذ، وهذا البرنامج لن يتأثّر في عناصره الأساسيّة من جرّاء عقد الصّلح بين العرب وإسرائيل، أي أنّه لن يشهد تراجعاً أو انحساراً فيما لو تمّ إحلال السّلام بين الأطراف المتنازعة.

والملاحظ أنّ الصّلح لا يحمل العقيدة الصّهيونيّة على التّخلّي كليّاً ونهائيّاً عن مضمونها ونظرتها إلى «أرض إسرائيل» في حدودها التّاريخيّة، فالتّراجع عن بعض المناطق المحتلّة سوف يضع هذه المناطق في عداد الأجزاء السليبة أو المسلوخة من أرض «الوطن القومي اليهودي»، وهو ما يؤهّل العقيدة الصّهيونيّة الالتزام بمسألة «تحريرها» في المستقبل وضمّها إلى «الوطن الأمّ».

نخرج من هذا العرض بأنّ مشكلات عديدة ستعيد دورة الصّراع، ويبدو أنّ الطّرف الصّهيوني يدرك جيّداً الطّبيعة الحقيقيّة للصّراع على أنّه صراع مستمرّ حيث ينطلق الكثير من الباحثين الإسرائيليّين من فرضيّة أنّ حرب المستقبل واقعة لامحالة، وعلى إسرائيل أن تستغلّ المهلة المحدودة الكامنة في تراجع حرب تهدّد وجود إسرائيل في المدى القريب، من أجل بناء اقتصادي ناجح ومفيد للجيش الإسرائيلي، بحيث يصبح جيشاً حديثاً بمفاهيم مطلع القرن المقبل.

الملاحظة الثانية: الصّراع السّكاني الفلسطيني - الإسرائيلي:

إنّ أهمّ تعبيرات المأزق الّذي تعيشه إسرائيل، يتمثّل في عجزها عن مواجهة التطوّر الكمّي والنّوعي للشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلّة، الأمر الّذي تعكسه مخاوف القادة الصّهاينة على مستقبل الدّولة الصّهيونيّة من تحوّلها إلى دولة ثنائيّة القوميّة، ومن أن يتحوّل اليهود إلى أقليّة سكّانيّة في المستقبل المنظور. ومن هنا يرى حزب العمل الإسرائيلي الحاكم وعلى وجه التّحديد تجاه الضفّة والقطاع «أنّ إسرائيل مكرّسة لأن تكون دولة يهوديّة مستقلّة وديموقراطيّة، وانطلاقاً من الإخلاص لهذا الهدف التّاريخي، لا يرغب هذا الحزب في فرض السّيطرة الدائمة على (١,٨) مليون فلسطيني يسكنون في تلك المناطق، أي التخلّص من أكبر عدد ممكن من السكّان العرب، لقاء الاحتفاظ بأكبر مساحة من الأرض من ناحية أخرى.

وهناك الكثير من الإسرائيليّين الّذي يطمحون إلى تغيير الواقع الدّيمغرافي في الضّفّة الغربيّة من أغلبية عربيّة مطلقة إلى نسبة كبيرة من المستوطنين اليهود يكون لها مدلول سياسي، واتخاذ تدابير عنيفة مستقبلاً لطرد السكّان العرب من ديارهم، لتحقيق نقاء الدّولة اليهوديّة من البحر إلى النّهر.

الملاحظة الثّالثة: الكيان الفلسطيني نموذجاً لدولة «أنطون لحد» في الشّريط الحدودي اللّبناني

السّؤال الّذي يطرح نفسه هو، طبعاً، ما الّذي تريده إسرائيل وتسعى إليه، من خلال الحكم الذّاتي الفلسطيني في مرحلته الانتقاليّة والنهائيّة؟ في اعتقادنا أنّ السّياسة الإسرائيليّة تسعى بهدف استمرارها للسيطرة الإسرائيليّة - الأمنيّة على المناطق المحتلّة - إلى خلق أمل في التّعايش المشترك من خلال حلول وسط متبادلة، والعقبات الّتي تقف في وجه نشوء تعايش مشترك - من وجهة النّظر الإسرائيليّة - وتطوّره هي، الانتفاضة، والقبول الفلسطيني بالحلّ الإسرائيلي السّياسي لمستقبل الضّفّة والقطاع، والّذي يمثّل معالجة أوّليّة لإيجاد حلّ سياسي إسرائيلي للقضيّة الفلسطينيّة. إذ تبيّن للإسرائيليّين أنّ حلّ مشكلة الانتفاضة الفلسطينيّة والنّضال السّياسي في الأراضي المحتلّة ليس قطعاً بالطّريق العسكري وبواسطة القوّة فقط، وإنّما بواسطة طرح حلول وسط متبادلة يقبل بها طرف فلسطيني، ومن هنا كان اتفاق غزّة - أريحا أوّلاً، والاعتراف المتبادل بين م.ت.ف وإسرائيل. ومن وجهة النّظر الإسرائيليّة وحسب الاتفاق فإن إسرائيل ستعمل على تدريب الكوادر الفلسطينيّة، لأنّ كلا القوّتين ستعملان معاً حتماً. إنّ النّموذج الّذي تطمح إسرائيل إلى تحقيقه، هو كيان فلسطيني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسّلطة السّياسيّة والعسكريّة الإسرائيليّة، على غرار نموذج دويلة «أنطون لحد». أي أنّ الحكم الذّاتي للنّاس (وليس للأرض).

الملاحظة الرّابعة: دور إسرائيل في نظام شرق - أوسطي

إنّ تحقيق تسوية سياسيّة في المنطقة، يمكن لإسرائيل أن تشارك في نظام شرق - أوسطي، وفي مثل تلك الظّروف يحقّ توجيه السّؤال التالي: ما الّذي بقي من الدّور التّقليدي لإسرائيل كذخر استراتيجي للولايات المتحدة؟ في رأينا أنّ دور إسرائيل لم يتغيّر بتاتاً، ومازال هامّاً جدّاً. إنّ مكان إسرائيل في مركز الشّرق الأوسط العربي، يجعل من إسرائيل حارساً مخلصاً للاستقرار في الدّول المحيطة بها، فهي ستحافظ على الأنظمة القائمة، وهي تمنح أو تكبح المسيرة الجذريّة (الراديكاليّة)، وهي تصدّ توسّع الأصوليّة الدّينيّة المتعصّبة.

أي أنّ التّأثير الإسرائيلي سيؤثّر بشكل

غير مباشر على بقيّة الدّول في المنطقة المجاورة. صحيح أنّ هناك عملية تجذير راديكالي في كلّ الدّول، إلاّ أنّ الجهات الراديكاليّة ترتدع - من وجهة نظر العرب - عن الذّهاب حتّى النّهاية، خوفاً من تصعيد يدفع إسرائيل للتدخّل.

ومع اختفاء الاتحاد السّوفياتي كطرف سياسي له مصالحه في المنطقة. وفي مثل هذه الظّروف الخاصّة، لم يزل ولم يتقلّص دور إسرائيل في المنطقة ومكانتها كذخر استراتيجي من الدّرجة الأولى للولايات المتحدة. فبدون إسرائيل، ستقع على الغرب مهام، لا يمكن لأيّ دولة عربيّة أن تقوم بها بسبب تقييدات سياسيّة داخليّة ودوليّة، أمّا بالنّسبة لإسرائيل، فتوجد ضرورة وجوديّة وحقيقة لتدخّلها.

ويبدو أنّ الولايات المتحدة سائرة على طريق خلق قوّة إسرائيل العسكريّة لمواجهة التحدّيات.

وأخيراً يمكن القول بأنّ الصّراع العربي - الإسرائيلي من نمط الصّراعات الدّوليّة (الاجتماعيّة - السّياسيّة - الاستراتيجيّة) - أو الممتدّة - والصّراع الممتدّ هو ذلك الصّراع الّذي يستمرّ عبر فترة زمنيّة طويلة.

والخلاصة: إنّ الصّراع العربي - الإسرائيلي سوف يحتفظ بصفة صراع، في كلّ الأحوال، حتّى لو أنجزت «تسوية» فإنّ أيّة تسوية لا يمكن إلاّ أن تسفر عن شكل من أشكال استمرار الصّراع بصور جديدة مختلفة... وفي تقديرنا أنّ المخطّط الإسرائيلي في المنطقة لم يكتمل بعد.

الملاحظة الأخيرة: في الاستنتاجات:

١ - إنّ اتفاق (غزّة - أريحا أوّلاً) ما هو إلاّ مرحلة انتقاليّة بالنّسبة للأطراف مجتمعة... يلعب فيه الطّرف الإسرائيلي الدّور الهامّ في نجاحه أو عدم نجاحه، وبالتالي تبقى الاحتمالات المختلفة واردة.. حرباً أم سلماً.

٢ - إذا كانت إسرائيل كما رأينا ترى أنّ الصّراع هو صراع مستمرّ حتّى لو أنجزت تسوية.. وأنّ أيّة قوّة للطّرف العربي تعني ضعفاً للطّرف الإسرائيلي.. ومن هنا نرى أنّ هناك وقفة استراتيجيّة في مسار الصّراع، لأنّ في اعتقادنا واعتقاد الإسرائيليّين بأنّ الصّراع بين العرب وإسرائيل، هو صراع وجود لا صراع حدود..

المسار الثّقافي لاتفاق غزّة - أريحا وسبل المواجهة

عبد القادر صالح

كيف يمكن لاتفاق سياسي ضئيل يشمل مدينتين (غزّة - أريحا) لا تزيد مساحتها عن ٣٧٠ كيلومتراً مربّعاً ولا تضمّان أكثر من ٨٠٠ ألف من السكّان أن يكون مهدّداً للثّقافة العربيّة الّتي تتنفّس أكثر من (١٥٠) مليون عربي ينتشرون على مساحة ١٢ مليون كيلومتر مربّع؟

بقدر ما يبدو السّؤال ساذجاً فإنّه يثير السّخريّة المرّة والشّعور بالتّفاهة. فالاتفاق الّذي وقّعه محمود عبّاس وشمعون بيريز - وللوهلة الأولى لدى النّظر في بنوده - يتناول مستقبل المجتمعات العربيّة، ويقرّر من طرف واحد إلغاء انتمائها إلى عالم عربي له سماته الواضحة وقضاياه المشتركة الّتي عاش من أجلها صراعات دمويّة - منذ انحسار الإمبراطوريّة العثمانيّة - مع قوى خارجيّة على الأغلب، ويفرض عليها أن تنتمي - منذ لحظة توقيع الاتفاق - غيابيّاً وبقوّة تكاد تبدو ميتافيزيقيّة - إلى ما يسمّى بالنّظام الشّرق أوسطي. فالاتفاق يُغيّب أدنى إشارة إلى هويّة المنطقة الّتي يقتحمها بمشروع معدّ سلفاً ولا يذكر في أيّ بند من بنوده كلمة عربي. ويفرض على هذه المنطقة - الّتي يكتفي بتسميتها بالشّرق الأوسط - أن تدخل في تحالفات إقليميّة قائمة على أساس اقتصادي يعتمد نظاماً تكنولوجيّاً - معدّاً سلفاً - يملك الصهاينة مفاتيحه، وعلى الفلسطينيّين - الّذين يخرجهم الاتفاق من سياقهم الحضاري - أن يكونوا سعاة بريد - وفي أفضل الأحوال وسطاء - بين المركز في تل أبيب والأطراف في (الدّول المجاورة) و(العواصم الإقليميّة) في (الشّرق الأوسط الجديد).

ومن نافل القول إنّ نجاح اتفاق كهذا يتطلّب انقلاباً شاملاً في المفاهيم والأسس الثّقافيّة ومجموعة القيم التربويّة الّتي سادت العالم العربي حتّى الآن. فقد تشكّلت الثّقافة العربيّة الراهنة في مصهر علاقة ضدّيّة تناحريّة مع الحركة الصهيونيّة ومفاهيمها، وضمن آليّات (التحرّر - التبعيّة) و(التحقّق - الاستلاب) و(الحداثة - التحديث) تجاه الغرب.

ورغم الهزائم الّتي مُني بها العرب أمام الغرب، وهي نتيجة معارك خاضوها بادئين أو مفروضة عليهم بسبب العلاقة السّجاليّة بين ثقافتهم وثقافة الآخر - المسيطر، رغم هذا لم يرَ العرب مبرّراً للنكوص عن إزجاء السّجال قُدُماً لاطمئنانهم أنّ حظّهم في الانتصار يتوثّب مع اشتداد الصّراع وتقدّمه، وأنّ البديل هو الهزيمة النهائيّة والتّفتيت. إلّا أنّ هذا (العقد - الصّفقة) جاء خاتمة لفصل دامٍ استمرّ تسعة عقود من الزّمان، لا لينهي الصّراع الدّموي وإنّما ليعلن بدء فصل جديد من صراعات أشدّ دمويّة وظلماً من سابقاتها.

الاجتياح الصهيوني لفلسطين ومحاولات التّطبيع

حاول الصهاينة منذ بداية تنفيذ المشروع الصهيوني أن يحظوا بقبول المحيط العربي الإسلامي، وقدّم هرتزل للسلطان عبد الحميد سنة ١٨٩٦ عشرين مليون ليرة ثمناً لفلسطين. ولمّا باء بالفشل استعان بوساطة النّائب السّابق في البرلمان العثماني يوسف ضياء الخالدي، وهي وساطة فشلت بالطّبع[١]. ومنذ أن تنبّه الفلسطينيّون إلى الخطر الصهيوني قاوموه بضراوة، وكان للنّخبة السياسيّة والثّقافيّة دروها الأكبر في محاربة الصهيونيّة بدءاً بكتاب «يقظة الأمّة العربيّة» للبناني نجيب عازوري ثم روحي الخالدي ونجيب نصّار وعيسى العيسى. ولكن الصهاينة واصلوا محاولاتهم لإيجاد نواة فلسطينيّة وعربيّة تتقبّل وجودهم، وحاولوا التّرويج بألوان زاهية للمشروع الصهيوني، فلجأ نجيب الأصغر وهو يهودي استطاع بالحيلة أن يقدّم المشاريع للعرب حتّى يخدعهم ويصل إلى فلسطين دون أن يشير إلى الصهيونيّة من قريب أو بعيد، واحتاج الأمر إلى زمن حتّى تتضح حقيقة نشاطاته[٢]. ثمّ كانت مراسلات الحسين - مكماهون الشهيرة؛ واستطاع الصهاينة إقناع الأمير فيصل - قبل أن يصبح ملكاً - بتوقيع الاتفاق الشهير مع وايزمن، وأن يتحدّث بلهجة تشي بالقبول بالهجرة اليهوديّة وذلك في مؤتمر السّلم المنعقد في باريس في شباط ١٩١٩. كان هذا أول قبول رسمي من طرف عربي بالوجود الصهيوني على أرض فلسطين. ولكن أوّل محاولات التّطبيع على الصّعيد الفلسطيني كانت تتمثّل بإنشاء الجمعيّة العربيّة - اليهوديّة

(١) بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسّسات السّياسيّة في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨، مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة، ص ٤١.

(٢) ن م، ص١٠٢

عام ١٩٢٠ على يد اليهودي الرّوسي كلفرسكي، وكان أبرز وجوهها حسن شكري رئيس بلدية حيفا. وقد انهارت بسرعة[٣]. ثمّ النّادي الوطني الإسلامي عام ١٩٢١، والحزب الوطني العربي (١٩٢٣) وكان إنشاؤه أوّل إجراء عملي ينجح فيه البريطانيّون والصّهاينة في شقّ الحركة الوطنيّة.

على الصّعيد العربي، كانت صحيفة «المقطّم» المصريّة أوّل من روّج للفكرة الصّهيونيّة الاستيطانيّة منذ عام ١٨٩٨، تلتها جريدة «الأهرام» وصحيفتا «النّفير» و«لسان الحال» البيروتيّتان. وفي فلسطين أنشأ راغب النشاشيبي جريدة «لسان العرب» عام ١٩٢١ وسلّمها للبناني إبراهيم سليم النّجار فدافعت عن السّياسة الإنجليزيّة وأيّدت الصّهاينة.

لم تكن هذه الثّغرات في الحركة السياسيّة الفلسطينيّة ذات شأن يذكر. ولكن ترتيب الأولويّات في النّضال ضدّ الاحتلال الصّهيوني الإنجليزي أو الحركة الصّهيونيّة ومحاولة الفصل بينهما سبّب اضطراباً ملحوظاً في أداء الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة عكس آثاره على الأحزاب السّياسيّة الّتي قسّمت الشّارع الفلسطيني وجعلت لهذا الانقسام تقاليد ستمتدّ إلى أيّامنا هذه، كما كان باكورة للنظريّة السّياسيّة الرّسميّة الّتي عملت على فصل التّمظهر الصّهيوني عن المركز الاستعماري المتمثّل في أمريكا فيما بعد.

أمّا ظاهرة تأييد بعض الصّحف العربيّة للحركة الصّهيونيّة فكانت المنشأ الّذي ترعرعت فيه أفكار التّطبيع مع الصّهاينة لدى بعض النّخبة الثّقافيّة والسّياسيّة العربيّة في أوقات لاحقة، وليس من المفارقة أن تتركّز الفئة المنادية بالتّطبيع في مصر ولبنان بعد أن انحسرت قوّة الحركة القوميّة العربيّة فيما عبّرت عنه اتفاقية كامب ديفيد واتفاق ١٧ أيار وما عبّر عنه ذلك من توجّهات سياسيّة وثقافيّة للأطراف الّتي دافعت عنها[٤].

الاندماج غير مطلوب.. المطلوب هو التّبعية

بعد نكبة ١٩٤٨ ظلّ التّيار الغالب من المثقّفين الفلسطينيّين ـ شأنهم شأن الحالة السّياسيّة السّائدة عربيّاً ـ يرفض الاعتراف بالكيان الصّهيوني. وقد جزّأ الاحتلال الشّعب الفلسطيني إلى توزّعات ديمغرافيّة أربعة: الباقون تحت الاحتلال، وأهل الضفّة الغربيّة وسكّان قطاع غزّة ثمّ فلسطينيّو الشّتات.

وتعتبر تجربة أولئك الّذين بقوا في الشّطر المحتلّ عام ١٩٤٨ حالة مختبريّة مناسبة لتأمّل سياسة التّطبيع الّتي فرضها الصّهاينة عليهم، والاسترشاد بها في محاولة فهم تقبّل الذّهنيّة العربيّة للتعايش مع الصّهاينة. فقد خرج أولئك الفلسطينيُّون من الحرب وهم لا يكادون يصدّقون أنّهم بقوا على أرضهم، وأنّ (الوحوش) الصّهاينة تركوهم أحياء داخل ذلك السّجن الكبير المعزول عن محيطه والمحاصر من جميع الحدود الّذي سمّوه «دولة إسرائيل» وإن ظلّ يعني بالنّسبة لأهله الوطن، وهو ما يجعلهم عرضة للإبادة الجماعيّة بدون ضجيج إن هم أبدوا مقاومة وعنفاً ضدّ الكيان؛ ولكن مقاومتهم على مدى السّنين الّتي تلت ضدّ عمليّات اغتصاب أرضهم المستمرّة والمنهجيّة كانت تميل إلى الاحتجاج والشّكوى، ولا يذكر أنّهم لجأوا إلى وسائل المقاومة اللّاعنفيّة الّتي كان بإمكانهم اجتراحها. وقد لعبت النّخبة الباقية بينهم دوراً تطبيعيّاً مع الواقع الجديد أفرز شكل العلاقة الجديدة مع الكيان. وكانت هذه النّخبة بمعظمها تنتمي إلى الشيوعيّين الّذين مارسوا دوراً متقدّماً في التّشبّث بالبقاء على أرض الوطن، ولكنّهم تميّزوا منذ زمن مضى بموافقتهم على إنشاء دولة لليهود (قرار التّقسيم) والقول بضرورة النّضال إلى جانب الطّبقة العاملة والكادحين اليهود ضدّ أرباب العمل والحكّام الصّهاينة. فالنّخبة الثّقافيّة الشّيوعيّة هي الّتي صاغت خطاباً ثقافيّاً وسياسيّاً ينظر للتطبيع مع اليهود (ويمكن أن يتحوّل الأمر إلى تطبيع مع الصّهاينة بحكم صعوبة الفصل على المستوى السّياسي)، وغزلت الحجج النّظريّة لاندماج الفلسطينيّين في دولة «إسرائيل». رغم أنّ قادة الكيان الجديد كانوا يفتقدون سياسة واضحة في سنوات إنشاء الكيان الأولى تجاه «المسألة العربيّة» ونظروا إليها من الزّاوية الأمنيّة والعسكريّة فحسب.. وساعدهم على ذلك أوضاع الفوضى السّائدة وحالة الموات السّياسيّة للأقليّة «العربيّة في إسرائيل». فمنهم من كان يرى التخلّص منهم. ومنهم من كان يميل إلى إدماجهم «قوميّاً» بـ «إضفاء الطّابع العبري» على نظام التّعليم العربي. ولكن بن غوريون حسم الأمر بوجوب أن تكون الأسبقيّة للجانب الأمني على كافّة الاعتبارات الأخرى، وضرورة تضييق الفجوة الثّقافيّة والتّعليميّة بين العرب واليهود. وكان أكثر الاقتراحات إثارة ذلك الّذي قدّمه «أمنون لين» بتدريب (العرب داخل إسرائيل) ليكونوا «الأداة الملائمة» من أجل «تحرير الشّعوب العربيّة من حكّامها الرجعيّين»[٥]. ورغم أنّ الشيوعيّين يؤكّدون على دورهم الأوحد في الحفاظ على الشخصيّة الفلسطينيّة تحت الاحتلال الأوّل، إلّا أنّ «التّأريخ» لا يذكر لهم إنجازاً هامّاً على هذا الصّعيد قبل مطلع السّتينات، أي بعد تشكّل حركة الأرض وتنامي الشّعور بالانتماء

(٣) ن.م، ص ١٨٣.

(٤) صحافة عربيّة في خدمة الحركة الصّهيونيّة: يوسف حدّاد، قضايا عربيّة، تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٨٠.

(٥) الفلسطينيّون عبر الخطّ الأخضر، الكسندر شولتس وآخرون، كتاب الفكر، ص ٦٥.

القومي بعد صعود عبد النّاصر، ولكن حركة الأرض استبعدت عن مسرح الحياة السياسيّة عام ١٩٦٥ وبان واضحاً أنّ الدّمج الثّقافي للفلسطينيّين غير ممكن وغير ضروري. وقد قال موشي ديان حينها «إنّ ما يمكن للعرب أن يجبّوه في إسرائيل ليس هو الصهيونيّة ولا بياليك (الشّاعر العبري) وإنّما حقيقة أنّ قراهم بها كهرباء».

وفي هذه الفترة قدّم مثقّفو الصّمود أبرز إبداعاتهم، وبرز دور الحزب الشّيوعي كسند سياسي للوجود الفلسطيني، بعد أن استطاع الفلسطينيُّون العرب في الحزب أن يحرزوا لأنفسهم حقّ التّعبير عن روح الانتماء القومي. ولكن علينا ألّا ننسى أنّ الانتماء الإيديولوجي للمثقّف الفلسطيني في الحزب الشّيوعي كان انتماءً ملتبساً. وكان التّعارض بين قواعد اللّعبة السّياسيّة وبين قوّة الانتماء إلى الأرض والشّعب والهويّة مدعاة لازدواجيّة ذات أثر مرهق على الرّوح. ولم تكن قواعد الانضباط الحزبي تسمح بالاطّلاع على صورة حقيقيّة لتلك الحالة. إلّا أنّ حالات التمرّد برزت أثناء تشكيل حركة الأرض، وفي حالة «داوود تركي» وفي الحالة الّتي عبّر عنها محمود درويش بخروجه من الحزب والوطن. على أيّة حال فإنّ سياسة القبول بالأمر الواقع والتّطبيع مع اليهود كانت غير مجدية. ومازال الفلسطينيُّون في الجزء المحتلّ عام ١٩٤٨ يعانون من عقدة الهويّة ومحدّدات الانتماء، ويشعرون باستلاب يومي إزاء شخصيّتهم الفلسطينيّة والتّعبير الحقوقي عن وجودهم على وطنهم يجرحهم بصلافة العبارة المتمثّلة في الوصف الرّسمي لهم بـ «الأقليّة العربيّة في إسرائيل».

وإذا كانت التّغطية الإعلاميّة الثّقافيّة في العواصم العربيّة وفي صحافة «المقاومة الفلسطينيّة» قد شملت أدب المقاومة فقط، وهو ما أعطى انطباعاً عامّاً بأنّ الفلسطينيّين تحت الاحتلال قد أنتجوا فقط أدباً مقاوماً يرفض الكيان الصّهيوني ويؤكّد على الهويّة والانتماء، وحصر بذلك الوجود الأدبي والثّقافي في بضعة أسماء من محمود درويش وسميح القاسم وغيرهما، فالحقيقة أنّ أعداداً تفوق هؤلاء قد انصرفت إلى إنتاج أدبي يتناول المشاكل والهموم الفرديّة الوجوديّة والوجدانيّة، متخطّية حاجز التّصادم مع «الدّولة» أو التوزّع بين الانتماء السّياسي للكيان والانتماء الثّقافي للهويّة. كان ذاك هو شأن شعراء مثل ميشيل حدّاد وجمال قعوار وحبيب شويري وغيرهم، وشأن روائيّين وقصّاصين أمثال أحمد سليم درويش وسليم خوري ومحمود عبّاسي وغيرهم، وشأن مسرحيّين ـ وهؤلاء تميّز إنتاجهم (المهادن) بالغزارة نسبياً بسبب حاجة المسرح إلى ترخيص حكومي ـ ومنهم محمود عبّاسي وسليم خوري وإدمون إلياس شحادة. بل إنّ بعض الأدباء الفلسطينيّين كتبوا قصائد يحيُّون فيها يوم «الاستقلال» ويمدحون الباب العالي للحاكم الصّهيوني!.

الفدائي أكل المثقّف

بعد الاحتلال الثّاني ١٩٦٧، انخرط معظم المثقّفين الفلسطينيّين في أجهزة ومؤسّسات التنظيمات المقاتلة وأصبحوا (صوتاً للبندقيّة). وقد أدّت العلاقة المرضيّة بين المثقّف (الفدائي) والسّياسي (الفدائي) إلى تشويه الفكر والثّقافة، حيث اضطّر المثقّف إلى (سوء استخدام) أدواته المعرفيّة من أجل تسويغ الشّعارات السّياسيّة، ودخل في صراعات الأحزاب والتّنظيمات، وهي صراعات فيها بعض البهلوانيّة. كما غاب دور المثقّف الصّدامي والإصلاحي الاجتماعي والنّاقد من أجل شعارات «الوحدة على أرض الصّراع» و«ديمقراطيّة البنادق» و«كلّ الجهود لتحرير فلسطين» و«الأقلام والبنادق ضدّ العدو». وهذا أحد الأسباب الّتي جعلت الذّهنيّة تغلب على الإبداع الثّقافي، وجعلت الشّعر يتقدّم على الرّواية والأدب على المعرفة.

والطّريف أنّ المثقّفين عقدوا اتفاقاً غير معلن مع القيادات السّياسيّة يقضي بمهاجمة أيّ مشروع سياسي قد لا ترضى عنه القيادة السّياسيّة دون مناقشته، والدّفاع عن المشروع نفسه إذا طرح من قبل هذه القيادات، وهو ما أعطى الجماهير شعوراً بالعبث السياسي تجاه المؤسّستين الثّقافيّة والسّياسيّة الفلسطينيّتين. والمتتبّع للسجالات الثّقافيّة الدّائرة على صفحات المجلّات الفلسطينيّة منذ عام ١٩٦٥ حتّى اليوم يرى العجيب من الانقلاب على الذّات لدى الكاتب الواحد، والهذر السّياسي والكليشيهات الأدبيّة الجاهزة في إنتاج ركام من الفنون الأدبيّة. وقد توّج المؤتمر الثّالث لاتحاد الكتّاب والصّحفيّين الفلسطينيّين هذه الكوميديا السّوداء، إذ تعطّلت أعمال المؤتمر ثلاثة أيّام كاملة بسبب مادة اقترحها المثقفون ولم تعجب القيادة، إلى أن عاد المؤتمرون «صاغرين» واستجابوا لأوامر القيادة. وفي نهاية المؤتمر فرض قادة الفصائل على الكتّاب القائمة الوحيدة الّتي سيصوّتون لها في اقتراع مكشوف. وخضع المثقّفون لهيمنة شبه عسكريّة من قبل التّنظيمات الّتي عمّمت «الالتزام التّنظيمي» على عابري السّبيل ولم تستطع أن تفرضه على قياداتها وكوادرها المتقدّمة.

وامتدّ التّخريب الثّقافي ليشمل الأرض المحتلّة، وكمثال على ذلك نذكر الانقلاب الّذي قيام به علي الخليلي وزياد أبو زياد وحنّا السّنيورة في جريدة الفجر لصالح عرفات، ودعم جاك خزمو في إصدار «البيادر السّياسي» الّتي روّجت للتطبيع بعد أن خرّب «البيادر» الأدبيّة والانقسام في اتحاد كتّاب الدّاخل.. إلخ.

ولكن الجريمة الّتي ارتكبها المثقّف الفلسطيني هي مشاركته في صناعة الحالة الانعزاليّة الفلسطينيّة، والتّرويج لشعار «يا وحدنا» و«خيانة الشّقيق والصّديق» وتهويل المأساة وتحويلها إلى حالة ميلودراميّة بدل المعالجة الصّادقة ورواية الأحداث كما هي فما كان

لاتفاق (غزّة ـ أريحا) أن يمرّ لولا وجود القطريّة الضيّقة والوطنيّة الانعزاليّة لدى الشّعب الفلسطيني في الدّاخل وهي حالة جديدة على الفلسطينيّين ساهمت في صناعتها الأحداث ولكن السّاسة والمثقّفين هم الّذين نشروها بشكل دعائي ونظّروا لها.

ولم تعبّر الأنتلجنسيا الفلسطينيّة عن الانتفاضة، لأنّ تركيبتها المعرفيّة وانتماءاتها كان خارج المسار الّذي تتجه الانتفاضة ضمنه، وهو ما جعل المثقّفين يتعاملون مع الانتفاضة بإرادويّة ورغبة في التّمثّل لا تجد لها لغة لصيقة بالواقع الّذي أفرز الانتفاضة وأثّرت فيه.

هذا الوضع سهّل على أصحاب صفقة (غزّة ـ أريحا) حشد جوقة من الكتّاب ليمتدحوا الإنجاز الوطني العظيم ويبشّروا بالخيرات الّتي يحملها سيله العرم، أو ليتحدّثوا عنه بلغة ضبابيّة تدفع النّاس إلى اليأس والقبول بالأمر الواقع.

وقد استعدّ الإعلاميّون مبكّراً لتغيير مصطلحاتهم السّياسيّة (القديمة) لمواكبة العصر الجديد. فقد قال علي الخليلي الشّاعر والباحث التّراثي ومدير تحرير جريدة الفجر في أيلول (سبتمبر) ١٩٩١: «إنّ الصّحفي الفلسطيني بحاجة إلى ثورة في المصطلحات.. لقد أصبحت أتردّد في استخدام مصطلحات «الثّورة والعدالة والحقوق» وأفضّل استعمال تعابير مثل «العلاقات المتبادلة» و«المصالح المشتركة» و«مذكّرات التّفاهم»»[٦].

وكرّس إميل حبيبي مقالاته لإيضاح الجهل الفاضح(!) الّذي يقع فيه العرب في فهمهم للعدو الّذي تجب «أنسنته» و«التّبادل الثّقافي الخصب معه»، ولتسفيه فكرة القوميّة العربيّة، وللدعوة إلى الانتماء للعالميّة.. وهي مقالات تنشرها إحدى أوسع الصّحف العربيّة انتشاراً، وصحف كثيرة أخرى في العالم العربي، ويُدعى إلى النّدوات الثّقافيّة العربيّة ليشرح (لنا) الجوانب المشرقة للتعامل مع الثّقافة اليهوديّة في فلسطين.

ورغم أنّ الرّفض والاستنكار والإعراب عن الغضب الشّديد هو جوهر الموقف العامّ للمثقّفين العرب إزاء الاتفاق، فإنّ وجود البعض الّذي يرى فيه إنجازاً إيجابيّاً يهدّد بتحقيق اختراق ثقافي للصّهاينة على الجبهة الثّقافيّة(؟) العربيّة. وسنحاول أن نعرض بشكل بانورامي لآراء عيّنة من مؤيّدي الاتفاق وأولئك الّذين لا يرون مفرّاً من التّعامل حسب معطياته بين المثقّفين العرب كما نشرتها صحيفتا «الشّرق الأوسط اللندنيّة» و«السّفير البيروتيّة» في فترات متفاوتة:

● خالد الكدّ (سوداني): سوف يتغيّر كلّ تراثنا الأدبي والثّقافي والشّعري والملاحم ونتحوّل إلى السّلام. وهذا شيء جميل. لست متشائماً سننتظر...

● خالد عبد اللّطيف (كويتي): الفلسطينيّون أحرار. نحن نادمون على تضحياتنا من أجلهم.

● اسحق الشّيخ يعقوب (سعودي): لا يمكن انتزاع اتفاق أفضل منه. أنا يائس.

● محمّد الهرادي (مغربي): ربح معنوي وسياسي. إنّ ربح المعركة هو القدرة على العيش سويّة (مع العدو) باختيارنا الحرّ، رغم أنّه أمر مهول أن يعيش المرء متجرّداً من عدوّه.

● نيفين مسعد (مصر): مدخل براغماتي لإنعاش العروبة اقتصاديّاً، ومدخل ثقافي لتجديدها حضاريّاً.

● هشام شرابي (فلسطيني): لا توجد نتائج دراماتيكيّة. سيكون هناك انعزال ثقافي لكلّ ما هو «إسرائيلي»، وربّما تباعد (الانعزال) أكثر ممّا هو عليه الحال. مشاكلنا أسبابها داخليّة. وسنبقى في نفس المأزق، وهو موضوع الأصوليّة الدّينيّة وقضيّة المرأة وصيغة للتعامل الحضاري مع الغرب.

● إبراهيم الخطيب (مغربي): أفضل سبيل لحلّ المشاكل تدريجيّاً مكسب للفلسطينيّين. والاتفاق دفاع عن الوجود الحضاري الفلسطيني الفاعل.

● سامي خشبة (مصري): يمكن أن يؤدّي إلى انفتاح على المستوى الحضاري من أجل إثراء الثّقافة الإنسانيّة، وإلى عودة اليهودي إلى مساره (الحضاري المشترك مع العرب) ونبذ الصّهيونيّة كفكر غربي غريب على اليهود.. ونحن قادرون على امتصاص الغزو ثقافيّاً.

● سعد البازعي (سعودي): يعبّر عن توجّه واقعي، لا خوف على مصير الأمّة من الإسرائيليّين. المصائب فينا وليست في الصّهيونيّة.

● د. علي شلش (مصري توفّي أخيراً): خطوة على طريق طويل نحو السّلام. السّلام اختيار صعب لأنّه يعني البناء والتّعمير، وعلينا العمل من أجله، لأنّه هو ما اتفقنا عليه، ولا نملك البديل.

هذه الاستشهادات تؤكّد أنّ الاتفاق لم يكن من صنع حالة سياسيّة تآمريّة خارجة عن السّياق الثّقافي العام الّذي يسير فيه العالم العربي. وإنّما هو نتيجة لوجود تيّار فكري فاعل على السّاحة العربيّة. اختار اللّجوء إلى الحلّ الغربي بكلّ ما يحمله هذا الحلّ من تبعات وتحدّيات لا تشمل فلسطين فقط وإنّما العالم العربي بأسره.

---

(٦) جريدة الحياة ٩١/٦/٢٥

والمسوغات الّتي استخدمها هذا التيّار ليست جديدة ولا بدعاً بين العرب، وليست اكتشافاً توصّل إليه المثقّفون بعد معاناة طويلة وسلسلة من الحروب والهزائم. وإنّما كانت لها سابقاتها منذ بدء المشروع الصّهيوني. وقد انتشرت بشكل خاصّ بين دعاة الإقليميّة والطّائفيّة وتيّار الانعزال والالتحاق بركب الثّقافة الغربيّة والقطيعة مع الثّقافة العربيّة الإسلاميّة بحجّة أنّها ثقافة (التخلّف)، ونذكر في هذا السّياق أسماء أحمد لطفي السيّد من مصر وسعيد عقل ويوسف الخال من لبنان. وشيوع هذا النّمط من التّفكير كان سبباً ـ ولو ضئيلاً ـ في الهزيمة.

ومثقّفون يرفضون الاتفاق والاستسلام

وعلى الطّرف الآخر من هذه الأفكار المنساقة وراء تأييد الأمّة لمشيئة أعدائها التّاريخيّين، لابدّ من ملاحظة آراء مثقّفين يحاربون التّطبيع وينوّهون بأخطاره. وفيما يلي سرد لآراء عيّنة من المثقّفين مأخوذة من نفس المصدرين السّابقين (الشّرق الأوسط والسّفير).

● إدوارد سعيد (فلسطيني): إن اختزال صراع كبير من الرّؤى والقيم إلى مجرّد خلاف بسيط غير ذي ضجيج وغير ذي مغزى ويمكن تسويته من خلال أمر يدعى بالحكم الذّاتي لهو باعتقادي مهزلة.

● محمود أمين العالم (مصري): الثّقافة العربيّة المناضلة ستواصل نضالها، وسيزداد هذا النّضال عمقاً وشدّة.

● رياض الرّيّس (سوري): يجب التصدّي لمن يكتب العبريّة بالعربيّة.

● هاني الحسن (فلسطيني): محاولة تدمير الثّقافة العربيّة وتزوير التّاريخ والمفاهيم التّراثيّة.

● رجاء أبو غزالة (الأردن): سيجري تعديل المناهج التربويّة، وجعل «السّاتلايت» رخيصاً بالنّسبة لعامّة الشّعب ليستقبل محطّات أجنبيّة تؤثّر في الثّقافة.. يجب التصدّي باستراتيجيّات قابلة للتحقّق.

● منصور الأطرش (سوريا): سيؤدّي إلى تغيير المناهج التربويّة والاستعمالات اللّفظيّة الّتي درجنا عليها وتفتيت الأمّة العربيّة وتفتيت الحياة الاجتماعيّة والمدنيّة في كلّ دولة عربيّة على حدة. والرّدّ يكون بتحصين السّياسة التربويّة وبالانتباه لمسألة الاستهلاك السّلعي.

● صفيّة صفوت (السودان): أسوأ الأذواق وأسوأ البرامج الإذاعية والتّلفزيونيّة والأغاني والموسيقى والفنون والثّقافات...

● وهيب الشّاعر (الأردن): سيركّز الصّهاينة على اقتحامنا بالإفساد الأخلاقي والمالي والتّفتيت. سيزداد العبث في المجتمع العربي.

● محسنة توفيق (مصر): أخطار قادمة بدأ تنفيذها من مشاريع زراعيّة مشتركة مع مصر (بدأت في عقله عن الشّعب)، وتغيّرت المناهج... (سابوا سينا واحتلّوا مصر).. لابدّ من المقاومة.

● فدوى عبد الرّحمن (السّودان): ازدياد التّغريب والتّبعيّة.

● د. علي المحافظة (الأردن): إسرائيل ستكون هي المصدر الوحيد للتكنولوجيا (وكيلة عن الغرب في المنطقة) وستعزّز الاختلافات الثّقافيّة في المنطقة.

● ناجي علّوش (فلسطيني): قوى النّظام العربي الرّسمي الّذي وقّع الاتفاق ستفرض سياسات صهيونيّة في ميدان الثّقافة والسّياسة.. وستقوم عصابات التّطبيع بـ: (١) إغراق الوطن العربي بالصّراعات الدّمويّة المختلفة، (٢) إخضاع الوطن العربي للثّقافة الاستهلاكيّة الإمبرياليّة الصّهيونيّة إخضاعاً كاملاً، (٣) تمكين العصابات من السّيطرة على السّلطة ضمن إطار فسيفساءات متنازعة.

● منح الصّلح (لبنان): الثّقافة العربيّة هي أقوى ما في العرب وأضعف ما فيهم، وستحاول إسرائيل أن تجعل هذه الثّقافة مصدر ضعف فقط عن طريق تهجينها وتشويهها وإلغاء أصالتها.

توقّعات بصدد الأساليب الّتي سيلجأ إليها الصّهاينة لإنجاح غايات الاتفاق

(١) تكثيف عقد لقاءات مشتركة بين المثقّفين اليهود والفلسطينيّين خاصّة والعرب بشكل عامّ استكمالاً لما حاولوه مع المثقّفين المصريّين بعد كامب ديفيد، لتحسين صورة الكيان وترسيخ التّطبيع. وقد عقدت لقاءات مشتركة حتّى الآن في القدس وفي فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨، وكان آخر لقاء من هذا النّوع الّذي عقد في ٩٣/١٠/٥ على ذرى جرزيم في نابلس وكان (عبارة عن نزهة مختلطة يهوديّة عربيّة تحت شعار تقويّة السّلام وإسقاط الحاجز النّفسي).

(٢) الإسهام في نشر صحف ومجلّات وطباعة كتب باللّغة العربيّة تعيد النّظر في الخطاب الثّقافي العربي وتستفيد من تراكم خبرات

الباحثين اليهود في تغطية أدقّ قضايا العرب والمسلمين وتركّز على إشاعة روح الاستسلام والدّونيّة لدى العرب في بثّ دعائي إعلامي مبرمج يبرز الجوانب السّلبيّة للشخصيّة والتّاريخ والثّقافة العربيّة ويبرز التفوّق اليهودي في كل مناحي الحياة.

(٣) إضعاف الرّوح العسكريّة لدى العرب ـ وهي ضعيفة في راهنها ـ والدّعوة إلى إلغاء التّدريب العسكري الإلزامي، (وبالنسبة للفلسطيني فإنهم سيفتقدون إلى هذا النّشاط الحيوي الّذي غطّته إلى حدّ ما التّنظيمات الفلسطينيّة ولن تكون الشّرطة الفلسطينيّة بديلاً لتدريب عناصر فلسطينيّة مقاتلة(!)).

(٤) المطالبة بتعديل الكتب والمناهج المدرسيّة في منطقة الحكم الذّاتي، وفي الدّول الّتي ستعقد اتفاقات سلام مع الصّهاينة لتناسب المرحلة الجديدة، وهذا ما عُمِل به في مصر منذ آب ١٩٧٩.

(٥) النّشاط الحثيث عبر الجامعات ومراكز البحث العلمي والإسهام في عقد جلسات حوار وإنشاء معاهد بحث مشتركة تحت ذريعة التّبادل الفكري والثّقافي والانفتاح.

(٦) تشجيع انكفاء الأدب العربي لمناقشة قضايا اجتماعيّة وفرديّة معزولة عن ارتباط مسألة النّضال الاجتماعي والسّياسي بالتّبعيّة للغرب والاستعمار ومواجهة الصّهيونيّة، وطغيان التّيارات الشّكلانيّة على الجوهر الإبداعي، وهو أمر عانت منه الثّقافة العربيّة بعد كلّ هزيمة تعرّضت لها.

مقترحات لمعالجة الآثار المدمّرة للاتفاق

(١) التّركيز على العمليّة التّربويّة ودورها في صياغة ذهنيّة وتفكير الإنسان وتهيئة كوادر قادرة على التحدّي الحضاري، وربّما يكون انتزاع العمليّة التّعليميّة من الجهاز الرّسمي عبر تشجيع إنشاء مدارس أهليّة واعتماد أساليب التربية الجماهيريّة أداةً مناسباً في مواجهة استخذاء النّظام الرّسمي المحتمل أمام عمليّة تشويه التّربية العربيّة.

(٢) محاولة توحيد المناهج التّعليميّة الخاصّة بالقضيّة الفلسطينيّة والتّاريخ العربي في مواجهة التّعليم غير المتجانس الّذي يتعرّض له الفلسطينيّون بسبب تشتّتهم الدّيمغرافي.

(٣) تحرير الصّحافة ووسائل الإعلام من الارتهان للدولة والمؤسّسات الاقتصاديّة الكبرى باللّجوء إلى الطّباعة الشّعبيّة الرّخيصة وأدوات الإعلام البديل، ومحاولة تحويل المؤسّسات الإعلاميّة ومراكز البحوث والدّراسات إلى مؤسّسات وقفيّة وهي تجربة كانت سائدة ـ بشكلٍ ما ـ في العالم الإسلامي ومتّبعة حالياً في العالم الغربي.

(٤) تشجيع المثقّفين والمبدعين العرب على القيام بدورهم في ترسيخ الهويّة الحضاريّة ومقوّمات النّهوض عبر الدّراسات والأبحاث الجادّة، وتشجيع أساليب المسرح الشّعبي المقاوم لسهولة وصوله إلى النّاس، والشّعر والرّواية والقصّة والإنتاج السّينمائي الّذي يحتفظ بالجوهر النّضالي ويساهم في رفع الرّوح المعنويّة للجماهير.

(٥) استخدام لغة مفهومة وعقلانيّة في الخطاب الثّقافي.

(٦) على الحركة الوطنيّة العلمانيّة ومثقّفيها رفض محاولة تسخيرها كحليف أو أداة لأجهزة النّظام الرّسمي في حربه ضدّ ما يسمّيه بالأصوليّة الإسلاميّة، والتّركيز على التقاء التّيارات الفكريّة المختلفة على أرضيّة مشتركة في مواجهة محاولات التّفتيت والتّذويب الحضاري، وتحويل العالم العربي إلى فسيفساءات متصارعة، وهي المعركة الّتي أعلن موقّعو الاتفاق صراحة أنّها ستكون المعركة المفروضة على العالم العربي والإسلامي في المدى المنظور عبر نقل ساحة الصّراع من المواجهة مع الصّهيونيّة إلى المواجهات الطائفيّة والدّاخليّة تحت حجّة «محاربة الأصوليّة».

وأخيراً فإنّ على المثقّفين أن يحسموا ولاءاتهم وانتماءاتهم إلى صفوف الجماهير، ويتحدّثوا بلغتها ويعبّروا عن همومها بعد أن قطعوا شوطاً طويلاً في الانتماء إلى المؤسّسة الرّسميّة، ومارسوا دوراً تضليليّاً وخادعاً مفاده أنّهم يتحدّثون باسم الجماهير وإليها، في الوقت الّذي كانوا يشتغلون فيه لصالح أنظمة غريبة فكريّاً ومعزولة عن انتماءات الأمّة ومصالحها.

ويجب ألّا يغيب عن بالنا أنّ الشّعوب لا تهزم إلّا إذا انهزمت ثقافاتها واستقرّت الهزيمة في أعماقها. وما من شعب يتقبّل الهزيمة إلّا إذا روّج مثقّفوه وإعلاميوه للهزيمة وأصبح المواطن يسمع الهزيمة ويقرأها ويحسّ بها في الأغنية والموسيقى والقصيدة والرّواية والإذاعة...

ومازال المثقّفون هم الجدار الأخير الّذي يستند إليه المحارب المهزوم.

مداخلة د. أحمد البرقاوي

الثّقافة العربيّة والصّراع القومي مع الحركة اليهوديّة ـ الصّهيونيّة

«ملاحظات منهجيّة»

يكثر الحديث الآن ـ كما كان الحال أثناء توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ـ عن المخاطر الّتي تحدق بالثّقافة العربيّة جرّاء التّوقيع على إعلان المبادئ بين منظّمة التّحرير الفلسطينيّة وحكومة الاستعمار الاستيطاني الصّهيوني ـ اليهوي في فلسطين.

وإنّ معظم الّذين تطرّقوا لهذا الموضوع ظلّوا يسبحون في مياهٍ من الكلمات الّتي لا تقول شيئاً عن واقع الحال الّذي يبتغون فضّه.

إذاً سرعان ما تواجه القارئ لأدب مواجهة «الغزو الثّقافي الصّهيوني» مصطلحات من قبيل الحفاظ على الهويّة، الحفاظ على قيمنا وتقاليدنا، الحفاظ على تاريخنا. وهذا كلّه من قبيل الرّدّ على الهجوم على الهويّة والقيم والتّاريخ الّذي يفترض أن الصّهيونيّة تسعى إما إلى تشويه هذا كلّه أو طمسه. ولعمري أن طريقة في التّناول كهذه بعيدة كلّ البعد عن مطلب الفهم كعنصر أساسي من عناصر التّفسير. بعيدة عن فهم الثّقافة ذاتها من حيث تحديدها الأعمق والأعمّ كواقع موضوعي ومن حيث آلية تغيّرها البطيء جدّاً بالقياس إلى التّغيرات الحاصلة في العلاقات السّياسيّة أو في عالم التّقنيّة، ومن حيث جانبها الإيديولوجي الإرادي الّذي يقيم علاقة معقّدة جدّاً بها كبنية.

لقد سأل الأخ عبد القادر صالح سؤالاً مهمّاً حين كتب يقول: كيف يمكن لاتفاق سياسي ضئيل يشمل مدينتين «غزّة وأريحا» أن يكون مهدّداً للثّقافة العربيّة الّتي تتلبّس أكثر من ١٥٠ مليون عربي ينتشرون على مساحة وقدرها ١٢ مليون كلم[٢]؟

وإذا كان السّؤال قد صيغ ووضع في صورة استنكاريّة ساخرة، فإنّ الإجابة عليه تتطلّب موقفاً حدّياً يحقّق مطلب العلم. وباستطاعتنا أن نطرح السّؤال التالي وهو من وحي سؤال الباحث: لماذا نخشى على الثّقافة العربيّة الّتي هي ثقافة ملايين من البشر وذات تاريخ طويل من ثقافة ضيّقة؟ لماذ لا يكون العكس هو الصّحيح، أي أليس من الأولى أن تخشى الثّقافة اليهوديّة ـ الصّهيونيّة من اختراق الثّقافة العربيّة؟

إنّ الباحث ـ كما قرأت ـ لم يجب على أيٍّ من السّؤالين، ولهذا عوّل على عرض تاريخي نقدي في بعض جوانبه لأشكال المواجهة الإيديولوجيّة ثمّ البحث عن سبل مواجهة ثقافيّة ـ إيديولوجيّة للاتفاق المذكور ردّاً على أولئك الّذين وجدوا عناصر إيجابيّة فيه.

إنّ ذلك لا يعود إلى نقص في كفاءة الباحث، بل إلى تعقيد الإشكاليّة الّتي وضعها نصب عينه.

فإذا كان الحديث يدور حول تهديد الثّقافة العربيّة من حيث هي لغة وتاريخ ودين وعادات أتراح وأفراح وجملة علاقات تكوّن نمط الحياة وتبني نفسيّة، فإنّ المناقشة يجب أن تتخذ زاوية أخرى أكثر اتّساعاً من علاقات مباشرة بين الاتفاق وهذه البنية الثّقافيّة.

أمّا إذا ما دار الحديث عن العلاقة بين الاتفاق والإيديولوجيا كعنصر من عناصر الثّقافة، فإنّ الأمر يحتاج إلى نظرة فاحصة لا للأسباب الإيديولوجيّة الّتي جعلت اتفاقاً كهذا يرى النّور فحسب وإنّما إلى الشّروط الّتي تجعله قابلاً للحياة أيضاً. هنا ننتقل إلى مستوى البحث في الوعي القابل للتشكّل عبر أجهزة السّلطة الدّعائيّة وقنواتها المتعدّدة ومثقّفيها.

فاختراق الوعي المقاوم الّذي مازال مستمرّاً منذ عقدين من الزّمن لم تكن أدواته الصّهيونية والاستعمار الاستيطاني، بل أنظمة قطريّة تابعة لم تترك صعيداً من صعد الثّقافة الروحيّة إلّا واخترقته من الأدب والمسرحيّة والسّينما والمسلسلات مروراً بالفكر وانتهاءً بمعنى الحياة.

ففي عالم يسيطر فيه شيخ النفط التّابع والسّمسار والجاهل والمتأورب والمشعوذ، في عالم يبحث فيه الإنسان المغترب عن عمله ووطنه وأسرته عن لقمة عيش، في عالم كهذا إذن يتراجع فيه مفهوم الوطن والكفاح ويغدو التّفريط بمصالح الأمّة سهل المرور عبر طرح إيديولوجيا الأمر الواقع باسم العقلانيّة والحضارة والدّخول في العصر.

وعندي أنّنا ليس باستطاعتنا أن نواجه هذا الواقع بسرعة وبسهولة إذ إنّ الاستعجال في طرح البدائل الّتي لا تملك أسس تحقّقها أمر لا معنى له. فالحوار الطّويل والفعل الهادئ يمنعنا من أن نكون مبشّرين. فالمهمّ أن نكون فاعلين.

* * *

مداخلة هاني حبيب

ليس من السّهل على الباحث أن يدرس سبل مواجهة المسار الثّقافي لاتفاق غزّة ـ أريحا، ذلك أنّ الاتفاق المذكور، لم ينص صراحة في متنه أو في ملاحقه على مثل هذا الأمر، إلّا أنّ هذا ليس مجال الصّعوبة الوحيد في بحث كهذا، ذلك أنّ المسار الثّقافي واسع المعاني وشامل لمجالات أخرى ليس أقلّها الجوانب النفسيّة والاجتماعيّة، الأمر الّذي يستوجب من أيّ باحث للمسار الثّقافي للاتفاق، وكذلك سبل مواجهته، دراسة واسعة وشاملة لكي يمكن الإحاطة، ولو نسبياً، بالمخاطر الجوهريّة الّتي ينطوي عليها هذا الاتفاق.

الزّميل الباحث عبد القادر صالح، الّذي جهد واجتهد، ونقّب واسترجع تاريخ ومنعطفات المسار الثّقافي السّابقة للاتفاق، منذ إعلان الفكرة الصهيونيّة قبل أن تصبح هذه الفكرة حقيقة يوم إعلان الحكومة الإسرائيليّة الأولى عام ١٩٤٨، كتجسيد حيّ لهذه الفكرة، نقول إنّ زميلنا كان محقّاً عندما بدأ بحثه بسؤال وجيه: كيف يمكن لثقافة تمتدّ على مساحة الخارطة العربيّة وعدّة مئات من الملايين أن تخشى من تأثير ثقافي عليها؟ والسّؤال سيكون محقّاً أكثر لو أنّ الباحث لم يقتصر على توصيف ثقافتنا العربيّة بمساحة الوطن وعدد سكّانه، ذلك أنّ المساحة والسكّان، على أهمّيّتها، لا يمكن أن تخلقا ثقافة حيّة وقويّة لا تخشى من التهديد، والجوهر ـ كما نعتقد ـ فإنّ المسألة تعود إلى عمق ورسوخ الثّقافة العربيّة عدّة قرون في التّاريخ السّحيق، هذه الثّقافة الّتي لم تنحن للثقافات الوافدة والمستعمرة، رغم أنّها تأثّرت وأثّرت بها، وهنا فإنّ السّؤال يبقى غير دقيق لجهة تجاهل ما تنطوي عليه الثّقافة والحضارة العربيّتان من مصادر قوّة حضاريّة تمتدّ عبر تاريخ سحيق، حملتها أجيال وأجيال متعاقبة، وهذا ما يجعل من الإجابة على السّؤال أمراً حتميّاً باستحالة تهديد هذه الثّقافة من الثّقافات الأخرى، خاصّة إذا كانت هذه «الثّقافة» المقصودة ثقافة هزيلة قيد التّكوين والتّشكيل، «ثقافة» دون تاريخ ولا أصل ولا هويّة.

ومادام الأمر يتعلّق بالثّقافة والحضارة العربيّتين، فإنّنا نعتقد أنّه كان من المجدي والمفيد، بل من الضّروري، ربط مخاطر هذا الاتفاق على الصّعيد الثّقافي، بمخاطر التّسوية الشّاملة الّتي من المرتقب أن تظلّل المنطقة العربيّة برمّتها، ورغم أنّه يمكن ملاحظة هذه المخاطر بوضوح على ضوء الاتفاق الضّئيل حول غزّة وأريحا، إلّا أنّ تجاهل المسارات الأخرى، والمخاطر الأكثر جسامة الّتي تنطوي عليها، يجعل من تخصيص هذه المخاطر على اتفاق غزّة ـ أريحا، هروباً من الحديث عن الخطر الأخطر والآتي مع توصّل المسارات الأخرى إلى حلّ، أيّاً كان هذا الحلّ. وبالتالي فإنّ سبل المواجهة، كما حدّدها الباحث في الجزء الأخير من بحثه، لن تعود كافية وحدها وقادرة على مواجهة التّطبيع الشّامل القادم مع السّلام الشّامل.

لقد تطرّق الكاتب إلى عدم نجاح الدّمج الثّقافي بين الكيان الصّهيوني المصطنع، مع شعبنا الفلسطيني في المنطقة المحتلّة عام ١٩٤٨، وهذا صحيح تماماً، إلّا أنّ عدم نجاح هذا الدّمج لا يعود فقط إلى رفض شعبنا له ومقاومته لمضامينه، بل يعود أساساً إلى الكيان الصّهيوني نفسه، الّذي لا يسعى إلى الدّمج، وهي سياسة صهيونيّة أثنيّة وديمغرافيّة، تبقي الآخر، أي آخر، وخاصّة المحتلّ، تابعاً وليس جزءاً من النسيج الصّهيوني، وهذا جزء من العقيدة الصّهيونيّة ذاتها والنّقاء الصّهيوني الّذي سعت وتسعى له الفكرة الصّهيونيّة، ونحن هنا لا نريد التّقليل من شأن النّضال الوطني الفلسطيني في منطقة ١٩٤٨ بقدر ما نحاول الإحاطة بالفكر الصّهيوني وأهدافه على هذا الصّعيد.

أرّخ الزّميل الباحث، بشكل تسجيلي وتوثيقي لمسارات ثقافيّة مهّدت الطّريق أمام تطبيع العقل العربي عموماً، والفلسطيني خصوصاً لاتفاق غزّة ـ أريحا، والواقع أنّ هذا الجزء من البحث يعتبر الأكثر أهمّية، توثيقيّاً وتسجيليّاً، إلّا أنّنا لم نلحظ توظيف معطيات هذا التّسجيل لاستشراف المستقبل وبالتالي وضع الخطط الكفيلة بمواجهة استحقاقاته، وهذا الجزء الهامّ الّذي استغرق ثلاثة أرباع الدّراسة، لم يوظّف بالشّكل الضروري عندما أخذ الباحث يضع في نقاط قصيرة محدّدة سبل المواجهة، وبدا وكأنّ الأمر ينفصل بين المعطيات والنّتائج واستشراف المستقبل.

ولا ندري لماذا أصرّ الباحث على وضع جدولة لمثقّفين رافضين للاتفاق، وجدولة أخرى لمثقّفين مؤيّدين له، وأين دلالة هذه الجدولة، وهل هي ضروريّة لرصد مجموعة من الأسماء وتبيان موقفها؟ إنّ الجسم الثّقافي العربي واسع ومديد، وموقف هذا القطاع لا يمكن تبيّنه من خلال مقابلات واستطلاعات قامت بها بعض الصّحف لمجموعة متناثرة من المثقّفين، الأمر الّذي يجعل أيّ دلالة لهذه الجدولة غير دقيقة،

بالإضافة إلى أنها غير ضروريّة، لاسيّما وأنّ الجسم الثّقافي العربي عموماً، يعتبر ضمير هذه الأمّة وعقلها، وأكّد عبر مسيرة التّاريخ أنّه الأكثر التصاقاً بأهداف الأمّة العظمى والنّبيلة، وأمّة تشكّك بعقلها وضميرها لا يمكنها أن تستمرّ وتستقيم، والأهمّ أنّها لا يمكن أن تتمكّن من أن تواجه وعليها أن تسلّم، وهنا فإنّ موقف بعض المثقّفين المتهاون لا يمكن تعميمه على جسم عريض يمتدّ عبر التّاريخ والجغرافيا. . . والمستقبل. وظهور تيّار فكري يروّج لفكر الاستسلام لا يمكن أن ينظر إليه بوصفه وصمة تعمّ كلّ هذا الجسد الثّقافي، دون تجاهل دوره المؤثر والخطير، ولكن أيضاً دون اعتباره التيّار النّاظم لمستقبل هذه الأمّة.

ربّما اعتقد الباحث أنّه أجاب على تساؤله المشروع الّذي بدأ به بحثه، لكنّنا لم نجد أيّ إجابة على هذا التّساؤل لا مباشرة، ولا ضمناً، وكنّا نفترض أنّ الإجابة لن تكون بصعوبة البحث، إذا أخذنا بالاعتبار إحدى الحقائق في هذا المجال، ذلك أنّ ميزان القوى الإسرائيلي ـ العربي يميل بشكل كاسح لمصلحة الأولى في كافّة ميادين الصّراع، السّياسي والعسكري والاقتصادي. . إلخ، إلاّ أنّ هذا الميزان يميل، وبدون حدود، لمصلحة الجانب العربي في الجانب الثّقافي والحضاري ـ كما بيّنّا من قبل ـ الأمر الّذي لا يجب أن يجعلنا نخشى ونخاف من غلبة إسرائيل في تأثيراتها على الجانب العربي في هذا المجال، إلاّ أنّ ذلك لا يجب أن يقودنا إلى الاطمئنان، ذلك أنّ إسرائيل الّتي تعلم خسارتها على هذا الجانب، ستبذل كلّ جهد، مستفيدة من إمكاناتها المطلقة في الجوانب الأخرى، لانتزاع هذا الجانب من الطرف الآخر، العربي. من هنا، فإنّنا لا نخاف، لكنّنا يجب أن نظلّ يقظين وحذرين، وعدم الاستهانة بقدرة إسرائيل على توظيف كلّ إمكاناتها ـ وهي هائلة ـ للتأثير في ثقافتنا وحضارتنا في محاولة منها لكسر هذا الشّرخ في ميزان القوى معها.

لم
يلدني شجر قطّ

شوقي بزيع

مطفأٌ صدري،
وأدنى رُسُلي اليأسُ
وأعلى خضرةٍ منّي ذبولي
لم يَلِدْني شجرٌ كي أرتق الأرض بأضلاعي
وأدعو الماء ضيفي
أو نزيلي
والّذي يُثقلني ليس حديداً
كي تؤاخي وحشتي القاعَ
ولا جمهرةٌ من رغباتٍ لم أنلها
كي أمنّي بصباحٍ هادئ الموجِ
مناديل رحيلي
لكأنّي طائرٌ يخبط في أوديةٍ عمياء
يرتاب ظلاميَ بي
ويمحوني دليلي
لكأنّ الأرض شاختْ من قرونٍ
والّذي يخفقُ في أرجائها
محضُ دمٍ
يقطر من حبل ضحاياها الطّويلِ
ليتني نارٌ فأصفو
أو لقاحٌ فأرى ما تتئمُ الشّهوةُ
في مخدعها الأبيضِ من جمرٍ،
وما يجعل من رائحة الأنثى
ممرّاً للخيولِ
أيّها الموتُ الّذي يفغرُ في وهدة روحيَ فاه
توِّجني بإكليلكَ،
زوِّج ظلماتي لدمٍ آخر،
مازجْني،
امتزجْ فيَّ لتصفو خمرتي فيكَ،
تناوبْني لكي أصنع من ضدِّي بديلي
ردَّني طيناً كما كنتُ
ليسعى لَهبي نحوي
وترثيني قرائيني
وأحجارٌ تلمَّستُ بها نبضْ الفصولِ
لم يلدني شجرٌ قطّ
ولا رعدَ يسمِّيني
لكي أقرعَ في هذا المدى الخاوي طبولي
وأنا أكثرُ من اسمٍ لكي يكمّلني المعنى
ولا تكفي لراياتي سهولي
وأنا القاتلُ إذ يبصرُ في مرآتهِ وجه القتيلِ
وأنا النّهر الّذي يدفعه المجرى
لكي يبلغ بحراً ميِّت الموجِ
ويطوي فُلْكَهُ الأعمى
على نوحِ الأفولِ
أين أعلي رايتي بعدُ،
إلى أيّ مجازٍ أسندُ الجملةَ
كي تختلط الأشياء مع أسمائها فيَّ
وكي يرشدني الرّمزُ
إلى ما يجعل البرقُ مصبّاً لسماواتي

وغيماً لهطولي
كلُّ ما حُمِّلتُهُ حُمِّلْتُهُ قسراً
ولم أنهض إلى حربٍ
لكي يلتقي الجمعان في زحمة أصدائي
ولا خُيِّرتُ بين الماء والنّار
لكي أختار عنقاء ارتفاعاتي
وآياتِ نزولي
لست يوحنّا لكي ترقص من أجليَ سالومي
وكي يُحمل رأسيَ في صحنٍ،
ويُسعى بي إلى عرش نبوءاتي
ولا عيسى لكي تنكرني قبل صياح الدّيك أعضائي
ولا مريم أمّي
كي تسجّي نعش أحلامي على ورد الجليلِ
ما الّذي يصفر في صدري
وقد أُفرغتُ من مجراي كالرّمحِ
وآختْني طواحين الهواءِ
ما الّذي يحقنُ رأسي بالشّياطين
ويعوي في خلايايَ
كأنّي مدنٌ مذبوحةٌ في الشّمسِ
من دون غطاءِ
بتُّ لا أسمعُ في ذروة فوضايَ
سوى أجنحةٍ تخفق في الرّيح
ولا أبصرُ إلّا ما تدلّى من مراياي
إلى بئر عمائي
لم يصلني أحدٌ بي
ولم أعثرْ على وسوسةٍ تشبهني
كي أدّعي وصلاً بأطرافي
ولا أفضتْ إليَّ امرأةٌ بالسرِّ
كي أفتضَّ هذا الشّبقَ الملغزَ
في جوفِ النّساءِ
لم تعد تحلمُ بي أرضٌ لكي أوسعها موتاً
ولا شمس تحاذيني
لكي أسند كالنّخلةِ جدران السّماءِ
شبقٌ كامرأةٍ تمتحن النّهر بساقيها
وناءٍ كربيعٍ لم تعد أزهارهُ من كربلاءِ
تتهجّاني شعوبٌ من مراراتٍ
وتعدو أبجديّاتٌ من الخوف ورائي
أسرجوا لي فرساً من خشب الوهم
لكي أطعن تنّين الخساراتِ
بأعقاب حنيني
ولكي أمضي إلى عشبٍ يغطّيني بأهداب بلادي
فلقد أنْشَبَني في لحمهِ الأسودِ
تفّاحُ الصّباحاتِ
الّتي ترفلُ في ثوب الحدادِ
أسرِجوني كي أرى قطرة ضوءٍ
لم تزل تنبض في هذا السّوادِ
ها أنا ألتفُّ كالحبل على عنق انكساراتي
وأقعي مثل برجٍ خربٍ
فوق حطامي
كلّما انهار جدارٌ في مكانٍ ما
تحَسَّسْتُ انهدامي
كلّما صفّق قمحٌ بجناحيهِ
تراءتْ لي ينابيعُ دمي الأولى
وأطيافُ قرى بيضاء
تصطكُّ على مرمى عظامي
ها أنا أفترش الرّيح كحطّابٍ
وأستجلي مرايا الوقتِ وحدي
لم يلدني شجرٌ قطُّ
ولكنّي، محاطاً برعاياي،
سأمشي نحو يأسي كغرابٍ رابطِ الجأشِ
وأملي ما تبقّى من وصاياي
على من يرفع الصّخرة بعدي

مناقشة ملفّ «الآداب» عن اتفاق غزّة ـ أريحا

الأخطاء في الممارسة والخطايا في الخطاب السّياسي ـ الفكري!

زهير هواري*

خصّصت الآداب عددها الماضي (٩ ـ ١٠) الصّادر عن شهري أيلول وتشرين الأوّل ١٩٩٣ لملفّ متعدّد الأصوات بعنوان «ثقافة تواجه أخطاء سياسة». والأصوات الّتي وردت تباعاً بدءاً برأي مدير التّحرير الصّديق سماح إدريس، وصولاً إلى مقالة إلياس سحاب، يمكن إطلاق صفة «الصّوت الواحد» عليها، إذ أنّ ما ورد لا يعدو أن يكون مجرّد خلاف في النّبرة أو «الطّبقات الصّوتيّة» ـ الكلاميّة ـ المعتمدة، وهو ما يعني حكماً أنّ الاختيار كان مقصوداً لذاته على هذا النّحو، وهو أمر يستحقّ التوقّف عنده بهدوء، لرؤية إذا ما كان فعلاً يقدّم «ثقافة اعتراضيّة» على حدّ ما جاء في المقدّمة الّتي حملت توقيع «هيئة تحرير الآداب»، أم أنّه يحاول ـ المقصود الملفّ ـ قول ما لا يدرك كنهه في هذه اللّحظة السّياسيّة. لذلك يعتمد صبّ جام غضبه على الاتفاق «غزّة ـ أريحا»، وفي طريق غضبته المضريّة لا ينسى أن يكيل الشّتائم لـ «القرار الوطني الفلسطيني المستقلّ»، باعتباره الأساس الّذي أورث هذه «النّازلة» الّتي تهبط فجأة على أرض فلسطين وسماء العرب معاً

في المقالة الأولى والمعنونة بـ «لن نبيعها» يشدّد سماح إدريس على خطرين هما الاقتتال الدّاخلي والخطر الاقتصادي على الأمّة العربيّة، وعن كلّ منها تتفرّع بنود. الأهمّ أنّ إدريس يشاهد «بأمّ العين النّهاية المزرية الّتي أوصلنا إليها أصحاب نهج التمسّك بـ «القرار الوطني المستقلّ»، ويطرح انطلاقاً من ذلك سؤالاً أكبر عن مدى تحالف المعارضة الفلسطينيّة والعربيّة من جهة والحركات الإسلاميّة الأصوليّة من جهة ثانية. أمّا شفيق الحوت فيعود بنا إلى أواسط السّتينات، والمحطّات اللاّحقة الّتي اخترقها الحلم الفلسطيني بـ «التّحرير»، وصولاً إلى توالي «الزلازل والكوارث.. وما أدّت إليه من انهيار بقايا النظام العربي». بعد هذا التقديم يسرد ملاحظاته الأوّليّة، في الشّكل والمضمون السّياسي، في الأداء الفلسطيني ـ وما استهدفه عرفات من معركته طوال عشر سنوات دفاعاً عمّا سمّي بـ «الفرار الوطني المستقلّ»... وانعكاسات الاتفاقيّة.. ويعتبر الحوت «أوّل ما يستحقّ الاهتمام المركّز هو التّصدّي لمقولة «القرار الوطني المستقلّ» والعودة بالقضايا العربيّة ـ لا بقضيّة فلسطين وحدها ـ إلى المستوى القومي». أمّا د. أنيس صايغ فلا يقف ما يكتبه على الدّعوة إلى إحياء القاموس القديم، بل إنّه يلحّ على «إنشاء مركز للفكر الفلسطيني: للتوثيق والأبحاث والتّخطيط. ولعلّ أولى مهام هذا المركز العتيد، بالصّيغة وبالمستوى اللّذين ننشدهما، أن يقوم بنقدٍ قاس، موضوعي وجريء وغير مجامل ولا متجامل، للمسيرة الفلسطينيّة (وهذا يشمل المسيرة العربيّة من أجل فلسطين) منذ بدء الصّراع العربي ـ الصّهيوني، ولاسيّما في العشرين أو الخمس والعشرين سنة الأخيرة، على أن يتولّى النّقد خبراء في السّياسة والقانون والاقتصاد والإدارة والاجتماع وعلم النّفس ـ وعلى أن تعطى لهم كلّ الإمكانات والصّلاحيات وتكشف لهم كلّ الوثائق والمحفوظات»... ويحدّد ناجي علّوش في مقاله «اتفاق غزّة ـ أريحا وسياسة التّصفية و«الاستسلام» إشكاليتي المقاومة، بقيادتها أولاً «التي لا تمتلك مواصفات قيادة قوميّة تاريخيّة، ولا حتّى مواصفات قيادة من أيّ مستوى... فأبرز رموزها (عرفات، أبو إيّاد، أبو جهاد) لم يكونوا قد تربّوا في المدرسة القوميّة المعادية للإمبرياليّة، ولا في المدرسة الدّيمقراطيّة المعادية للقمع والطّغيان و... ولذلك فإنّهم عمدوا إلى استقطاب «الزّعران» ـ التّعبير من عنده طبعاً ـ وإلى إفساد المناضلين، وحلّلوا في ممارستهم كلّ حرام».. ينتهي علّوش إلى

(*) كاتب وصحافي لبناني.

أربع مسائل «يعلّمه إيّاه هدا كلّه». . . أمّا أبو ماهر اليماني ففي مقاله المعنون «غزّة ـ أريحا أولاً، خدعة وخطيئة»، يبدأ على النّحو التّالي: «خدعة كبرى حاكتها الإدارة الأميركيّة والصّهيونيّة العالميّة، وباركها نفر من الحكّام العرب»، وبعد مقدّمة على هذا النّحو يحدّد الأخطاء، ويسقط تبعاً لذلك الصّفة التّمثيليّة عن الّذين شاركوا بالمفاوضات، باعتبار «أنّ صراعنا مع العدو الصّهيوني صراع وجود، وليس صراعاً على الحدود»، منتهياً إلى الشّعار التّالي: «إرادتنا أن ننتصر. وإيماننا أنّنا سنحرّر فلسطين وبعيدها كلّها لكلّ أهلها».

يمكن متابعة قراءة الموضوعات التّالية. الوجع الشّاهد للنائب حبيب صادق، حصان طروادة الجديد ودور الخلايا الحيّة للنائب أحمد سويد، وهل اليقظة ممكنة للنائب جوزف مغيزل، واتفاق «الانتداب الصّهيوني»: الدّلالات والتوقّعات لهاني مندس، والاستراتيجيّة الخاطئة: القطريّة والقدرات الذّاتيّة الفلسطينيّة لصلاح الدّين الدبّاغ ومفهوم السّلام الصّهيوني لأحمد مفلح، وإخراج هوليودي لفعل لاأخلاقي لالياس سحّاب أخيراً، لتبيان المنحى الإجمالي الّذي اختارته المساهمة، ونضيف إلى هذا الحشد من الأسماء والمقالات مقالة كريم مروّة الواردة تحت عنوان «ذلك الخيار في البحث عن مستقبل أفضل»، والّتي حاولت أن تكون في «منزلة بين المنزلتين»، مع أنّها كسواها «حدّدت عنصرين أساسيّين من عناصر الخلل والخطر في هذا الاتفاق لا على الفلسطينيّين (قضيّة وشعباً) بل على العرب جميعاً بوصفهم قضيّة مرتبطة بالهويّة القوميّة وشعوب وبلدانٍ في آن. أمّا العنصران فهما: الدّخول في مفاوضات سرّيّة بمعزل عن الأطراف العربيّة وضدّها، والخروج على المفاوضات العلنيّة، الّتي كان التّنسيق بين الأطراف العربيّة فيها على ضعفه، يشكّل ضمانة ولو بالحدود الدّنيا. . والعنصر الثّاني يتمثّل في التّحالف الّذي دعا إليه الاتفاق، وهو تحالف بين قوي قادر هو إسرائيل، وضعيف عاجز لا يملك غير الاستسلام، هو الممثّل الرّسمي والشّرعي للشعب الفلسطيني. . .

إذن هذه جولة أفق سريعة ومع أنّها مجتزأة، فهي من ناحية، كافية لتبيان محاور أساسيّة في قراءة عدد من المثقّفين ـ والسّياسيّين العرب ـ لاتفاقيّة غزّة ـ أريحا، ومن ناحية ثانية تطلّ على رؤية فجائعيّة للاتفاق، وهذا على أي حال يفسّر بعض اللّغة الواردة في حطاب هذه العيّنة من المقالات، الّتي لا تختزل كلّ ما ورد تباعاً منذ التّوقيع وحتّى الآن.

بداية لابدّ من الاعتراف أنّ المفجع في الملفّ الّذي استغرق أكثر من أربعين صفحة، هو تلك القراءة الّتي وردت على أقلام الغالبيّة العظمى، إذ يندر، باستثناء شذرات هنا أو هناك، ملاحظة نوع من القراءة النّقديّة المتماسكة لمسار ومسيرة المنطقة العربيّة، بما فيها منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، الّتي لم تكن ولن تكون فوق مستوى النّقد والمحاسبة، باعتبارها في موقع تمثيلي ـ نضالي مميّز عن سائر الأطراف العربيّة الّتي شاركت في المفاوضات، إلاّ أنّ هذه المطالبة لا يمكن أن تقف عند حدودها، ومن دون أن تتعدّاها إلى سواها. فالمؤكّد أنّ المفاوضات سواء كانت في صيغة مدريد، أو سواها، لم تأت فجأة، بل سبقتها آليّات متلاحقة، كانت فاتحتها حرب الخامس من حزيران، وخاتمتها حرب الخليج، الّتي أوقعت المنطقة وبالضّربة القاضية في قبضة الولايات المتحدة الأميركيّة، الّتي أفادت من جملة معطيات إقليميّة ودوليّة تفرض أولاً المفاوضات على الأطراف الرّافضة بما فيها إسرائيل، من خلال إلحاق الهزيمة بـ«اللّيكود» والمجيء بحزب «العمل» إلى رأس السّلطة، والأطراف العربيّة، الّتي كانت ترى بحقّ أنّها تتقدّم إلى طاولة المفاوضات ووراءها سلسلة من الهزائم الموصوفة، وفي ظلّ احتلال واضح ومكشوف في الموازين الدّوليّة. هذا التّقديم وحده لا يكفي، إذ يقدّم على أي حال، زاوية جانبيّة للمشهد الّذي لا تستقيم رؤيته على هذا النّحو فقط. فالمؤكّد أنّ الولايات المتحدة، ومع انهيار الاتحاد السّوفياتي وإحكام قبضتها على المنطقة، لم تعد في وارد ترك الأوضاع في المنطقة على غاربها، وهي ترى أنّ أيّ حلّ يتمّ بلوغه عبر المفاوضات لن يكون في حدود ما سبق وتمّ التّعارف عليه، عندما كان هناك اتحاد سوفياتي، وحدّ أدنى من التّضامن العربي حول القضيّة الفلسطينيّة. بل على العكس من ذلك تماماً، فقد ترافق الزّلزال السّوفياتي مع الإطباق الأميركي على المنطقة أوّلاً، ومع نزول المزيد من القوى والإرادات العربيّة تحت أحكام المرحلة الأميركيّة، مشاركة في تغطية الغزو الإمبريالي أوّلاً، وعجزاً عن رفض إحكام الهيمنة الّتي سلّطت على مناطق النّفط وعلى المحيط الأوسع تالياً. إلاّ أنّ الأخطر في ذلك كان التّخلّي العربي عن القضيّة الفلسطينيّة، تحت وتيرة أزمات داخليّة وضغوطات سياسيّة أميركيّة مؤثّرة. ولعلّ نظرة إلى خريطة المنطقة تؤكّد ذلك. فالمغرب العربي يعاني من انحساره عن القضايا المشرقيّة، ففيما كلّ من ليبيا والجزائر تعانيان من الحصار وانفجار الصّراع الدّاخلي، نجد المغرب صاحب نظريّة «عربقة» في التّسوية. أمّا مصر فتلقي بثقلها في سياستين مزدوجتين أولاهما التّسويق لأيّ خطوة أميركيّة، للحصول على إعفاءات من القروض، وثانيهما في مطاردة الأحزاب الأصوليّة الّتي تهدّد مؤسّسة الدّولة ووحدة المجتمع. والعراق يعاني من تقطّع أوصاله واستمرار الحظر على العلاقات معه عربيّاً وإيرانيّاً وتركيّاً. والأردن يحاول «تبرئة» نفسه عن المساهمة في تصليب الموقع العراقي خلال حرب الخليج، والكتلة الخليجيّة تمّ إنقاذها بفعل الآلة الأميركيّة المباشرة، ومن البديهي ألاّ ترفض هذه طلباً للإرادة الأميركيّة «الّتي فكّت حبل المشنقة عن رقاب المنطقة» على حدّ تعبير أحدهم. ضمن هذا

الإيقاع، تمّ تقزيم الانتفاضة إلى حدود المخيّمات والمدن الفلسطينيّة، دون أن تمتلك حدّاً أدنى من التفاعلات التي تدفع إلى الاحتضان الأوسع، الّذي يتحوّل بالضّرورة إلى ديناميكيّة سياسيّة، تقود إلى إعادة الاعتبار للقضيّة الفلسطينيّة، باعتبارها قضيّة عربيّة تماماً، كما هي قضيّة فلسطينيّة. «المفتاح السحري» الذي اعتمد للانفكاك والالتزام المتواضع بهذه القضيّة، كان أميركيّاً، وكان جذره هو عقاب الموقف الفلسطيني على التّجرؤ على رفض الانخراط في «أوركسترا» تدمير العراق وتفكيك وحدته. وبديهي القول هنا إنّ الاستجابة العربيّة كانت كاملة لمبدأ عقاب الموقف الفلسطيني على تجرّؤه هذا، واعتمدت في تحقيقه وسائل متعدّدة أساسها سياسي وترجمته ماليّة، ليس ضدّ منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، بل وضدّ الانتفاضة بالتأكيد الّتي عانت مأزقاً لم يبد في الأفق ما يشير إلى قدرتها على كسره، وبالتّالي نسج مسار معاكس لحال الانهيار المتلاحق.

تشبه الحملة الّتي وردت في «الآداب» تلك الّتي استهدفت قيادة منظّمة التّحرير في أعقاب حرب الخليج، مع فارق جوهري، أنّ هذه تدّعي القراءة، عن اليسار، فيما هي واقعاً تصبّ الماء في طاحونة «اليمين» الأميركي، الّذي يرى أنّ هذه القيادة السّياسيّة هي من مخلّفات الحرب الباردة، ولابدّ من الانتهاء منها، مادامت المظلّة الدّولية مفقودة إلى هذا الحدّ أو ذاك. ولعلّ التّصريحات الّتي وردت تباعاً وعلى ألسنة العديدين، كانت تؤشّر إلى هذا المنحى في التخلّص من هذه القيادة الّتي نشأت في غمرة صراع عربي - صهيوني غذّته وتغذّت منه، إلى الحدّ الّذي بات من الاستحالة معه القفز فوق صفتها التمثيليّة.

مع دخول المنطقة منحى التّحضير للمفاوضات في مدريد، وبقرار أميركي واضح وصريح، كان هناك خياران متاحان فقط، أوّلهما تشكّل إقليمي يؤدّي إلى رفض الصّيغة المقترحة، والثّاني الانضواء في عملية التّفاوض، والعمل من خلالها على محاولة تحسين الشّروط ما أمكن. كي يتحقّق الخيار الأوّل كان هناك استعداد فلسطيني للسير فيه، وهو ما لم يتمّ، تحت وطأة الموافقات العربيّة الّتي تتالت تباعاً معلنة صراحة عن مشاركتها في مدريد، بل وأكثر من ذلك معربة عن مبادرتها للتعاطي مع أيّ فلسطيني يجلس وراء الطّاولة، حتّى ولو كان في إطار وفد مفاوض آخر، كما حدث لدى إلحاق الوفد الفلسطيني المفاوض بالوفد الأردني. أمّا الخيار الثّاني فقد بدا أمام القيادة الفلسطينيّة بمثابة الخيار الوحيد، سيّما وأنّ «الرّفض» هنا كان سيقود حكماً إلى إعادة إلحاق الموضوع الفلسطيني جملة وتفصيلاً بالجانب الأردني على صعيد الضّفّة الغربيّة، وبالسّلطة المصريّة على صعيد القطاع، لينتج في نهاية المطاف، شكل من أشكال الاقتسام الوظيفي بين إسرائيل وكل من الأردن ومصر في أحسن الأحوال، وبالتّالي إخراج العامل الفلسطيني من الحركة السّياسيّة المدارة هذه المرّة بقرار دولي - إقليمي واحد.

لاشكّ أنّه لم يكن هناك - لا في مدريد ولا في واشنطن لاحقاً - مفاوضات عربيّة - إسرائيليّة، كلّ ما كان واقعاً ليس أكثر من عمليّات تفاوض على قاعدة مسارات منفردة، مع أقلّ قدر ممكن من التّنسيق للوصول إلى حلول متقاربة على مختلف الجبهات. وواقع القدر المتواضع من التّنسيق كان معروفاً ومعترفاً به، وابتدعت له نظريّات من بينها التأكيد على ضرورة الإنجاز متى أمكن بلوغه. هذا الإجمال لا يغني عن البحث في الخصوصيّة الفلسطينيّة، النّاشئة بالأساس عن رفض التّمثيل المباشر لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، لصالح بقاء الوفد المفاوض معلّقاً في خيط السكّان الّذي يفتح على الحكم الذّاتي للسكّان وليس للأرض كما هو معروف، عبر عمليّات سياسيّة معقّدة أمكن توجيه ضربة لشكل التّمثيل المفروض، عادت معه المنظّمة كباعثة للشخصيّة الفلسطينيّة إلى الطّاولة مباشرة، وإنّما عبر أشكال مواربة، فيما على المسارات الأخرى لا وجود لإشكاليّة من هذا النّوع. فالوفود السّوريّة أو الأردنيّة أو اللّبنانيّة تفاوض بصفتها التّمثيليّة الكاملة، خلاف الفلسطيني الّذي كان يعمل على انتزاع الاعتراف عبر جعبته السّياسيّة. لن أدخل في عمليّة التفاوض السرّيّة، ولا في نصوص الاتفاق الّذي تمّ الوصول إليه - إذ أنّ أيّ اتفاق لا يناقش نصوصيّاً - بل من زاوية الدّيناميكيّة السّياسيّة الّتي يعمل على إطلاقها، وعليه أعود إلى المقاربة للمسألة المطروحة من زاوية أخرى.

المؤكّد أنّ العرب جميعاً، بمن فيهم منظّمة التّحرير الفلسطينيّة قد دخلوا في مسار المفاوضات بقدر من الاضطرار. وهي مفاوضات كانت محكومة بتوازنات القوى، الّتي لا تتحدّد بالأوضاع الذّاتية للساحة الفلسطينيّة، بل تتناول بالضّبط ما يصفه الحوت بـ «انهيار بقايا النّظام العربي» وانعكاسات هذا الانهيار على الموقع والدّور الفلسطيني، سواء في الدّاخل، أو في الشّتات. فالمعروف أنّ هذا الموقع وذلك الدّور قد خضعا لمنوّعات متعدّدة من الإطباق، أدّت فيما أدّت إليه إلى مأزق حقيقي، وهو مأزق لا يختصر، ولا يتحدّد بالقيادة السّياسيّة، بل يشمل الجميع، بمن فيهم الحركة الأصوليّة، الّتي يتمّ الاستنجاد بها الآن، أو دعوتها إلى نسج تحالف مع المعارضة الفلسطينيّة والعربيّة على حدّ ما يدعو إليه سماح إدريس. إذ الثّابت تقريباً أنّ هذه الحركة لم تخرج عن سقف القرار الأميركي ولم تختطّ ما يمكن وصفه بأنّه اختراق لهذه الخطّة، إلّا تبعاً لعوامل وعناصر جذب إقليميّة واستعمالات لها علاقة بحالتي المدّ والجزر في المفاوضات. فالسّاحة الأردنيّة الّتي تمثّل ثقلاً وازناً لهذه الحركة تعيش سكينتها الملاحظة، فيما تدخل على السّاحة اللّبنانيّة الاعتبارات السّياسيّة الإقليميّة وتشغل المقام الأوّل. إذن لا تنحصر الإشكاليّة

الأساسيّة في ما تتعرّض له القضيّة الفلسطينيّة في مسؤوليّة القيادة، بل تتعدّاها، إلّا إذا كانت المسألة المطروحة مبنيّة على «الأساس» المعلوم من «اذهب أنت وربّك فقاتلا، إنّنا هاهنا لقاعدون» والقتال المقصود هو قتال سياسي أيضاً، وفي المقام الأوّل. عليه بدل أن تصبح المحاسبة أحادية الجانب، تكون جماعيّة تضمّ فيما تضمّه كلّ تلك القوى الّتي أفرزها المجتمع الفلسطيني في إشكاليّة انقسامه بين الشّتات والأرض المحتلّة معاً. وهو ما لا يريد أحد من «المتبارين» في الملفّ الالتفات إليه، ولا الانتباه إلى حدود المعارضة العربيّة، إذ الأصحّ كان إطلاق صفة «الاعتراض» والعمل على البحث عن حدود هذا الاعتراض وقواه لتبيّن إمكانيّة الارتكاز عليه في المقبل من الأيّام.

كلّ «المساهمين» في المقالات والمواد تقريباً، كأنّهم كانوا يتوقّعون نجاحاً فلسطينيّاً في انتزاع دولة فلسطينيّة كاملة الأوصاف والمزايا، لذلك انتظروا طويلاً، وعندما أطلّ الاتفاق - على حين غرّة - فوجئوا بالمحصلة الّتي آل إليها التّفاوض، وعندما بحثوا في جعبتهم السّياسيّة، رأوا الخواء، قياساً على تصوّر ملكناه جميعاً وقوامه: أن لا إمكانيّة لانتزاع فلسطين إلّا عبر مشروع المواجهة القوميّة، عندها يتمّ الأمر على قاعدة انتصار سياسي وعسكري كاسح، يأتي خلاله الإسرائيلي ليوقّع على نهاية مشروعه السّياسي والاقتصادي في المنطقة دون أيّ شكل من أشكال الالتباس. مثل هذه الرّؤية استندت إلى مشروع مواجهة قومي، كان يملك دوماً قواه. أمّا الآن ومع تبخّر المشروع القومي، يتمّ اعتماد «الطّهرانيّة» أو «الانسحاب» عن مهمّة التّمثيل السّياسي الفلسطيني، باعتبار أنّ ما جاءت به المفاوضات هو دون مستوى الطّموح، علماً أنّ هناك وجهاً آخر للعملة لا يمكن إغفاله، وهو يضع ما تمّ بلوغه في خانة الإنجاز المعلّق، الّذي يمكن أن يتحوّل إلى إنجاز فعلي في حال تضافرت قوى على تفعيل خيار مديد وتاريخي للصراع ضمن وحدة قوى داخليّة واحتضان عربي جدّي وحقيقي. إذ المعروف أنّ العطب الدّائم الّذي عانى منه الموقف الفلسطيني كان على الدّوام يتمثّل في التّراجع العربي عن مستوى خوض المواجهة. حدث هذا من خلال التخلّي عن شعار إزالة إسرائيل من الوجود لصالح شعار إزالة آثار العدوان أوّلاً، ثمّ تتالت التّراجعات تباعاً، إلى الحدّ الّذي لم تعد فيه اللّفظيّة الثّوريّة الّتي قد تصدر من هنا أو هناك كافية للإقناع. أمّا اعتماد لغة التّخوين المعتمدة، و«التّصدّي لمقولة «القرار الوطني الفلسطيني» على حدّ ما يرد تواتراً وبصيغ تختلف حدّتها عن بعضها بعضاً، فهي أسهل السّبل لإعلان نفض اليد، وبالتّالي تحوّل الإنجاز المحاط بألف علامة استفهام إلى مقتل للحركتين الوطنيّة الفلسطينيّة وللحركة القوميّة، اللّتين تواجهان في هذه المرحلة العصيبة ضرورة تجديد انخراطهما في الصّراع على قواعد فكريّة ونضاليّة جديدة، مختلفة بالتأكيد عن السّياق السّابق.

على أي حال، لابدّ من القول إنّ الإشكاليّة الّتي يثيرها الاتفاق، مبعثها الأساسي هو بداية نشوء كيان فلسطيني عبر علاقة ملتبسة مع الكيان الإسرائيلي، فيما الاتفاق واقعاً يفتح صفحة صراعيّة، بين مشروعين لا مجال إلّا للاحتدام المتبادل بينهما. بديهي القول هنا إنّ كلا «المجتمعين» يملكان أوراقاً عدّة في العمليّة المديدة المقبلة، والأمور لا تقاس هنا بالأخطار الاقتصاديّة السّتاتيكيّة الجامدة بين القطاعات، بل إنّها لا يمكن أن تتحدّد إلّا على المستوى السّياسي، سيّما وأنّهما باتا الآن على قاعدة أرضيّة واحدة سياسيّاً واقتصاديّاً وفكريّاً وثقافيّاً و. . . ما لا يريد الكثيرون الاعتراف به هو أنّ الصّراع العسكري كما مورس، أي بالاستناد إلى سياسات عربيّة عبر الجيوش، أو فدائيّة من الخارج، قد انتهى إلى هذا الحدّ أو ذاك، وبات هذا الصّراع مفتوحاً على أشكال أكثر جوّانيّة من ذي قبل، وله مستويات متداخلة.

يبدو البحث مفتوحاً إلى ما لانهاية، سيّما وأنّ القضيّة الّتي يتناولها لا تختزل بساحة فلسطين في لحظتها الرّاهنة، إلّا أنّه وقبل تقديم بضعة ملاحظات ختاميّة، لابدّ من القول إنّ هذا «الهلع» الّذي تخفيه اللّغة المعتمدة لا مبرّر له، فقد اجتاز الشّعب الفلسطيني امتحان الحرب «الأهليّة»، وأمام الخيار المتاح، لابدّ من قراءات متأنّية قد لا تصل إلى حدود الحماس، لكنّها لا تقف دون الاعتراف بأنّ إنجازاً ما هو قيد التحقّق، إلّا إذا كان تصوّرنا أنّ إمكانيّة ما هي متاحة للوصول إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو أمر تحوطه الشّكوك من كلّ جانب عربيّاً أوّلاً ودوليّاً ثانياً وفلسطينيّاً ثالثاً.

يبقى العديد من الأسئلة والتّساؤلات مطروحة. وهذه من دون شكّ تفتح على قراءات متباينة، تبعاً لمواقع القوى، إلّا أنّه لابدّ من طرحها وهي:

- هل أنّ ما يسمّى «القرار الوطني الفلسطيني المستقلّ» على حدّ ما جاء على ألسنة الكثيرين، يشكّل خطراً على القضيّة القوميّة يحول دون عودتها إلى مضمارها القومي ونحن نعلم ما آلت إليه حتّى مؤسّسة مثل جامعة الدّول العربيّة؟

- السّؤال الثّاني الأخطر: هل أنّ هناك مشروعاً عربيّاً لمواجهة إسرائيل؟ فإذا ما كان هناك من وجود مثل هذا المشروع فأين هو؟ وما هي قواه وما هي عناصره المحلّيّة والإقليميّة والدّوليّة؟

- هل يشكّل «القرار الوطني الفلسطيني المستقلّ» - العقبة الكأداء - الّتي تعترض تصعيد النّضال، علماً أنّ الانتفاضة محكومة بانسداد الأفق أمامها، ليس بسبب العامل الفلسطيني، الّذي يملك نقاط قوّته ونقاط ضعفه، بل بسبب انحكامها إلى المدى العربي المقفل عن احتضانها وبالتالي التّواصل معها وتبادل الاستقواء بينه وبينها؟
- هل نشأت إسرائيل، المدعومة بريطانيّاً ثمّ أميركيّاً ناهيك بدول المركز الاستعماري فجأة وبضربة واحدة، أم أنّ بناء الدّولة الصّهيونيّة على كثافة الإسناد الّذي تلقّته تباعاً منذ حوالي القرن، قد اعتمد مرحليّة معيّنة؟
- هل يتصوّر أحد أنّ هناك إمكانيّة للوصول إلى نتائج مغايرة أو أكثر تقدّماً على ضوء ميزان القوى القائم، وعليه يسهل عندها اتّهام القيادة بالتّفريط، والوقوع في أحابيل «الخدعة» أو «الخطيئة» على حدّ تعبير اليماني وغيره مثلاً؟

تبقى كلمة أخيرة لابدّ من قولها، وهي أنّ هؤلاء «الزّعران» - على حدّ تعبير علّوش - الّذين استقطبتهم القيادة الفلسطينيّة، قد فرضوا على الولايات المتحدة الأميركيّة وإسرائيل حرباً مفتوحة استهلكت عقوداً من الزّمن وأجيالاً من المقاتلين - لاشكّ أنّ لديهم الكثير من الأخطاء، ولكنّهم لا يملكون الكثير من الخطايا المميتة كالّتي قرأناها ونقرأها تباعاً. وفي الملفّ المنشور في «الآداب» الكثير من الشّواهد منها وعنها، والمؤسف القول إنّ الكثير من المقالات الواردة لم تملك الحدّ الأدنى والطّفيف من الشّواغل السّياسيّة والثّقافيّة الّتي قال «الملفّ» إنه مفتوح من أجل مواجهتها.

بيان المؤتمر القومي العربي

عقدت الأمانة العامّة للمؤتمر القومي العربي اجتماعاً في بيروت على مدى يومين خلال الفترة ٢٧ - ٢٨ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩٣، واتخذت القرارات التّالية:

١ - الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي

قامت الأمانة العامّة بتقييم الأوضاع العربيّة الرّاهنة والتطوّرات الأخيرة في الصّراع العربي - الصّهيوني، وأصدرت بياناً تفصيليّاً حول الاتفاق بين قيادة منظّمة التّحرير الفلسطينيّة والحكومة الإسرائيليّة.

٢ - المؤتمر العربي/الإسلامي

استعرضت الأمانة العامّة الترتيبات الجارية لعقد المؤتمر القومي/الإسلامي، وقرّرت المضيّ قدماً في عقد المؤتمر في صنعاء خلال الفترة ٩ - ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤.

٣ - إنشاء جبهة للأحزاب والحركات السّياسيّة القوميّة

قرّرت الأمانة العامّة تشكيل لجنة تحضيريّة من خمسة من أعضاء الأمانة العامّة تتولّى الاتصال بالأطراف المعنيّة لتشكيل جبهة للأحزاب والحركات السّياسيّة القوميّة في الوطن العربي، وأن تنتهي مهمّة اللّجنة التّحضيريّة بقيام هذه الجبهة.

٤ - إصدار نشرة (دوريّة) شهريّة للمؤتمر القومي العربي

أقرّت الأمانة العامّة التّرتيبات النّهائيّة لإصدار نشرة شهريّة للمؤتمر القومي العربي، وأن تصدر في المستقبل القريب.

٥ - التّحضيرات للمؤتمر القومي العربي الخامس

أقرّت الأمانة العامّة التّرتيبات اللاّزمة لعقد المؤتمر القومي العربي الخامس في أواخر آذار/مارس ١٩٩٤، على أن يعقد في المغرب أو مصر.

بيان إلى الأمّة حول الاتفاق بين منظّمة التّحرير الفلسطينيّة والحكومة الإسرائيليّة

١ - مدخل

سيُذكر يوم الأوّل من شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٣ في تاريخ الصّراع العربي الصّهيوني بأنّه اليوم الّذي أعلن فيه خبر توصّل «حكومة إسرائيل» و«قيادة منظّمة التّحرير الفلسطينيّة» إلى مسودّة اتفاق بشأن «اعتراف متبادل» و«إعلان مبادئ حول ترتيبات حكومة انتقاليّة ذاتيّة» من خلال مفاوضات سرّيّة جرت في أوسلو عاصمة النّرويج. وستحفظ الذّاكرة التّاريخيّة لأمّتنا وقع هذا الحادث الجلل في أوساطها، وكيف هزّ الشّعب العربي الفلسطيني وسائر شعوب الأمّة العربيّة كافّة هزّاً عنيفاً، وأثار تساؤلات مفعمة بريبة وتوجّس في أوساط شعوب العالم الإسلامي وأحرار العالم العاملين لقضيّة التّحرير والمؤمنين باقتران السّلام بالعدل. كما ستحفظ الذّاكرة التّاريخيّة ما رافق هذا الحدث من «دعايات إعلام أزمات» كان همّها تزيين الاتفاق وتسويقه وسلب وعي الإنسان العربي وشلّه عن التّفكير. وستحفظ أيضاً ما اقترن به هذا الحدث من تحرّكات قوى الهيمنة الدّوليّة لفرض الاتفاق وجعله أمراً واقعاً بأساليب شتّى من التّرغيب والتّرهيب. وسيُذكر الأسبوع الثّاني من شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٣ م في تاريخ الصّراع العربي الصّهيوني مقترناً بإبرام اتفاق «الاعتراف المتبادل» يوم التّاسع عبر رسائل متبادلة، وتوقيع اتفاق «إعلان المبادئ» يوم الثّالث عشر في «حفل مشهود» في البيت الأبيض الأمريكي بواشنطن. وستحفظ ذاكرتنا التّاريخيّة ما أثاره ذلك الحفل من ذكريات مريرة وما تضمّنه من مساس بنضال أمّتنا. كما ستحفظ مشاعر الغضب والألم الّتي أثارتها النّصوص المملاة على الطّرف العربي الفلسطيني في «الاعتراف المتبادل»، ووجع الجرح الغائر الّذي سبّبته في نفسيّة الأمّة.

لقد بدت الحاجة ماسّة وسط أجواء هذا الحدث الجلل إلى أن تتماسك الأمّة بعد وقوع هذا الزّلزال، وأن يُعمل أبناؤها الفكر ويُمعنوا النّظر في المرحلة الجديدة الّتي دخلها الصّراع العربي الصّهيوني لوعي أبعادها وسبر أغوارها وتحديد متطلّبات مواجهة تحدّياتها، وحزم الأمر والمبادرة إلى الفعل، منطلقين من إيمان بالله لا يتزعزع وثقة قويّة بأمّتهم المجاهدة وبالشّعب العربي الفلسطيني صاحب الانتفاضة المباركة وبالأحرار في العالم.

وإسهاماً في تلبية هذه الحاجة الماسّة ونهوضاً بمسؤوليّة الفكر عقدت الأمانة العامّة للمؤتمر القومي العربي دورة اجتماعات يومي ٢٧ و٢٨/١٠/١٩٩٣ م ببيروت ناقشت خلالها هذه المرحلة الجديدة في ضوء إبرام «الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني». وقد استحضرت في مناقشاتها

الحوار الّذي دار في السّاحة العربيّة وساحة الحضارة العربيّة الإسلاميّة وساحات عالمنا الأخرى، واستخلصت الأفكار الرّئيسيّة الّتي تضمّنها هذا الحوار، ووقفت أمام ما بلوره الفكر العربي بشأن الاتفاق والمرحلة الجديدة، وسجّلت بالتّقدير إسهام «أهل الرأي» العرب الّذين عالجوا الأمر بموضوعيّة والتزام بمسؤوليّة الكلمة مستلهمين نبض جماهير أمّتهم، وتأمّلت التّفاعلات الحادّة الجارية في مختلف أوساط الأمّة وما كشفت عنه من حسّ دقيق لدى الجماهير يمكنها من التّمييز بين الصّالح والطّالح وحدس نافذ لدى جيل الشّباب يمكنه من استشراف المستقبل والنّهوض بمتطلّبات المرحلة الجديدة.

إنّ الوفاء بمتطلّبات هذه المرحلة الجديدة يقتضي من أبناء الأمّة جميعاً الالتزام بمحدّدات واضحة في التّعامل معها نابعة منّا معبّرة عنّا. كما يقتضي تقويماً علميّاً دقيقاً لهذا الاتفاق الّذي وصف بأنّه «زلزال سياسي قد يؤدّي إلى تغييرات في التّضاريس السّياسيّة لوطننا العربي وانهيارات في بناها وتكويناتها»، وتشوّف تداعياته ومضاعفاته وما ينتج عن فرضه من حقائق على أرض الواقع. ويقتضي أخيراً تحديد ما ينبغي على الأمّة عمله على صعيد مواجهة المرحلة.

٢ ـ في محدّدات التّعامل مع المرحلة الجديدة

أوّل هذه المحدّدات هو الاحتكام إلى العقل دون المساس بالوجدان والدّراسة الموضوعيّة الّتي تلتزم بمبادئ أساسيّة لا تخرج عنها ولا تتصرّف بها، أوّلها إيفاء كلّ إنسان قدره وموضعه من الجهاد وحقّه في الاجتهاد، وثانيها الالتزام بأن يبقى البحث موضوعيّاً لا يتناول الشّخوص بل يتابع النّصوص، وثالثها التمسّك بضرورة الابتعاد عن كلّ أمر قد يحوّل اختلاف الآراء إلى تناقض في المواقف، يجب أن لا يؤدّي إلى صدام ومجابهة بين الأطراف.

ثاني هذه المحدّدات هو إدراك أنّ الأمّة جميعها في سفينة واحدة، وأنّ كلّ أبنائها على اختلاف آرائهم ومواقعهم في خندق واحد في مواجهة عدوّ متربّص بهم. فالمعركة اليوم كما كانت من قبل هي بيننا وبينه.

ثالث هذه المحدّدات هو الانطلاق من أنّ قضيّة فلسطين هي جوهر الصّراع العربي ـ الصّهيوني، وأنّها في المنشأ والمسار والمصير قضيّة عربيّة قوميّة، وأنّ هذا الصّراع هو بين الأمّة من جهة، والتّحالف الاستعماري، الصّهيوني الغربي من جهة أخرى، الّذي استهدف بالغزوة الصّهيونيّة لفلسطين الوطن العربي كلّه ودائرة الحضارة العربيّة الإسلاميّة، وعمد إلى تمكين إسرائيل من احتلال أراضٍ عربيّة أخرى.

رابع هذه المحدّدات هو استذكار أنّ قضيّة فلسطين الواحدة تتضمّن أجزاء أربعة رسم ملامحها تطوّر الصّراع، وهي الجزء الخاصّ بالقدس، والجزء الخاصّ ببقيّة الأراضي الفلسطينيّة العربيّة المحتلّة عام ١٩٦٧ في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وقضيّة أبناء فلسطين المشرّدين منذ عام ١٩٤٨، وقضيّة أبناء فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨ في الكيان الصّهيوني؛ وأنّ عمليّة التّسوية الّتي بدأت في مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ باسم «سلام الشّرق الأوسط» اقتصرت على التّعامل مع الجزء الخاصّ بأراضي الضفّة والقطاع، وحاولت إسقاط الأجزاء الباقية أو الالتفاف عليها.

خامس هذه المحدّدات هو وضوح المقياس الّذي نعتمده في قياس أيّ اتفاق بشأن هذا الصّراع العربي ـ الصّهيوني في ضوء المحدّدين السّابقين. فهذا المقياس فيما يخصّ البعد العربي في الصّراع هو «أمن هذا الوطن العربي ودائرته الحضاريّة والحفاظ على مصالحها». وهو فيما يخصّ البعد الفلسطيني المتفرّع من هذا البعد العربي «الحقوق الوطنيّة الثّابتة غير القابلة للتصرّف للشعب العربي الفلسطيني على حدّ تعبير الشّرعيّة الدّوليّة.. حقّه في العودة وحقّه في تقرير المصير وحقّه في إقامة الدّولة المستقلّة».

سادس هذه المحدّدات هو استحضار الهدف النّهائي الّذي تسعى إليه أمّتنا العربيّة على الصّعد المحلّيّة والإقليميّة والدّوليّة وهو استتباب السّلام القائم على العدل وازدهار العمران الحضاري استلهاماً لروح الحضارة العربيّة الإسلاميّة الّتي شارك في بنائها مسلمون ونصارى ويهود ومؤمنون بأديانٍ أخرى ولم تعرف في تاريخها بروز «مشكلة يهوديّة» كما حدث في حضارة أخرى. وهذا الحدث النّهائي يتطلّب العمل من أجل إقامة نظام عالمي أساسه العدل وتعارف الحضارت وتعاونها. وهو يدعو إلى أن يكون المقياس الّذي نعتمده في قياس أيّ اتفاق في بعده الدّولي هو «احترام الشّرعيّة الدّوليّة ومقاومة الهيمنة والطّغيان» و«نبذ الصّهيونيّة» العنصريّة التّوسعيّة.

سابع هذه المحدّدات هو استذكار حقيقة أنّ الصّراع العربي ـ الصّهيوني هو من الصّراعات الممتدّة الّتي مرّت بمراحل، وله أبعاده المحلّيّة والإقليميّة والدّوليّة، ولن يتحقّق إنهاؤه إلّا بإزالة مسبّباته، وهو يحتاج في التّعامل معه إلى الصّبر على الوفاء بمتطلّباته والتحلّي بالنّفس الطّويل والثّقة بقدرة الأمّة على المواجهة وتمثّل روح الانتفاض والمقاومة فيها.

إنّ الأمانة العامّة للمؤتمر القومي العربي، وهي تستحضر ما جاء في بيانها الصّادر في ١٩٩٣/١٠/٢٥ قبيل انعقاد مؤتمر مدريد الّذي تضمّن محدّدات التّعامل وحذّر من مغبّة القبول بشروط عمليّة

التّسوية الّتي أطلق عليها اسم «سلام الشّرق الأوسط»، وأوضح أنّ «الحقوق التّاريخيّة للشعوب والأمم لا يجوز التصرّف فيها تحت وطأة ظرف ضاغط، كما لا يجوز لقيادة أو جيل أو لقطر أو لمجموعة أقطار أن تتصرّف بحقوق الأمّة كلّها»، لتدعو أبناء الأمّة العربيّة كافّة إلى الوفاء بمتطلّبات المرحلة الجديدة في الصّراع العربي - الصّهيوني، وهي على ثقة من التزامهم بهذه المحدّدات الواضحة في التّعامل مع هذه المرحلة وفي قراءة الاتفاق وتقويمه.

٣ - في قراءة الاتفاق وتقويمه

لقد نظرت الأمانة العامّة بإمعان في الاتفاق الّذي تمّ إبرامه بين «حكومة إسرائيل وقيادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة» في شقّه الخاصّ «بالاعتراف المتبادل» وشقّه الخاصّ «بإعلان المبادئ» فدرسته من حيث ارتباطه بما يجري في منطقتنا العربيّة وشكله ومضمونه وانعكاساته، وما يتّصل به من مفاوضات بشأنه وميزانيّة واقتصاد ووضع انتقالي ووضع دائم وتشريع وترتيبات. وتوصّلت إلى مجموعة أمور:

أولاً: إنّ إبرام هذا الاتفاق يقع ضمن سعي قوى الهيمنة الدّوليّة والحركة الصّهيونيّة إقامة نظام شرق أوسطي في دائرتنا الحضاريّة العربيّة الإسلاميّة تكون «لإسرائيل» فيه اليد العليا. وقد بدا واضحاً من نصوص «إعلان المبادئ» أنّ ساحة الاتفاق تتجاوز فلسطين إلى المنطقة وأنّه لا يحصر مفاعليه ونتائجه بطرفيه فحسب بل يشمل أطرافاً أخرى لم تشارك في توقيعه ولا في التّفاوض حوله أصلاً. وهذا ما يؤكّد أنّه ليس شأناً فلسطينيّاً فحسب كما يحاول البعض أن يصوّره، وإنّما هو شأن عربي إسلامي واسع تُعنى به شعوب المنطقة وأنظمتها بشكل كبير.

ثانياً: لقد جاء إبرام الاتفاق في وقت اتخذ العدو الإسرائيلي فيه قراراً بالهروب من «جحيم قطاع غزّة» على حدّ تعبيره، والانتفاضة لاتزال تعطي، وقد بدأ حدّ أدنى من التّنسيق العربي الرّسمي بشأن مباحثات التّسوية الثّنائيّة الجارية في واشنطن، والرّأي العامّ العربي يطالب بالمصالحة العربيّة وتقوية النّظام العربي، والمناخ السّائد على المستوى الرّسمي العربي يشير إلى قرب انفراج ما سبّبه زلزال الخليج من أزمات في العلاقات بين الحكومات العربيّة.

ثالثاً: تمّ إعداد الاتفاق سرّاً في الظّلام بعيداً عن مؤسّسات منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ومن دون علمها. واتّبعت في إقراره في اللّجنة التنفيذيّة والمجلس المركزي أساليب لم يتعوّد عليها العمل الفلسطيني من قبل.

رابعاً: إنّ الاتفاق من حيث نوعه - كما يتّضح من نصوصه - هو من اتفاقات الإملاء الّتي يجري فرضها بالإكراه، وتستهدف فيما تستهدف بأنّ قوى الهيمنة الّتي تمليه جانبها فاضل وجانب الشّعوب الّتي تكافحها شرّير، فتعمد إلى إثبات نصوص يقصد منها النّيل من نضال الشّعوب بوصمه بأنّه إرهاب وإنكار حقّ المقاومة عليها واستخدام ألفاظ جارحة بقصد تلطيخها بالعار. ومن مظاهر الإملاء في هذا الاتفاق فرض التّعهد بنبذ الإرهاب لإلصاق شبهة الإرهاب بجهاد الشّعب العربي الفلسطيني ضدّ الاستعمار الصّهيوني العنصري، وفرض التعهّد بالتخلّي عن أيّ عمل من أعمال العنف وبتأديب المخالفين، بينما الشّرعيّة الدّوليّة تؤكّد حقّ الشّعوب الخاضعة لنظم استعماريّة وعنصريّة في الكفاح بكلّ السُّبل ضدّ هذه النّظم. وقد جاء شقّ الاعتراف المتبادل في هذا الاتفاق فيما يخصّ الطّرف الفلسطيني بفعل هذا الإملاء مخالفاً في الشّكل والمضمون لميثاق منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ونظامها الأساسي، ومناقضاً على صعيد القيم المعنويّة الأخلاقيّة للشرعيّة الدوليّة والقانون الدولي بشأن قضيّة فلسطين، وماسّاً بقيمة النضال من أجل التحرير، فكان على الصعيد العملي مدخلاً خاطئاً لبلوغ السلام القائم على العدل وسبباً في تصعيد التّوتر والنّفخ في أوار الصّراع. وستتحمّل الولايات المتحدة الأمريكيّة الّتي مكّنت الحركة الصّهيونيّة من إملائه نصيبها الكبير من المسؤوليّة المعنويّة والماديّة للنتائج الوخيمة المترتّبة على ذلك.

خامساً: إنّ الاتفاق من حيث مضمونه في ضوء المقياس الّذي اعتمدناه لقياسه جاء مفرّطاً بالحقوق الوطنيّة الثابتة غير القابلة للتصرّف للشعب العربي الفلسطيني. فهو يخلو فيما يخصّ الجزء الخاصّ بالضفّة والقطاع من قضيّة فلسطين من الحديث عن «الأرض الفلسطينيّة» فيما عدا الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزّة ومنطقة أريحا، ويترك أرض المستوطنات والقدس الكبرى لمفاوضات الوضع النّهائي، وهكذا فإنّه لا يلبّي متطلّباته الحدّ الأدنى ويحمل في طيّاته تكريس احتلال جزء كبير من الضّفّة الغربيّة. وهو يعرّض قدسنا لتعاظم الخطر الصّهيوني عليها في الفترة الانتقاليّة. وهو يعالج جزئياً أمر بعض من شرّدوا عام ١٩٦٧، ولا يتحدّث عن حقّ العودة لمن شرّدوا عام ١٩٤٨، ولا يشير من قريب أو بعيد لأهلنا في فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨. كما جاء هذا الاتفاق مهدّداً باختراق صهيوني إسرائيلي للوطن العربي ودائرته الحضاريّة اقتصاديّاً وأمنيّاً. وجاء ليزيد من إحكام قبضة الحركة الصهيونيّة على مصير اليهود في أوطانهم، ويضعف الأصوات المعادية للصهيونيّة في أوساطهم. وجاء ليغري قوى الهيمنة الدّوليّة بمزيد من التنكّر للشّرعيّة

الدّوليّة والإمعان في ممارسة غطرسة القوّة. ولقد كرّس هذا الاتفاق فصل قضيّة فلسطين عن عمقها العربي الإسلامي، وتجزئتها إلى أجزاء لا رابط بينها. وهو يستهدف بتركيزه على الدّور الأمني للحكومة الذّاتية إلى تحويلها إلى نوع من حزام أمني للكيان الصّهيوني. ولعلّ أخطر ما فيه أنّه تضمّن اعترافاً فلسطينيّاً بشرعيّة الاغتصاب الصّهيوني لفلسطين، وأفسح المجال من ثمّ لقوى الهيمنة الدّوليّة والحركة الصّهيونيّة كي تمارس الضّغوط على جميع الدّول الّتي لم تعترف بإسرائيل لتقوم بذلك وبخاصّة الدّول الإسلاميّة. ولعلّ الأمر الوحيد الّذي مثّل تغيّراً في الموقف الصّهيوني في هذا الاتفاق هو ذكر «الشّعب الفلسطيني». وهذا تغيّر هام يخرج بالإسرائيليّين فيما يخصّ هذا الأمر من أسر العقيدة الصّهيونيّة الّتي أنكرت وجود هذا الشّعب وردّد أتباعها مقولة أرض بلا شعب. ونحن نسجّل هذا التغيّر مؤكّدين أنّه جاء بفعل النّضال المتّصل للشعب العربي الفلسطيني والأمّة العربيّة الّذي توّجته الانتفاضة والمقاومة. ولكنّنا في الوقت نفسه نضعه في حجمه الحقيقي ولا نغالي فيه لأنّ هذا الاعتراف لم يقترن باعتراف صريح بالأرض الفلسطينيّة الّتي تدور فكرة الحكم الذّاتي حول إنكارها. وهكذا يمكن النّظر لهذا التغيّر على أنّه حرف أوّل في أبجدية ستُفرض على عدوّنا من خلال النّضال المستمرّ نطبّق بقيّة حروفها. ولاشكّ في أنّ فرض الاتفاق وتطبيقه على أرض الواقع سيحدث تفاعلات حادّة ويوجد حقائق جديدة تستطيع القوى المناضلة التّعامل معها بمنطق الفعل لتوظيفها لصالح تحقيق مكاسب وانتصارات على طريق التّحرير واحترام حقوق الإنسان. ولقد توصّلت الدّراسة الّتي قامت بها المنظّمة العربيّة لحقوق الإنسان لهذا الاتفاق في ميزان حقوق الإنسان إلى أنّه أخلّ بحقّ تقرير المصير وبحق الشّعب الفلسطيني في العودة ووضع سلطة الحكم الذّاتي الفلسطيني تحت وطأة الضّغوط الإسرائيليّة لكيلا تلتزم بما أعلنته قيادة المنظّمة من عزمها الالتزام بمعايير حقوق الإنسان.

سادساً: لا يمكن إنهاء الحديث عن الاتفاق دون التطرّق إلى حديث عنه من حيث الإخراج. وهنا تجدر الإشارة إلى الدّور الّذي قبل وزير خارجية النّرويج، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، القيام بطلبه تعهّداً من رئيس المنظّمة يخالف منطق الشّرعيّة الدّوليّة يردّد فيه تعبير نبذ الإرهاب ويشجّع التّطبيع تحت الاحتلال. كما يُشار إلى الحفل المشهود الّذي أقامته الإدارة الأمريكيّة في البيت الأبيض، وما حمل في طيّاته من معانٍ تساند منطق الهيمنة، وما ردّد فيه الطّرف الصّهيوني من مزاعم، وأداء الطّرف الفلسطيني الّذي لم يحاول أن يفنّد هذه المزاعم ولم يذكر نضال الشّعب والأمّة على غير ما رآه العالم وسمعه في خطاب رئيس المنظّمة أمام الأمم المتحدة عام ١٩٧٤. ويُشار أيضاً إلى مشاركة أطراف دوليّة عدّة والأمم المتحدة أيضاً في تأييد الاتفاق دون ذكر ما تضمّنه من نقص وتناقض مع الشّرعيّة الدّوليّة.

إنّ الأمانة العامّة للمؤتمر القومي العربي في ضوء ما سبق تنبّه إلى المخاطر الّتي ستنجم عن تطبيق هذا الاتفاق. وهي تدعو الأمّة العربيّة على الصّعيدين الرّسمي والشّعبي للتنبّه إلى هذه المخاطر ومواجهتها.

٤ ـ في مخاطر تطبيق الاتفاق

أ ـ على صعيد قضيّة فلسطين

(١) إنّ هذا الاتفاق يطرح بقوّة تساؤلاً حول مستقبل منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ومصيرها، كتعبير عن الكيان السّياسي لشعب فلسطين كلّه وعن هويّته الوطنيّة. وهو يطرح إشكاليّة التّمثيل السّياسي للمنظّمة وسلطة الحكم الذّاتي الّتي جرّدت منها سلطة البحث في السّياسة الخارجيّة والدّفاع والأمن لتكون في يد الاحتلال الإسرائيلي.

(٢) إنّ هذا الاتفاق يمثّل خطراً على مستقبل الانتفاضة بما تضمّنه من دور أمني لسلطة الحكم الذّاتي. وهو ينذر باحتمال صراع فلسطيني قد يؤدّي إلى الاقتتال بين مؤيّديه ومعارضيه. كما ينذر بخطر اشتداد ضغوط قوى الهيمنة لتوطين أبناء فلسطين خارج وطنهم.

(٣) إنّ الأجواء المحيطة بالاتفاق والخطوات الّتي حدّدت لتطبيقه على الأرض تجعل من الممكن حدوث ممارسات خاطئة لسلطة الحكم الذّاتي في ظلّ الضّغط الإسرائيلي عليها وهو ما يمسّ الوحدة الوطنيّة والدّيموقراطيّة.

(٤) إنّ هذا الاتفاق عبر ملحقه الّذي يتحدّث عن تعاون اقتصادي بين «إسرائيل» والحكم الذّاتي الفلسطيني يحمل في طيّاته خطر وضع يجمع بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد، واستخدام بعض شرائح المجتمع الفلسطيني تحت الضّغط في المشروع الصّهيوني للتغلغل الإقليمي في المنطقة سعياً لتحقيق حلم «إسرائيل العظمى» كقوّة اقتصاديّة وسياسيّة تحرّكها.

ب ـ على صعيد أمن الوطن العربي

(٥) إنّ الخطوة الانفراديّة الّتي مثّلها توقيع هذا الاتفاق تفسح المجال للعدو الإسرائيلي كي يتابع محاولاته للاستمرار في احتلال الجولان السّوري والشّريط المحتلّ في جنوب لبنان والاعتداء على حدود ومياه الأردن.

(٦) إنّ إبرام الاتفاق يمثّل خطوة مهمّة

في تطبيق النّظام شرق الأوسطي، ويمثّل من ثمّ تهديداً آخر للنّظام العربي.

(٧) لقد أفسح هذا الاتفاق المجال للعدو الإسرائيلي كي يجاهر بطرح فكرة إقامة علاقة ثلاثيّة بين إسرائيل والحكم الذّاتي الفلسطيني والأردن، والضّغط من ثمّ على الأردن لقبول هذه الفكرة الّتي تستهدف فيما تستهدف التّمهيد للتغلغل الإسرائيلي في الجزيرة العربيّة وعزلها عن مصر وسوريا.

(٨) جاء إبرام الاتفاق ليمكّن الولايات المتحدة الأمريكيّة من ممارسة ضغوطها على الدّول العربيّة لإنهاء المقاطعة العربيّة لإسرائيل. وهكذا رأينا بعض هذه الدّول تتخذ خطوات في هذا الطّريق، فبرز خطر التّطبيع مع العدو قويّاً بينما هو متمسّك باحتلال الأرض العربيّة.

٥ ـ في الأسباب والظّروف المؤدّية إلى الاتفاق

إنّ اتفاق غزّة ـ أريحا لم يكن من الممكن إنجازه، أو الوصول إليه، لولا أنّ مهّدت له، وتسبّبت بإيجاده، ظروف وعوامل أسباب دوليّة وعربيّة وفلسطينيّة لابدّ من إيجازها بسرعة:

١ ـ إنّ هذا الاتفاق هو نتيجة طبيعيّة لسمتين رئيسيّتين طبعتا الأوضاع العربيّة عموماً وامتدّتا لتطبعا السّاحة الفلسطينيّة بطابعهما.

السّمة الأولى: هي سيطرة المصالح القطريّة والكيانيّة الضّيّقة (وأحياناً ما دون القطريّة) على الأداء السّياسي العربي بكلّ تلاوينه ومؤسّساته. وفي هذا الإطار تمكن الإشارة إلى انفراد نظام أنور السّادات بتوقيع اتفاق «كامب ديفيد» مع إسرائيل وما ترتّب عليه من استبعاد الحلّ العسكري للصّراع.

السّمة الثّانية: تغييب الدّيموقراطيّة والمشاركة الشّعبيّة عن القرارات المصيريّة.

٢ ـ إنّ هذا الاتفاق جاء نتيجة طبيعيّة لحرب الخليج الأولى والثّانية ولما نجم عنهما من تداعيات مأساويّة خطيرة مازالت مستمرّة سواء من خلال انهيار منظومة التّضامن العربي والإسلامي، أو من خلال استنزاف الموارد النّفطيّة العربيّة، أو من خلال استمرار الحصار على العراق وتعطيل دوره كعمق استراتيجي للمواجهة مع العدو الإسرائيلي.

٣ ـ فهذا الاتفاق هو نتيجة لتحوّلات عالميّة كبرى تمثّلت في انهيار المنظومة الاشتراكيّة وفي قيام نظام عالمي جديد بقيادة القطب الأمريكي الأوحد الشديد الانحياز للمصالح والأهداف الإسرائيليّة. كما أن هذا الاتفاق هو أيضاً وليد قراءة مستعجلة للواقع الدّولي تجاهلت ما يجابهه من تحدّيات سواء داخل مركزه القيادي أو على المستوى العالمي. فبدلاً من أن تكون حركة التّحرير الفلسطينيّة في طليعة المعترضين عليه السّاعين إلى تغييره فقد تحوّلت لتصبح أحد عناصر تثبيت هذا الواقع الدّولي ومدّه بعناصر جديدة.

٤ ـ إنّ هذا الاتفاق هو إعلان عن عجز حركة التّحرر العربيّة عبر السّنوات الخمسين المنصرمة عن صوغ برنامج عملي متكامل لمجابهة التحدّي الصّهيوني ولخوض معركة التّحرير نتيجة انهاكها في صراعات أجنحتها الدّامية، وانغماسها في لعبة الوصول إلى السّلطة بأيّ ثمن، الأمر الّذي قادها إلى مساومات معلنة وغير معلنة على حساب القضيّة المركزيّة.

٥ ـ إنّ هذا الاتفاق هو نتيجة تخطيط طويل الأمد استهدف البنية القياديّة الفلسطينيّة سواء عبر اغتيال بعض أبرز قادتها، أو على استدراجها إلى حالة من الترهّل والتّعب والإنهاك والمصالح والامتيازات، أفرزت مع الزّمن شبكة من العلاقات والقيم والمفاهيم والأوضاع أخذت تضغط على القرار الفلسطيني تدريجيّاً لإفراغه من مضمونه الثّوري والوطني ولدفعه إلى حال من اليأس والإحباط تسمح بتمرير اتفاق كاتفاق ١٣ أيلول.

٦ ـ في المواجهة والوفاء بمتطلّبات المرحلة

إنّ الأمانة العامّة للمؤتمر القومي العربي وهي تشارك في الدّعوة إلى مواجهة مخاطر الاتفاق والوفاء بمتطلّبات المرحلة الجديدة في الصّراع العربي الصّهيوني، تدرك أنّ هذه الدّعوة تستوجب عزماً على متابعة النّضال لبلوغ السّلام القائم على العدل ولإنهاء معاناة الشّعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي وأينما كان من موقع معرفة شدّة هذه المعاناة وأشكالها. كما تدرك أنّ هذه الدّعوة تتطلّب بلورة برنامج عمل لهذه المرحلة ينطلق من قراءة موضوعيّة للواقع القائم تحيط بسلبيّاته وإيجابيّاته، ومن معرفة بحيويّة أمّتنا ووعي مجال العدو الّذي يشهد هو الآخر أنواعاً من المعاناة، ومن فهم للصّورة الدّوليّة وما يطرأ عليها. وقد توصّلت المناقشات إلى عدد من النّقاط بهذا الشّأن:

أوّلاً: إنّ أوّل ما ينبغي عمله هو متابعة أهل الرأي في الأمّة جهودهم لتوعية أبناء أمّتهم بحقائق الاتفاق ومخاطره، حتّى تعمّ المعرفة بها وتبدّد دعايات إعلام الأزمات وتمهّد لحشد طاقات الأمّة بغية الوفاء بمتطلّبات المواجهة. وهذه التّوعية ضروريّة أيضاً للحيلولة دون إملاء اتفاقات مماثلة على أطراف عربيّة أخرى، ولإشعار قوى الهيمنة الدّوليّة والحركة الصّهيونيّة بالخطأ الجسيم الّذي وقعت فيه حين مسّت القيم المعنويّة الأخلاقيّة فخلّفت جرحاً غائراً في

نفسيّة الأمّة تزيده الأيّام التهاباً ولا يشفيه إلّا محوّ الصّيغ المملاة وإقامة العدل. وواضح أنّ جميع المؤسّسات والتّنظيمات مدعوّة للمشاركة في حملة التّوعية هذه، كلّ في مجاله.

ثانياً: يتضمّن هذا البرنامج على صعيد فلسطين الحفاظ على منظّمة التّحرير الفلسطينيّة باعتبارها التّجسيد السّياسي لحركة الشّعب الفلسطيني والتمسّك بميثاقها الوطني. كما يتضمّن العمل على استمرار الانتفاضة ودعمها بكلّ ما تحتاجه وتجنيبها شرور الصّراع الدّاخلي بالعمل على تحقيق الوحدة الوطنيّة وتعزيزها وفق ثوابت الإجماع الوطني الفلسطيني. ويتضمّن البرنامج على هذا الصّعيد أيضاً استمرار النّضال لإنهاء الحكم الذّاتي بأسرع وقت ممكن وتحرير الضّفّة والقطاع، ولإفشال المشروع الإسرائيلي فيما يخصّ السّيطرة على القدس الكبرى، ولفرض الاعتراف على العدو بحقّ العودة إلى فلسطين لكلّ واحد من أبنائها. وهو يتضمّن أيضاً العمل للإفراج عن جميع المعتقلين وإعادة المبعدين، ومقاومة كلّ صور التّبعيّة الاقتصاديّة للعدو، ومواجهة محاولات فرض التّوطين على أبناء فلسطين في الخارج بحجّة التّعويض وتأكيد أنّ الحقّ في الوطن لا يعوّض بمال وأنّ التّعويض هو عن المعاناة، والعناية بشؤون العائدين الحياتيّة في أماكن تجمّعهم إلى أن يعودوا إلى وطنهم، وتصعيد النّضال لإزالة كلّ المستوطنات الإسرائيليّة من الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧، والحرص على تقوية الرّوابط مع أبناء فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨ الصّامدين.

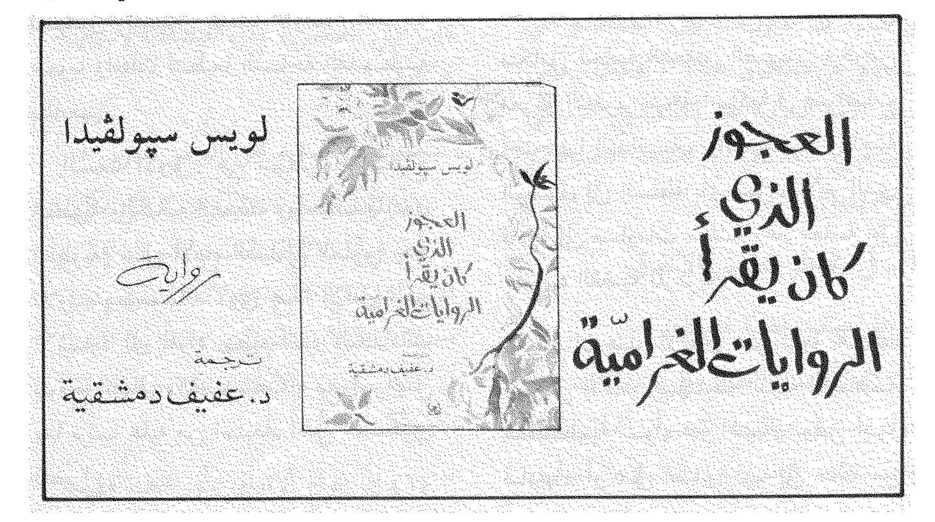
ثالثاً: يتضمّن هذا البرنامج على صعيد قضيّة أمن الوطن العربي متابعة المقاومة لفرض الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربيّة المحتلّة في الجولان وجنوب لبنان، وتقديم الدّعم لهذه المقاومة ماديّاً ومعنويّاً. كما يتضمّن الدّعوة إلى الحفاظ على النّظام العربي في مواجهة النّظام شرق الأوسطي وتعزيزه بتطبيق الاتفاقات العربيّة وتطويره وتحقيق المصالحة العربيّة وإقامة علاقات وحدويّة. وهو يتضمّن أيضاً العمل لتمكين الأنظمة العربيّة من مواجهة الضّغوط الأمريكيّة بالتزامها بالتّغيير الدّيموقراطي والاستجابة لإرادة شعوبها واحترام حقوق الإنسان، وذلك بجعل الدّيموقراطيّة جوهر النّهضة العربيّة المعاصرة. ويتضمّن البرنامج أخيراً مقاومة كلّ أشكال التّطبيع مع العدو الّذي يحتلّ الأراضي العربيّة، ودعوة الحكومات العربيّة إلى رفض إنهاء مقاطعة إسرائيل والصّمود أمام الضّغوط الأمريكيّة الدّاعية إلى ذلك، وإطلاق حركة شعبيّة واسعة لمقاومة التّطبيع تمتدّ إلى كلّ قرية وحيٍّ على امتداد الوطن العربي وتستند إلى مركز علمي يختصّ بملاحقة نشاطات العدو الاقتصاديّة وتحديدها ومحاولات تخريبه الثّقافي والتّربوي والإعلامي وإفشالها. كما تستند إلى صيغة جبهويّة متقدّمة بين القوى الدّيموقراطيّة الحيّة في صفوف العروبيّين والإسلاميّين.

رابعاً: يعنى هذا البرنامج بالتحرّك على الصّعيد الدّولي للدعوة إلى اعتماد العدل سبيلاً للسّلام المستتبّ، واحترام الشّرعيّة الدّوليّة وتطبيقها، وتأكيد حقّ الشّعوب بمقاومة الاحتلال والاستعمار والعنصريّة، وكشف حقيقة الصّهيونيّة العنصريّة التوسّعيّة وانتهاكاتها لحقوق الإنسان وما تمارسه من إرهاب، ومطالبة اليهود بنبذها إذا أرادوا العيش في ظلّ السّلام العادل، وإيضاح العلاقة بين الممارسات الصّهيونيّة وما تشهده دول الغرب من تنامي العداء لليهود فيها، والتوعية بأخطار قانون العودة الإسرائيلي الّذي يفسح المجال إلى تهجير اليهود من أوطانهم إلى فلسطين وانعكاساته السّلبيّة على أمن منطقتنا العربيّة وعلى أمن اليهود غير الإسرائيليّين والدّعوة إلى إلغاء هذا القانون، وتعزيز الرّوابط مع حركات التّحرّر العالميّة المقاومة للاستعمار والصّهيونيّة وأشكال الهيمنة الأخرى.

إنّ الأمانة العامّة للمؤتمر القومي العربي وهي تقدّم رؤية الفكر العربي لمتطلّبات المرحلة الجديدة للصّراع العربي ـ الصّهيوني بمناسبة وقوع هذا الحدث الجلل، لتثق بأنّ الأمّة قادرة على الوفاء بهذه المتطلّبات والتقدّم على طريق تحرير فلسطين وتنفيذ مشروعها الحضاري العربي بكلّ عناصره والإسهام في تعزيز العمران البشري في عالمنا وإقامة السّلام القائم على العدل.

الأمانة العامّة

للمؤتمر القومي العربي



أنا المسافة

سهام الشّعشاع

في ظلِّ حزنكِ يا أميرةَ حزننا
مرَّ الصّهيلُ مكبّلاً بالخيلْ
بمواسمٍ هجرتْ نوافِذَها الشّموسْ
فتلوّنتْ باللّيلْ
قمرٌ يحاصرُ ما تبقّى من نجومٍ في دمي
ليفضَّ فيه بكارةَ الصّخرِ القويْ
أمشي وسيفُ الرّيحِ يسرقُ خطوتي
ويمزّقُ الشّجرَ الوريفْ
شدّوا أكفَّ اللّيلِ عنّي
ليصيرَ بردُ الرّوحِ ثوباً للخريفْ
الآن أفلتُ من عواصمِ وحشتي
ومن انكساري
كي أعتلي جبلَ الرّياح
وأصوغَ من ملحِ البدايةِ طائراً
يسمو على كلِّ الجراحْ
وأدقُّ أبوابَ المدينة بالرّعودْ
لأعودَ حتّى بيتنا المشدودِ في شعري
في بيتِنا ظلٌّ لأجنحةِ القمر
في بيتنا عطرٌ يسافرُ في الحقائبِ سيداً
لكنّي...
سأقصُّ أطرافَ السفرْ
يمشي الجنينُ مغبّراً في الحيّ
فبكلِّ شبرٍ من جباليَ لي مدىً
وبضحكةِ الأطفالِ والأزهارِ لي صبحٌ وضيْ
وتظلُّ من روحِ المسافةِ خطوةٌ ما بيننا
بعيونها أمضى سلاحٍ أنثوي

هي لحظةٌ
مرَّ الزّمانُ بغصنها
فتلوّنتْ بالماء
حطَّتْ على جرحي الّذي شرَّعتُهُ للريحْ
لتعبَّ من دميَ البهي
مرَّ الصّهيلُ بحيِّنا
ليعشّبَ الأحلامَ من شوكِ المدينهْ
آتٍ من الشّهواتِ تشربُ من مآقيهِ الحزينهْ
كفراشةٍ ظلّتْ تسابقُ خوفها في الزّهرْ
وكدميةٍ من ثغرِها فرّتْ مرايا العمر
لتصيرَ ظلّاً تستريحُ به المدينهْ

* * *

في أيِّ وجهٍ سوفَ أخفي نخلَ روحي
كي يظلَّ متوّجاً بربيعِهِ حتّى المساء
في أيِّ وجهٍ سوف أخفيه
لتملأ ضحكتي هذا الفضاءْ
وأشدُّ خصري بابتسامةِ عاشقٍ
كي لا تفرَّ مدينتي بنسائِها
نحو السّماءْ
هي لحظةٌ
مطرٌ يجيءُ بغفلةٍ منّا ولو كرهَ الشّتاءْ
مطرٌ يُضيعُ من الخطرْ
ذاكَ الرّصيف وذا الرّصيف
والرّيحُ تبحث عن حفيف
والقمحُ يبحثُ عن رغيفْ
والجرحُ يبحثُ عن نزيفْ

وتضيقُ في اللّيل المسافةُ بين خطوتنا
وبين الأرصفه
وتضيقُ بين وجوهنا
ودموع قنديلٍ بعيدْ

* * *

من لي بهاتين اليدين تلملمان القمحَ من هذا السّرابْ
جسدٌ وعينان اثنتان وحورتان وربوتان من الغيابْ
كن يا صديقي طيّباً
يا من ثنيتَ زهورَ عمرِكَ في الخرابْ
ما كلُّ خطٍّ فوق سطحِ الأرضِ دربٌ للقدمْ
ما كلُّ وردٍ في حدائِقِها الجميلةِ للندمْ
مرَّ الصّهيلُ بحيّنا
يا أيّها الرّجل الخرافيُّ الّذي ضجّتْ به الأنثى لتغدو
في فضاءِ الذّكريات
يا أيّها الرّجلُ الّذي قد فرّ من فرحِ المسافةِ للألمْ
سأفرُّ منّي باتجاهِ الغيمْ
وأفرُّ منكْ
سأطيرُ منكَ إلى حمامِ النّومْ
وأغيبُ عنكْ
سأكونَ سرباً من عبيرٍ
لا حرائقَ في يديكْ
سيكونُ لي برقٌ لأكتبَ قصّةَ الجمرِ الّتي عاشتْ
على جبلِ الخرافهْ
كلّ النّساءِ على امتداد جراحهن حقيقةٌ
وأنا المسافهْ

الحصاد

. . . عَادَت القَاطِرَاتُ . . .
فَكيْفَ بِهَا أَحْتَفِي؟
وَلاَ شَيْءَ مِنْ وَرْدِ أَيَّامِهَا قَدْ تَبَقَّى
سِوَى شَوْكَةٍ في دَمِي . . .
. . . أَ يُهَا الذَّاهِلُونَ عَلى هُوَّةِ الأَرْبعينَ وقَدْ شَوَّطتْ أَرْجُلُ
وقُلُوبٌ فلاَ نَجْمَةٌ ضَوَّأَتْ أَوْ صَبَاحٌ يجي . . .
كَذَبَتْنَا جَمِيعُ المَسَافاتِ، كُلُّ الجِهاتِ وَكُلُّ المَرَايَا . . .
فَمَاذَا ـ إِذَنْ بَعْدَ ذَا ـ نَرْتَجِي؟
نَحْنُ لَمْ نَحْتَطِبْ غَيْرَ فَرْحَتِنَا . . .
في شِتَاءِ الخَسَارَاتِ صَارَتْ رَمَاداً مَوَاقِدُنَا
سمُوماً سَمَاوَاتُنَا
لاَ طَعْمَ لِلْقَوْل
لاَ طَعْمَ للمُرّ
كُلُّ المَدَائِنِ ضَنَّتْ عَلى عَاشِقِيهَا
وَظَلَّتْ عَليهم فَلَمْ تكُ يَوْماً لَنا
سَرَابٌ ربيعُ المَسَرّاتِ
لاَ قوْسَ يَنْكَلُّ عَنْ رَايَةٍ أَوْ نشِيد!
هَذا زَمَانٌ جديد . . .
أَبْرَدْتُ قَلْبِي إليه . . .
فَمَا هَلَّ لِلْقَلْبِ حَبِيبٌ نَصُوح . . .
كُلُّ شَيْءٍ يَنُوح . . .
وَلاَ أُذْنَ تشْرَبُ مَاءَ الصَّدى . . .
كَيْفَ تَزْعَمُ أَحْذِيَةٌ أَنْ لهَا في الفَضَاءِ مَدَى؟
وَهْيَ لاَ تَتَنَشَّقُ إلاَّ رَمَاداً وَأَدْخِنَةً وَرَدَى!

* * *

. . . أَيُّهَا الذّاهِلُونَ عَلَى هُوَّةِ الأربعين . . .
مَرّتِ القَاطِرَاتُ فَمَاذَا تبقّى إذَنْ
مِنْ غُبَارِ السّنين؟

تونس ـ

عبد العزيز الحاجبي

الآنية المستطرقة

مسرحيّة من فصل واحد

هنرييت عبّودي

غرفة جلوس تحتلّ رفوفُ كتب معظم جدرانها. إلى اليمين نافذة كبيرة تطلّ على حديقة، وإلى اليسار باب يفضي إلى ممرّ. بجوار النّافذة يجلس سالم وفي يده صحيفة يقلّبها. من المذياع الموضوع على طاولة صغيرة ينساب صوت أنثويّ يتلو نشرة أخبار. تدخل هند حاملة إناء زهور. تضع الإناء على طاولة مستديرة تتوسّط الغرفة، تنظر لجهة المذياع ثمّ تتقدّم باتّجاهه بخطوات ثابتة. تضغط على زرّ المذياع بعصبيّة فيختفي الصّوت.

سالم ـ ماذا فعلت؟ لماذا أغلقت المذياع؟ إنّ نشرة الأخبار لم تنته بعد!

هند ـ وهل تنتهي نشرة أخبارك؟ ما إن تختفي من محطّة حتّى تظهر على أخرى. . .

سالم ـ أعيدي فتح المذياع من فضلك. هنالك أخبار هامّة!

هند ـ أخبار الأحوال الجوّيّة؟ أيهمّك إلى هذا الحدّ معرفة هل سيكون الطّقس غداً ممطراً أو مشمساً؟ أم هل ستهبّ علينا الرّياح من الشّرق أو من الغرب؟. . . أنت، في مطلق الأحوال، لا تبارح هذه الغرفة.

سالم ـ كفاكِ هذراً. هنالك خبر هام ستعاد إذاعته، فلا تفوّتيه عليّ.

هند ـ سبق لك إذن أن سمعته. وسوف تستمع إليه، حتماً، في نشرات لاحقة. فأيّة مصيبة إن فاتك الإصغاء إليه مرّة يتيمة واحدة؟

سالم ـ وأيّ ضرر إن سمعته مراراً وتكراراً؟ ألن ننتهي من هذه الدّراما اليوميّة حول نشرة الأخبار؟

هند ـ حول نشرات الأخبار بالأحرى. . . لو اكتفيت بالاستماع إلى نشرة الأخبار مرّة واحدة في النهار، أو لنقل صبحاً وظهراً ومساءً، لما سمحت لنفسي بإبداء أيّ اعتراض، لما تذمّرت. فتلك حال النّاس كافّة. أمّا أن أعيش مع مهووس أخبار، فهذا أمر لا يطاق. فعلى نشرة الأخبار نصحو وعليها نغفو!

سالم ـ مادام المذياع قد غدا عدوّك فتجنّبي الدخول إلى هذه الغرفة. إنّ الدار واسعة والحمد لله.

هند ـ الدّار داري، ولي الحقّ في الدخول إلى الغرف كافّة. . . ثمّ إنّ صوت مذياعك يطاردني حيثما ذهبت.

سالم ـ وأنا، أليس من حقّي أن أنعم بحرّيّتي في عقر داري؟

هند ـ شرط ألّا تتعدّى على حرّيّتي!

سالم ـ وهل تعتبرين ذلك تعدّياً؟ يا ناس، يا عالم! أما عاد يحقّ لي حتّى الاستماع إلى نشرة أخبار؟

هند ـ من يحرمك من هذا الحقّ؟

سالم ـ أنت!

هند ـ أنا؟ أنا لا أعترض إلّا على إدمانك الأخبار.

(سالم يضغط بعصبيّة على زرّ المذياع فيرتفع صوت المذيعة. هند تضغط على الزرّ بدورها فيختفي الصّوت).

هند ـ كفى شجاراً. . . اسمع، لديّ حديث معك.

سالم (مستغرباً) ـ حديث؟ وهل من أحاديث بيننا؟. . . لقد نسيت حتّى طعم الحديث!

هند ـ هنالك أشياء هامّة أودّ أن أكلّمك عنها.

سالم ـ آه، فهمت. آن أوان نشرة أخبارك الشخصيّة.

هند (بتعالٍ) ـ ليس من عادتي تلاوة نشرات الأخبار.

(وتضيف متودّدة):

هند ـ ألا يهمّك معرفة ما كنت سأقول؟

سالم (بسخرية) ـ أتحرّق شوقاً لمعرفة ما كنت ستقولين!. . . لكن مادمت قد صمّمت على الكلام فأفضي بما عندك، ربّما تطلقين سراحي بعد ذلك وتدعينني وشأني.

هند (وهي تدنو من النّافذة) ـ كنت لتوّي في الحديقة. أذكّرك بالمناسبة بأنّه لولا اعتنائي اليومي ببقعة الخضار تلك لحوّلتها الأعشاب الضارّة إلى مرتع لها، وأطفال الجوار إلى مزبلة! كنت إذن في الحديقة أتفقّد شجيرات الورد وأنعم بمشهد البراعم المنتصبة باعتزاز، منتشية بقرب موعد تفتّحها على الحياة. . .

سالم (بتهكّم) ـ الله!

هند ـ الله! نعم يا سيّدي، الله! أقولها أنا من أعماقي. من قرارة ذاتي. من احترامي، بل من تقديسي لكلّ مشروع ولادة جديدة. ولكن، ماذا كنت سأقصّ عليك؟ لقد قطعت عليّ حبل أفكاري!

سالم (بلهجة من يتلو نشرة أخبار) ـ كنتِ في الحديقة تنتشين لمشهد براعم...

هند ـ حسناً! لقد طفت طويلاً بين شجيرات الورد...

سالم ـ لدينا ثلاث شجيرات على ما أذكر...

هند ـ ثمّ توقّفت لحظة عند شجيرة ورد أبيض هي أزهى شجيراتنا وأجملها.

سالم ـ يسهل التفوّق مع انعدام المنافسة.

هند ـ انحنيت على وردة أستنشق أريجها. ومن خلال الوردات البيض والأوراق الخضر النضرة لمحت من بعيد، في عمق حديقتنا...

سالم ـ لابدّ أنّك لمحت عن كثب، فحديقتنا بمساحة منديل...

هند ـ مستلقية على أريكة يعشّش فوقها الياسمين...

سالم ـ تقصدين الخوان الخشبي المسوّس...

هند ـ صبيّة وفي يدها كتاب...

سالم ـ وصلنا إلى بيت القصيد!

هند ـ كانت تمسك بالكتاب، ولكن لا تطالع فيه. فقد سرحت نظراتها في الحديقة. كانت تنظر في كلّ شيء وفي لاشيء.

سالم ـ كانت تشبهك طبعاً.

هند ـ ربّما، فوجهها بدا لي أليفاً.

سالم ـ كانت أجمل منك حتماً!

هند ـ ولماذا؟

سالم ـ هكذا أفضل.

هند بعصبيّة ـ كانت جميلة وكفى.

تصمت لحظة ثمّ تضيف بصوت حالم:

هند ـ امرأة جميلة، مستلقية على أريكة في حديقة، سارحة النظرات، في يدها كتاب لا تقرأ فيه... إنّها دعوة إلى الحلم، أنت توافقني على ذلك.

سالم ـ (بلهجة هازئة) ـ أوافقك بكلّ تأكيد.

هند ـ صبيّة مستسلمة كمادّة خام، كورقة بيضاء، ككتلة عجين تجبل منها ما تشاء.

سالم (بشيء من الفضول) ـ وماذا جبلت؟

هند ـ الإطار المحيط ملائم. حديقة غنّاء...

سالم ـ لا تبالغي!

هند ـ صمت لا تقطعه إلّا أصوات عذبة: خرير مياه، زقزقة عصافير...

سالم ـ بأيّ سحر سكن ضجيج الشّارع وصياح الجيرة!

هند ـ هدوء، عذوبة. سكينة. وامرأتان.

سالم ـ كنّا بواحدة حتّى الآن!

هند ببرودة ـ حرّك الإبرة من فضلك.

سالم ـ ماذا؟... أيّ إبرة؟...

هند ـ بتعبير آخر، ضع حدّاً لتشويشك وإلّا أغلقت مذياعي.

سالم (يضحك) ـ حسناً، تابعي.

هند ـ أراك قد عضضت على الطعم!

سالم (بسخرية) ـ إنّ لحكاياتك إغراءً لا يقاوم!

هند (تهزّ كتفيها استخفافاً) ـ لم تعد سخريّتك تؤثّر فيّ. إنّ عشرة أعوام من الحياة المشتركة قد أعطتني مناعة ضدّها. بتّ مدرّعة ضدّ أسهمك السّامّة.

تخطو بعض الخطوات في الغرفة؛ تقترب من الطاولة التي يعلوها إناء الزهور. تمرّر يدها على الزهور ثمّ تقول وهي تنظر ناحية النافذة المطلّة على الحديقة.

هند ـ متى ستدرك حاجتي إلى الإفصاح عمّا أشاهد في الحديقة؟

سالم ـ يوم تدركين حاجتي إلى الاستماع إلى نشرات الأخبار!

(لحظة صمت ويتابع سالم).

سالم ـ ألم يدخل أحد عليكما؟

هند ـ مكثنا طويلاً في عزلة تامّة. هي غارقة في دنياها، غير منتبهة لوجودي، وأنا أحدّق النظر إليها، مدقّقة، متفحّصة، متملّكة. إلى أن جاءت اللّحظة المباركة. لحظة السّعادة التّامّة، المطلقة.

سالم ـ مهلاً. لم أعد أتبعك. ما هذا النّغم الجديد الذي خرجت به اليوم؟ لحظة مباركة؟ ماذا تقصدين بهذه العبارة المبهمة؟ وضّحي، فأنا لا أحبّ الألغاز.

هند ـ ألغاز؟ عن أيّ ألغاز تتكلّم يا راصد نشرات الأخبار؟ أنا أحدّثك عن حديقتي! فهل تريدني أن أمتطي عبارات نشراتك الممجوجة؟ أكّدت أنباء... تفيد معلومات... صرّح فلان أو علّان... أعرني أذنك البكر عندما أساررك.

سالم (بتهكّم) ـ هل لديّ أذن بكر وأخرى مفضوضة الطبلة؟

هند (تقاوم رغبتها في الضحك) ـ وقانا الله شرّ انبعاج طبلة أذنك! فلو ثقل سمعك لرجّت جدران البيت بصوت مذياعك.

سالم ـ لحظة مباركة. إذن بكر. اليوم يوم الفتوحات الكلاميّة!

هند ـ يا سيّدي العزيز، أردت فقط أن تصغي إليّ بروح جديدة، بعقليّة مختلفة. هذا ما قصدت عندما طلبت منك أن تعيرني أذنك البكر.

سالم ـ ولو أعرتك أذني البكر لأدركت مضامين وأبعاد اللّحظة المباركة؟

هند ـ حاول.

(يغلق سالم عينيه ويمكث لحظات صامتاً. ثم يفتح عينيه).

سالم ـ حاولت ولم اردد فهماً ومعرفة. اللّحظة المباركة تتجاوزني...

هند (بلهجة معاتبة) ـ قل إنّك قد صمّمت على مضايقتي وإزعاجي.

(تضيف وكأنّها تخاطب نفسها).

هند ـ كيف يمكن لمطرب أن يؤدّي وصلته إذا ما أصرّ العازف المرافق على مقاطعته لحظة بعد أخرى؟

سالم ـ المطرب الذي يحظى بعارف مرافق يبقى محظوظاً بين أقرانه! ينبغي ألّا تفوتك هذه الحقيقة، سيّدتي...

هند ـ سأنقش هذه الحقيقة في ذاكرتي نقشاً! ولكن... لماذا لا تتوّج حظّي العظيم بعزف شجيّ يوقظ الإلهام ويحتضنه بدلاً من أن تتعمّد الضرب على أعصابي؟

سالم ـ ليكن! لك ما تشائين... في يدي الآن ريشة أثيريّة أدغدغ بها أوتار عود قلبي.

(يتّخذ سالم جلسة عازف عود ويرتفع صوته بالغناء):

سالم ـ «غنّ يا عود، كلانا شهوات الشهوات».

هند (وهي تضحك) ـ من أين جئت بشهوات الشهوات هذه؟... ولكن... بعد التفكير... ربّما تكون قد أصبت الوتر الحسّاس...

سالم ـ تابعي.

هند ـ نعود إلى الحديقة... إلى الورد الأبيض... إلى الصبيّة المستلقية على أريكة... إلى المرأة الحالمة المستسلمة لناظريّ... ماذا حصل لها؟... ماذا سيحصل لها؟... أشعر بالدوران أمامها، لكأنّي على قمّة شاهقة أعانق مساحات بلا حدود... أراها الآن تستقيم في جلستها. الكتاب يسقط على الأرض. تنحني لتلمّه ثمّ تعدل. تتأمّله لحظة جاثياً على أرض الحديقة ثمّ تدفعه بحركة من قدمها. تمرّر يدها في شعرها الأملس وتزفر زفرة طويلة.

سالم ـ لا تطيلي في الوصف. عجّلي بشبك حبكة.

هند تنظر الآن لجهة سياج الحديقة. ترتسم على وجهها علائم الدّهشة، ثمّ الغبطة. يفترّ ثغرها عن ابتسامة رضى. تحني رأسها وتهتمّ بلمِ الكتاب). أسترق النّظر بدوري إلى السياج. مراهق وسيم ينتصب خلف الأعمدة الحديديّة.

سالم ـ أواثقة أنت من وسامته؟

هند ـ مراهق وسيم وحزين يشبه أمراء أيّام زمان.

سالم (بسخرية) ـ حدّقي فيه جيّداً. قد يكون رمزي الأبله أجير اللّحّام...

هند ـ في وجهه شحوب العشّاق الرومانسيّين.

سالم ـ عرفته. إنّه ماهر المعلول ابن حليمة الشغّالة.

هند (بانفعال) ـ إن لم تضع حدّاً لهذه التعليقات السمجة فإنّي...

سالم ـ تابعي، تابعي، لن أشوّش عليك بعد الآن.

هند ـ تابعي! تابعي! لكأنّي مذياع!(تضغط على زرّ فيه فيخرس، تعاود الضغط عليه فيتكلّم).

(تصمت لحظة ثمّ تضيف).

هند ـ مع أنّ تطوّرات رائعة كان يمكن لها أن تقع. حديقة، وامرأة حالمة وسئمة، ومراهق رهن نفسه للعشق.

تنظر إلى سالم شزراً وتقول بلهجة ناهرة.

هند ـ لماذا رحت تشوّش وتشوّش حتى أفقدتني متعة الرّواية؟

سالم ـ بصراحة، لا أعتقد أنّ هنالك ما يستوجب روايته.

هند (بغضب) ـ كيف؟ ماذا تقول؟

سالم ببرود ـ أقول لو كانت حكايتك مقنعة، لو كنت أنت مقتنعة بها، لأصررت على روايتها حتّى ولو تعمّدت جوقة بأكملها التشويش عليك.

هند ـ هكذا إذن! أنت... أنت تقتل القتيل وتمشي في جنازته. إنّ حكايتي لا تستحقّ أن تُسرد على مسامع سيادتك. حكايتي إذن لا تستحق حتّى أن أرويها لنفسي. قل إنّ خيالي قد نضب. قل إنّي لا أصلح لشيء.

سالم (مهدئاً) ـ لم أقصد ذلك... ولكن، لماذا تفرضين على نفسك تحدّيات مستحيلة؟

هند ـ لم أفهم.

سالم ـ إنّ إطلاق الأسهم النّاريّة يستوجب معدّات وتجهيزات وأرضيّة مناسبة.

هند ـ بكلّ تواضع أعود فأكرّر: لم أفهم.

سالم ـ بل أنت تفهمين جيّداً. دنياك تقتصر على هذه الدّار الوضيعة الكائنة في حيّ نكرة من مدينة يعشّش فيها السّأم منذ قرون وقرون. لا جديد ولا مثير في حياتك. فاليوم مثل الأمس، والغد مثل اليوم. وأنت تعرفين ذلك! ولكن كلّما أطللت برأسك على تلك البقعة البائسة من الأرض المعشوشبة، على حديقتك كما تدّعين، تتوهّمين بأنّ الآفاق البعيدة قد غدت ملك يديك. تزرعينها وجوهاً سحريّة وتصرّين على تحويلها إلى مسرح لأحداث خارقة. فماذا يمكن أن ينبت في هذه الأرض الجدباء؟ وهل لقصص الحبّ العظيمة أن تتغذّى من الضّجر والسّأم؟

هند ـ وبِمَ تتغذّى إذن؟ بالصّخب؟ بالأحداث المثيرة والمتلاحقة؟ بالإحساس بالرضى؟ بالشّعور بالامتلاء؟ لا يا عزيزي. إنَّ نبتة الحبّ كيما تنمو تحتاج إلى سماد من نوع آخر.

سالم ـ إن كنت ستلقين عليّ حطبة حول دور الحرمان في تأجيج نار الحبّ، فإنّي أقول لا! لن أستمع لمثل هذا الكلام الفارغ.

هند ـ ما هذه النغمة الجديدة التي خرجت بها؟ أنا أشيد بالحرمان؟إن كان من كلمة تثير تقزّزي، فهي كلمة حرمان على وجه التحديد. بصراحة يخيّل إليّ أحياناً أنّك تجهلني كلّياً. وإنّي لأعتبر ما قلته لتوّك بمثابة إهانة لي.

سالم ـ إهانة؟

هند ـ أجل، إهانة لمشاعري المرهفة

سالم ـ عدنا إلى الألغاز ثانية!

هند ـ وأين ترى الألغاز؟ .. أكلّما تعذّر عليك استيعاب رأي، أو فكرة، أو خاطرة، سارعت إلى تصنيفها في فئة الألغاز؟ إنّ ردّة فعلك هذه تنمّ عن خمول ذهني مقلق، عن إضراب مزمن ومتعمّد عن التفكير.

سالم ـ مهلك! لن أسمح لك بإهانتي

هند ـ ولكنّك أنت البادئ!

سالم ـ ربّما، ولكن عن غير تصميم.

(يسود صمت).

سالم ـ لماذا خرجت عن طورك لدى سماعك كلمة «حرمان»؟

هند ـ لأنّي أمقت هذه الكلمة، فهي تختزل بؤس العالم كافّة. ثمّ... أنا أكره من ينظر إلى الحياة نظرة محروم.

سالم ـ وكيف ينظر إلى الحياة من لم ينل نصيبه من متعها ولذّاتها؟

هند ـ نظرة سأم وتعالٍ!

سالم ـ هذه نظريّة جديدة.

هند ـ لا، إنّها قديمة قِدَم الزمن. إنّها أساس الإبداع.

سالم ـ المبدعون أناس يعانون من الضّجر؟

هند ـ أجل، بمن فيهم المبدعون في الحبّ. تذكّر أجمل قصص حبّ قرأتها؛ ألم تكن مدن السّأم مسرحها؟ فالإبداع في الحبّ يحتاج إلى خيال خصب. وكيما يجمح الخيال ويتحوّل إلى طاقة خلاّقة، فهو يحتاج إلى الصّمت، إلى الرتابة، إلى استفحال السّأم. أتعتقد بأنّ قيساً كان سيهيم في عشق ليلى لو لم تكن الصّحراء دنياه؟ ثق أنّه لو عاش على إيقاع الأحداث المثيرة، لو قيّض له أن يعرف مذاق الحماسه، لو شدّته مغامرة الحياة وأوثقته بقيودها، لما استقطبه حبّ ليلى. يا إلهي، لكم عانى هذا الإنسان من الضّجر! يقيني أنّ ليلى، وجه الحبّ الأسطوري، ما كانت لتكون لو عرف قيس كيف يداوي ضجره.

سالم ـ عظيم، لقد أفحمتني. ولكن يا سيّدتي ألست أنا صحراءك؟ ألست صانع ضجرك؟ ألم أفرض عليك حياة رتابة قاتلة؟

هند ـ أجل.

سالم ـ لِمَ لا تبدعين إذن؟ لقد وفّرت لك الظروف الموضوعيّة المؤاتية. فلِمَ لا تأتين من حديقتك بقصص حبّ عظيمة؟

هند (بانفعال) ـ لأنّك تتعمّد دوماً قتل الوليد قبل أن يطلق صرخته الأولى!

سالم (بحدّة) ـ من السّهل إطلاق الاتّهامات. أنا لم أبادر يوماً إلى التدخّل في شؤونك! حسبي من الدّار هذه الغرفة التي تصرّين أنت على اقتحامها طوال ساعات النهار.

هند ـ أصرّ على اقتحامها؟ ولكنّها مجرّد غرفة من غرف داري، ولي الحقّ، كلّ الحقّ، في الدخول إليها في اللّحظة التي أشاء.

سالم ـ لم أمنعك من ذلك يوماً، لم أقم حاجزاً فاصلاً بيننا. غير أنّي لا أحاول قطّ التحرّش بك. فكيف تتّهمينني بالتّشويش عليك؟

هند ـ إنّ اتّهامي في مكانه. فأنت لا تجيد الإصغاء إليّ.

سالم ـ ولماذا ينبغي عليّ أن أجيد الإصغاء إليك؟

هند ـ لأنّك مستمعي الوحيد يا سيّدي! إنّ جمهوري يبدأ من أعلى رأسك وينتهي عند أخمص قدميك. تلك هي مأساتي!

(سالم يصفّق وهو يبتسم بسخرية).

هند ـ لا تجهد نفسك، لقد أنزلت الستارة.

(تجلس هند على مقعد في قبالة سالم، تأخذ مجلّة من فوق طاولة صغيرة مجاورة، تفتحها فيختفي رأسها خلفها. يسود صمت يسعى سالم إلى قطعه بتصفير لحن أغنية. يضغط بعد ذلك على زرّ المذياع فيرتفع صوت المذيعة تالياً نشرة الأخبار. هند لا تحرّك ساكناً وتمكث قابعة خلف مجلّتها. يعمد سالم إلى إغلاق المذياع، يتململ في جلسته، يهمهم، يسعل ثمّ يقول):

سالم ـ إنّ الخبر الذي كنت راغباً في الاستماع إليه ثانية بالغ الأهمّيّة. فقد تجدّد القتال في الجبل...

(هند تقلب صفحة في مجلّتها وتتابع القراءة دونما تعليق).

سالم ـ بالرّغم من تردّي الأوضاع على مدى سنوات فإنّي، في الحقيقة، لم أفقد الأمل تماماً. مكثت في صميمي واثقاً من أنّ النضال سيستأنف.

(هند تبحث عن علبة لفائفها على الطّاولة. تولع لفافة وتعود إلى المطالعة).

سالم (بحدّة) ـ أنت تدركين أبعاد هذا الحدث العظيم، فلماذا

سالم ـ بكلّ تأكيد! بل كوني على ثقة بأنّي لن أتنازل لك عنها يوماً.

هند ـ تفضّل إذن وشنّف أذنيّ بلحن خلودك.

سالم (ببرود) ـ أغلقنا المذياع.

هند ـ ولماذا؟

سالم ـ فريد الأطرش يعتذر عن أداء وصلته.

هند (بتهكّم) ـ بالرّغم من تجدّد القتال؟

سالم (بانفعال وهو يشير بحركة دائريّة من يده إلى غرفة الجلوس) ـ بل بسبب استمرار القتال في هذه السّاحة اللّعينة... فحتّى لو سكتت البنادق في ساحات القتال كافّة لبقي أزيز رصاصها يدوي في هذه السّاحة.

هند (وهي تضحك) ـ غير أنّه مجرد أزيز. فرصاص هذه السّاحة لا يقتل حتى وإن أصاب. هنا نكتفي بالفرقعة يا أستاذي العزيز!

سالم (كمن يخاطب نفسه) ـ عندما سمعت الخبر دبّت حماسة رائعة في عروقي، وانتشرت فجأة في هذه الغرفة رائحة الجبل المميّزة. رائحة الزعتر، والسنديان، وقطرات الندى الصباحيّة.

هند ـ ألم تكن رائحة البارود هي المسيطرة؟

سالم ـ وتزاحمت أمام عيني صور الرّفاق الشّاهرين بنادقهم.

هند ـ أفهم هذا التزاحم: فقد تصوّرتم أكثر ممّا قاتلتم!

سالم ـ وسمعت ضحكاتهم وعبارات مزاحهم..

هند ـ هل كنت في معسكر للمقاتلين أم في مخيّم للكشّافة؟

سالم ـ ثمّ... ثمّ رأيت غياثاً يخرج من خيمته، يلوّح لي بذراعه، يدور فجأة على نفسه، وبعد ذلك يهوي. وجهه يشحب، وصدره يتحوّل إلى بقعة حمراء. بقعة بدأت صغيرة، وامتدّت وامتدّت...

هند (بصوت متهدّج) ـ عدنا إلى قصّة غياث! ما شأنها والجبل؟

سالم (بوقار) ـ غياث شهيد الجبل.

هند (بحدّة) ـ بل ضحيّة رصاصة طائشة! صيّاد غبي أخطأ طريدته فأصاب رفيقك وأرداه قتيلاً. تلك هي الحقيقة، فمتى تسلّم بها؟

سالم ـ تلك حقيقة الصيّاد. لقد اعترف بأنّه أطلق رصاصة في اتّجاهنا. ولكن أهي التي أصابت غياثاً؟ السّؤال يبقى مطروحاً...

هند ـ عليك فحسب!

سالم ـ كان العدو متربّصاً بنا. ويقيني أنّ الرصاصة الغادرة قد انطلقت من صفوفه.

هند ـ بكلّ تأكيد! عدو ويطلق رصاصة واحدة! ولماذا لم يرشّكم جميعاً؟ لماذا وفّركم؟ لماذا اكتفى بضحيّة واحدة فيما كنتم تسرحون وتمرحون على مسافة أمتار منه؟

سالم (بحدّة) ـ لم نكن نسرح ونمرح. كنّا قد استيقظنا لتوّنا!... ولكن شيئاً واحداً لا أفهمه: لِمَ تصرّين على رفض فكرة استشهاد غياث؟ بِمَ تزعجك هذه الفكرة؟

هند ـ بكونها تناقض الحقيقة.

سالم ـ أيّ حقيقة؟ حقيقة الصيّاد؟

هند ـ الحقيقة الموضوعيّة! فلو انتابت الصيّاد شكوك لما أقرّ بأنّه قد تسبّب في مقتل إنسان!... أنت ترفض التسليم بحقيقة ساطعة ولأسباب واضحة.

سالم ـ وما هي هذه الأسباب الواضحة التي غاب عنّي إدراكها؟

هند ـ لا داعي لوضع النقاط على الحروف.

سالم (بسخرية وتحدّ) ـ بل إنّي أتوسّل إليك أن تتفضّلي وتضعي النقاط على الحروف. هذا إذا كان عندك فعلاً ما تقولينه!

هند ـ فليكن. إنّ مقتل غياث هو الدليل الأوحد على نضالك في الجبل...

سالم ـ ماذا تقصدين؟

هند ـ أقصد أنّه طوال تواجدك في الجبل لم يصرع أحد باستثناء غياث.

سالم ـ...

هند ـ وإذا ما سلّمنا بأنّ غياثاً قد ذهب ضحيّة صيّاد أخرق فهذا يعني...

سالم بعصبيّة ـ هذا يعني ماذا؟

هند ـ هذا يعني يا سيّدي أنّك قد أمضيت في الجبل فترة استجمام ليس أكثر.

سالم ـ هكذا إذن!

هند ـ نعم. وهذا يعني أنّ على نضالك المسلّح السلام!

سالم ـ لن أسمح لك...

هند ـ وهذا يعني أنّ ماضيك الملحمي وهم وخيال.

سالم ـ كيف تتجرّأين...

هند ـ وهذا يعني أنّك كشّاف متقاعد.

سالم ـ ألن تكفّي عن الهذيان!

هند ـ من أجل ذلك كلّه تصرّ على إغماض عينيك عن حقيقة بديهيّة وتتشبّث بفكرة استشهاد غياث. (تضيف بصوت مرتفع وحادّ) غياث قتل وهو يضحك وبرصاصة مواطن كان قد خرج للصّيد. إنّ اسمه لا يستحقّ أن يخطّ بأحرف من نور على صفحات سجلّ التّاريخ الذهبيّة؛ مكانه زاوية الوقائع اليوميّة في جريدة محلّيّة!

سالم (بحدّة) ـ لِمَ هذا الحقد؟ لِمَ هذا الاستشراس في الطعن في ذكرى شاب كان مثالاً للشهامة والعطاء والتفاني في سبيل الآخرين؟

هند (بصوت منخفض) ـ كان بودّي ألاّ أتفوّه بتلك

رسالة عمّان

أسئلة المستقبل القريب

محمد سعيد مضيّة

لم تطرح الثّقافة في الأردن مهمّاتها لمواجهة استحقاقات اتّفاق غزّة - أريحا أوّلاً. وكالعادة تتطاير مواقف الشّجب والتّأييد هنا وهناك بينما جرّافة الاتفاق تحفر الأنفاق والأخاديد والمسارب والقنوات الجديدة وتهيل التّراب ليطمر معالم عديدة في الحياة الاجتماعيّة وقد يقيم السّدود. إنّها تداعيات وتفاعلات واسعة الأبعاد في الحياة الاقتصاديّة والثّقافيّة والسّياسيّة تستدعي التّحليل والبحث والتّركيب ودراسة الاحتمالات وطرح البدائل كي يغدو ممكناً التحكّم بالأحداث وتوجيه مسارها، أو على الأقلّ وقف عمليّة الانهيار في الموقف الفلسطيني بخاصّة والعربي بعامّة. أم أنّنا سنعيد إنتاج خيبات الأمل؟

فالصدمة التي ولّدها الإعلان المباغت للاتفاق في ١٩٩٣/٨/١٩ حرّكت في بداية الأمر استجابات عفوية معارضة مشحونة بالانفعال. واختزل الاتفاق بمفهوم الخيانة والموقف منه بالرّفض المطلق. واستنفرت الاستجابة نقيضها الاختزالي الإطلاقي. وتبادل الموقفان النّفي المطلق والاستبعاد. ولم يفطن أيّ منهما أن الاتفاق يتمنّع على خياري الرّفض والقبول. إنّه تصفية حساب لعمليّات استمرّت عقوداً بلا مسك دفاتر أو كشوفات محاسبيّة تنقّلت القضيّة الفلسطينيّة خلالها من نكبة إلى كارثة فمأساة. ومع كلّ محطّة كانت ترتفع الدّعوات لإعادة النّظر تأتي أشبه بوقفة حداد على روح الفقيد ثمّ تغذّ الحياة سيرتها المألوفة.

في ندوة ثقافيّة حول مخاطر التّطبيع الثّقافي النّاجمة عن الاتفاق وبخاصّة عن بنوده المتعلّقة بتسهيل عبور إسرائيل الاقتصادي إلى العالم العربي، تمّت الإشارة إلى المخاطر التّالية:

* عبور الثّقافة الاستهلاكيّة كسلعة تخاطب شهوة المستهلك وشهيّته وتخضع الثّقافة لتقييمات السّوق واعتباراتها.
* تلاشي الخطّ المميّز بين الإعلان وثقافة التّسلية والأخبار وتدفّقها بقوّة تنسف قواعد التّقاليد الشّعبيّة في الاستهلاك والسّلوك الاجتماعي وتنمّي حاجات لا تلبّيها قدرات الإنتاج المحلّي.
* تخلخل القاعدة الاقتصاديّة الّتي تتماسك فوقها أنتجلنسيا قوميّة.
* تقوية قوّة الطّرد للبحث العلمي والذّهنيّة العلميّة بسبب قوّة جاذبيّة الصّناعات المتقدّمة والتّكنولوجيا المتطوّرة والرّساميل المستثمرة في الإنتاج والمتمركزة في الجانب الإسرائيلي.

فما هي آليّة مقاومة نتائج التّطبيع؟ وهل يمكن الاتّفاق على مفهوم محدّد للتطبيع الثّقافي يرسم حدوداً للتزمّت تعزله عن مهمّات تثبيت الهويّة الحضاريّة القوميّة؟ ومئات أخرى من أسئلة الواقع الجديد.

دور المرأة في المسيرة الدّيمقراطيّة

إذا أمعنّا النّظر في قضيّة المرأة نجدها تتجمّع فيها شتّى عناصر الحياة الاجتماعيّة، الاقتصاديّة منها والسّياسيّة والتّربويّة - الثّقافيّة، الموروث منها والوافد وكلّ ما يفرزه عمل الهياكل والهيئات والمؤسّسات. إنّ هذا ما تجلّى بأشكال متفاوتة من الوضوح في أوراق المؤتمر الّذي عقده الاتّحاد النّسائي الأردني العام بالتّعاون مع مؤسّسات أجنبيّة ومحلّيّة (بين ٢٧ و٢٩ أيلول الماضي) وكذلك في المداخلات والملاحظات الّتي قدّمها جمهور المشاركين من نساء ورجال. فوضع المرأة باختصار يعكس وضع المجتمع وبالتالي فكلّ محاولة لإعلاء دور المرأة في الحياة الاجتماعيّة أو تنشيط مساهمتها فيها تتجاهل أو تغيب بقيّة مظاهر التخلّف الاجتماعي تظلّ محاولة قاصرة.

فقد خرج المؤتمر بسبع عشرة توصية تستوحي الطّموح بترقية دور المرأة ومكانتها في المجتمع وثمانٍ من هذه التّوصيات تتعلّق بمواضيع التّوعية وسبع تدعو لإدخال تعديلات على القوانين والتّشريعات. وتطالب التّوصية الثّانية «بضرورة إيجاد صيغة معيّنة تتيح للمرأة المشاركة الفعليّة في البرلمان» كما تطالب التّوصية الثّالثة عشرة «بزيادة عدد النّساء في مجلس الأعيان وتعيين النّساء في مناصب وزاريّة».

هذا بينما لم تتعرّض التّوصيات وكذلك أوراق العمل والتّعقيب لنمط الاستهلاك في الثّقافة والاقتصاد الّذي يحقن عوامل التخلّف في الحياة الاجتماعيّة ومنها وضع المرأة بجرعات يوميّة بل كلّ ساعة. وبالتّالي لم يستشرف المؤتمر أفق تنمية اجتماعيّة تكسر إطار التخلّف القائم.

تضمّنت محاور النّدوة دراسة ميدانيّة حول «موقف الأردنيّين تجاه قضيّة مشاركة المرأة في المجتمع والسّياسة» أعدّها الدّكتور موسى شتيوي والدّكتورة أمل دغستاني. وهو ميدان جديد من الدّراسات يعود بحصيلة معرفيّة إرشاديّة إذا ما استندت أسئلة الاستبيان إلى رؤية موضوعيّة تراعي التّرابط والتّشابك في قضايا المجتمع كافّة. وقدّمت دراسة استطلاعيّة أعدّتها الدّكتور هيفاء أبو غزالة ملحس حول «المرأة في برامج الأحزاب السّياسيّة الأردنيّة». وكان المحور

الثّالث ورقة أعدّها الباحث الأستاذ حسني عايش، عضو مجلس الأعيان، تضمّنت بحثاً تاريخيّاً لنشوء التّمايز بين المرأة والرّجل ثمّ تشكّل الشّروط الاجتماعيّة التّاريخيّة لبروز المرأة في الحياة السّياسيّة والاجتماعيّة. أمّا المحور الرّابع فقدّم نظرة مستقبليّة لدور المنظّمات النّسائيّة في المسيرة الدّيمقراطيّة الأردنيّة في مجالي الثّقافة والتّشريعات.

كشفت الدّراسة الأولى عن حالة اجتماعيّة متميّزة ضدّ المرأة ولم تحاول استكناه عوامل هذه الحالة، إذ بيّنت أنّ ٨٤,٨ بالمائة من المبحوثين وهم من مختلف شرائح المجتمع، يرون أنّ الرّجل تتوفّر فيه مقوّمات ممارسة العمل السّياسي (سمعة، أخلاق، كفاءة علميّة، ثقافة عامّة وسياسيّة وقوّة شخصيّة وثقة بالنّفس). ونلاحظ هنا تغييب صفة الالتزام الحقيقي بطموحات الشّرائح المحرومة والمضطّهدة في المجتمع كأحد هذه المقوّمات. وحتّى لو تكافأ الرّجل والمرأة من حيث الصّفات فإنّ ٦٨,٥ بالمائة من العيّنة المبحوثة تفضّل الرّجل على المرأة.

وأوضحت الدّراسة كذلك أنّ نسبة النّساء اللّواتي يتّخذن قرارهنّ بأنفسهنّ ترتفع مع زيادة الدّخل وارتفاع مستوى التّعليم.

وبيّن الباحث حسني عايش دور الثّورة الصّناعيّة الأولى في عصر النّهضة الأوروبي في فتح الفرص أمام المرأة كي تعمل خارج البيت وتحقّق قدراً من استقلاليّتها وتخطو نحو توسيع مشاركتها في نشاطات المجتمع وقطاعاته. وحيثما ترتقي التّكنولوجيا يرتقي نصيب المرأة وتتجلّى قدراتها ومواهبها وتحقّق تكافؤها مع الرّجل.

يترتّب على هذه العلاقة التّاريخيّة علاقة منطقيّة بين مكانة المرأة اجتماعيّاً وبين تقدّم المجتمع. إذ تزامن مع ترقّي مكانة المرأة وبالتّفاعل معه إنجاز ثورة علميّة وفكريّة وسياسيّة حيث رسّخت أفكار العقلانيّة والتّنوير والدّيمقراطيّة جذورها داخل المجتمع. وهذا مؤشّر كان ينبغي أن ينير دربنا في مجال النّدوة مدار البحث ويبرهن أنّ مكانة المرأة مرهونة باستراتيجيّة تنمويّة توجّه نشاطات المجتمع كافّة ومنها نشاط المرأة. وهذا ما فات الباحث وفات النّدوة. فقد ركّز الباحث لدى عرض «استراتيجيّة مقترحة لردم الفجوة» على عوامل التّوعية وزيادة حجم المعرفة.

وقدّمت الدّراسة القانونيّة الّتي أعدّتها المحامية نائلة الرّشدان عرضاً شاملاً لعناصر الخلل في وضع المرأة في مواد الدّستور ونصوص القوانين المعمول بها في الأردن - العمل، الأحوال الشّخصيّة، التّقاعد، الضّمان الاجتماعي، الانتخاب، البلديات، التّأمين الصّحي، البعثات الدّراسيّة، والمؤسّسة الاستهلاكيّة، وقصرّت توصياتها على التّوعية وإدخال التّعديلات على نصوص القوانين.

أمّا الدّراسة التّربويّة - الثّقافيّة فقصرت الاهتمام بالجانب المعرفي وغيّبت وظيفة التّربية والثّقافة في تربية السّلوك الدّيمقراطي لدى الأجيال في المدرسة من خلال التّنمية العقل الباحث والنّظرة النّقديّة المناهضة للنمطيّة في السّلوك العام والموقف من الواقع والبيئة، وطبيعي أنّ نمطاً من التّربية يركّز على تلقين المعارف ونسخ التّجارب والأفكار ويغيّب مهمّة تنمية القدرة على التّفكير وإبداع المعرفة وروح المبادرة لا يستشرف أفق التّنمية البشريّة الّذي هو وظيفة استراتيجيّة تنمويّة لقطاع الإنتاج المادّي وقطاع العلوم بإحداث تبديل جوهري في أداء المدرسة والجامعة.

فمن شأن الاستراتيجيّة التّنمويّة أن تعمل على تطوير الإنسان كقوّة منتجة ماديّاً وروحيّاً تنصف المرأة وتعبّئ طاقاتها في عمليّة التّنمية وتكسر حلقة التخلّف الّتي قيّدت المجتمعات العربيّة وأوهنت قواها وأقعدتها عن تجاوز فرصة النّهضة الّتي بدأت منذ قرن ونصف القرن. طوال هذه الحقْبة المديدة ضاعت فرص ثمينة لتصفية إرث التخلّف في الهياكل والتّقاليد والقيم الّتي كرّست مكانة متدنّية في السّلّم الاجتماعي ليس للمرأة وحدها بل وكذلك لشرائح واسعة من الرّجال. وتدعّم هذا الواقع بأفكار ملفوفة بورق العلميّة الصّقيل زيّفت الوعي وتستّرت على التخلّف. وكانت المرأة والرّجل ضحيّة لكلّ هذا فلا غرابة أن يرتفع التّحذير بعدم لوم الضّحيّة ردّاً على المداخلات العديدة الّتي حمّلت المرأة - ذهنيّتها، استسلامها، وعجز تنظيماتها.. إلخ مسؤوليّة أوضاعها ودعت إلى جرعات من التّوعية، لا أكثر.

مذكّرة من رابطة الكتّاب الأردنيّين إلى دولة الدّكتور عبد السّلام المجالي المكرّم

تتوجّه رابطة الكتّاب الأردنيّين إليكم بالتّحيّة والاحترام وتأمل أن تتراجع الحكومة عن قرار مجلس الوزراء القاضي بمنع الموظّفين العموميّين من الكتابة في الصّحف المحلّيّة. يحدوها في ذلك الحرص على الدّيمقراطيّة والغيرة على الثّقافة وحرّيّة التّعبير.

إنّ هذا القرار يحرم كثيراً المواطنين الأردنيّين من حقّ التّعبير عن الرّأي وفقاً للدستور الأردني الّذي لا يجوز أن تبطل مواده بأيّة قوانين أو أنظمة أو تعليمات. وقد انتقلت هذه العدوى إلى الموظّفين في هيئات أهليّة وحاولت منع موظّفيها من الكتابة في الصّحف ممّا يجعل الشّريحة المتمتّعة بحقّ التّعبير عن الرّأي تتقلّص إلى نسبة ضئيلة للغاية.

والأشدّ خطورة في الأمر أنّ فلسفة القرار كما أوضحها معالي وزير الإعلام في مقالته بالرّأي (٩/٢٦، صفحة ١٤) من شأنها أن تنشر أجواء من الغموض والرّهبة تقتل الإبداع والمبادرة، فتنزل قراراتها

كالقدر على رؤوس المواطنين. وكم هي رهيبة عواقب ذلك على جهاز التّربية والتّعليم والحياة الجامعيّة في الأردن ويحقّ التّساؤل في هذا الصّدد كيف سيربّي المعلّم المحروم من حقّ النّقد والحوار ملكيّة الإبداع والتّفكير والنّقد بين الأجيال.

فالنّظام الدّيمقراطي ينبغي أن تسوده علاقة تآلف وانفتاح وتبادل الاستنارة والتّنوير خاصّة بين أجهزة الإدارة والجمهور، ممّا يعزّز الثّقة المتبادلة واحترام كرامة الفرد وإنسانيّته ومراعاة احتياجاته وشرط إنسانيّته، ويحول دون الممارسات الفاسدة الّتي تحضن وتفرّخ في الظّلام.

إنّ تجربة الأردن المريرة الّتي انتهت بالانهيار الاقتصادي في ربيع ١٩٨٩ ينبغي أن تظلّ لافتة تحذير لكلّ الحريصين على سمعة الأردن ومكانته الأقليميّة والدّوليّة وأمنه واستقراره.

لقد تطلّعنا في رابطة الكتّاب الأردنيّين إلى نظام للتفرّغ في الأردن يمنح الموظّفين أجازة مدفوعة الأجر لإنجاز مشاريعهم الأدبيّة والفكريّة، وتطلّعنا إلى عمّان كواحدة من عواصم الثّقافة العربيّة حيث يتنافس الأردن مع الأفضل والأوسع انفتاحاً بين المجتمعات الّتي تتعزّز تقاليدها الثّقافيّة عبر ممارسة النّقد والتعدّديّة الفكريّة وحوار الثّقافة والفكر مع الحياة الاجتماعيّة النّابضة بالحيويّة. فانقطاع الفكر عن الممارسة في أي جانب من جوانب الحياة الإداريّة والاجتماعيّة يقود إلى نضوب الحيويّة في كلا جانبي النّشاط البشري. إذ تغدو الممارسة تخبّطاً بالمجهول إذا انقطعت عن نبع الفكر النّاقد والتّعليم المستديم.

ويحزننا أنّ قراركم يصيب عروق الإبداع الثّقافي والحياة الاجتماعيّة بالتصلّب، إذ يعزّز نهج الإكراه والنّبرة الآمرة، ولذا فإنّنا نهيب بكم أن تدفعوا باتجاه تنشيط لغة الحوار والانفتاح وتوطيد عناصر الدّيمقراطيّة من نقد وحوار فكري وسياسي في مختلف جوانب الحياة الاجتماعيّة.

وبعد، فإنّنا، بمثل ما بدأنا مذكّرتنا هذه، نأمل أن تعلن الحكومة عن تراجعها عن قرارها في أقرب وقت ممكن حتّى نزيل أي سوء قد يلحق بسمعة الدّيمقراطيّة في الأردن.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس وأعضاء الهيئة الإداريّة
لرابطة الكتّاب الأردنيّين

